جـامعة 20 أوت 1955 –سـكيكدة–

كلية الحقوق والعلوم سياسية

قسم العلوم سياسية

تأثير الطرف الثالث في النزاعات الداخلية

"النزاع المغربي الصحراوي نموذجا"

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم سياسية.

تخصص: الدراسات الإقليمية في العلاقات الدولية.

إعداد الطالبة:

حورية زرزار

تحت إشراف الأستاذ:

بشير شايب

لجنة المناقشة:

أ/ يزيد غزال	رئيسا	جامعة سكيكدة
أ/ بشير شايب	مشرفا ومقررا	جامعة سكيكدة
أ/ صورية باراك	عضوا مناقشا	جامعة سكيكدة

السنة الجامعية: 2015– 2016

شكر وتقدير

اللهم أسألك إيمانا دائما وقلبا خاشعا

وعلما نافعا ويقينا صادقا ودينا قيما

أسألك دوام النجاة من كل بلية

وأسألك دوام العافية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على معلم البشرية سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ بشير شايب الذي تفضل علي بقبول الإشراف على هذا البحث و تقديمه لي العون والمساعدة في شتى مراحل إعداد المذكرة، حيث تبنى الفكرة وشجع على إنجازها إلى أن أصبحت خطة، ثم واصل رعايتها وقدم لي النصح والإرشاد وفتح أمامي بملاحظاته وتوجيهاته القيمة والدقيقة أبواب الأمل بإمكانية إنجاز هذه المذكرة منذ أن كانت فكرة إلى أن تمت بعون الله، حيث منحني من وقته وجهده الكثير فكان خير ناصح ومشرف.

الشكر كذلك موصول لأعضاء لجنة المناقشة على تفضيلهم مناقشة وإثراء هذه الرسالة .

الشكر لكل أساتذة جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الذين واكبوا تعليمنا في مرحلة التدرج وما بعد التدرج، الذين شجعونا للمضي قدما إلى طريق النجاح دون يأس أو عناء.

إلى الأساتذة الذين ساعدوني بنصحهم وإرشادهم وبالمراجع خاصة لأستاذ زين العابدين بولبنان، دخيل عبد السلام إلى الأستاذة براك صورية.

إلى كل من حمل الأمانة فأداها. وأنار لنا طريقا صالحا لاستكمال المسيرة.

إلى كل من وضع لبنة في هذا البنيان المرصوص. لخدمة الصالح العام ولرفع الأمة الإسلامية.

إلى كل من يفتخر بالانتماء لهذه الأمة العظيمة.

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

حمداً لك إلهي ... فلا يطيب الليل إلا بشكرك ... ولا يطيب النهار إلاّ بطاعتك...

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

فبعد أن وفقنا الله في إنجاز هذا العمل أهديه

إلى

من تعجز الكلمات عن ذكر مآثرهما

إلى من حلما أن يرياني أتخطى درجات العلم والنجاح

إلى الذين لن أوفيهما حقهما مهما قلت فيهما

إلى من على أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك على دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى رمز عزتي وافتخاري أبي العزيز بوجمعة

إلى نبع الحنان وسر الوجود إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض أمي الحبيبة فتيحة وجدتي

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة

إلى رياحين حياتي إخوتي: حليم وزوجته سمية

إلى بلال وزوجته فرح وابنهما الكتكوت جواد، إلى هاني ووائل

إلى أختي سميرة وزوجها فيصل وابنهما لؤي وهيثم

إلى سميحة وخطيبها بلال "النسبة" إلى أميرة.

أصدق التشكرات والتمنيات إلى خالاتي وأخوالي

إلى أعمامي وعماتي

إلى أعز صديقاتي اللواتي أبعدتني عنهم المسافات واللواتي شاركنني الدرب بحلوه ومره:

أحلام، سميحة، أمال، وفاء ، مالك،جابر، مروان ،حسام ،نور الاسلام بوعبد الله إلى

جميع زملائي و زميلاتي في القسم.أهذي عملي أيضا لجمال سحاب الذي يعمل في

إدارة القسم وإلى من ساعدني في كتابة هذه المذكرة

إلى من علماني وأخذا بيدي وأنارا لي طريق العلم والمعرفة إلى من شجعاني في رحلتي

إلى التميز والنجاح

إلى من ساندني ووقفا معي أهدي ثمرة جهدي هذا إلى نش سارة وكل عائلتها وأخص

بالذكر محمد وإلى الصديق والزميل والأخ وبلسم الجراح كريمو "أكرم" كريم

لكل من يعرفني من قريب أو بعيد

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات:

الإهداء

الشكر

فهرس ..... 01.

ملخص ..... 04.

مقدمة ..... أ– ز.

الفصل الأول: تأصيل نظري في المفاهيم ..... 14.

المبحث الأول: مفهوم النزاع ..... 16.

المطلب الأول: تعريف النزاع ..... 16.

المطلب الثاني: أنواع النزاعات ومراحل تطورها ..... 23.

المطلب الثالث: أسباب النزاعات الدولية ..... 25.

المبحث الثاني: مفهوم النزاع الحدودي ..... 28.

المطلب الأول: تعريف النزاع الحدودي ..... 28.

المطلب الثاني: أسباب النزاعات الحدودية ..... 32.

المطلب الثالث: وسائل حل النزاعات الدولية ..... 34.

المبحث الثالث: مفهوم الطرف الثالث ..... 37.

المطلب الأول: تعريف الطرف الثالث ..... 37.

المطلب الثاني: مراحل عملية الوساطة ..... 39.

المطلب الثالث: تقييم دور الطرف الثالث ..... 46.

الفصل الثاني: نموذج تطبيقي عن النزاع المغربي الصحراوي ..... 49.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للنزاع المغربي الصحراوي ..... 50.

المطلب الأول: التطور السياسي للنزاع في الصحراء الغربية ..... 50.

المطلب الثاني: التعريف بمنطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب ..... 56.
المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لمنطقة الصحراء الغربية ..... 61.
المبحث الثاني: أسباب النزاع في الصحراء الغربية ..... 66.
المطلب الأول: أبعاد النزاع في إقليم الصحراء الغربية ..... 66.
المطلب الثاني: تأثير النزاع في إقليم الصحراء الغربية على المغرب والبوليزاريو ..... 70.
المبحث الثالث: مواقف أطراف النزاع من قضية الصحراء الغربية ..... 76.
المطلب الأول: مواقف الأطراف المباشرة من قضية الصحراء الغربية ..... 76.
المطلب الثاني: مواقف الأطراف غير المباشرة من قضية الصحراء الغربية ..... 91.
الخاتمة ..... 122.
الملاحق ..... 126.
قائمة المراجع ..... 131.

المـلـخـص

ملخص باللغة العربية:

تعتبر النزاعات الحدودية معضلة عالمية، في السياسات الدولية، كانت ومازالت شعوب العالم تعانيها لاسيما الإفريقية، أين تشهد أعقد مشكلة في منطقة المغرب العربي، فبعد انسحاب الاستعمار الاسباني 1975 بدلا من نيل إقليم الصحراء الغربية استقلاله، قسم بموجب اتفاق مدريد الثلاثي، بين اسبانيا موريتانيا والمغرب. نتيجة لتداخل أبعاد اقتصادية، وسياسية اجتماعية، ثقافية، وبعد تخلي موريتانيا عن مطالبها بالإقليم، بقي النزاع بين المغرب الذي يعتبره تابع لسيادته، وجبهة البوليزاريو التي تطالب بحق تقرير مصيرها، مما سمح بتدخل طرف خارجي، بغية الفصل بين الطرفين، ما أدى إلى توسيع فجوة الخلاف بين الأطراف المباشرة وغير المباشرة، على المستوى الإقليمي والدولي، بسبب تعنت طرفي النزاع لاسيما المغرب بانتهاكه للالتزامات الدولية، مما عرض قواعد القانون الدولي لفقدان فاعليتها، في ظل نظام دولي فوضوي، ومن ثمة فشل الطرف الثالث في حل النزاع، الناتج عن ارتهان القضية الصحراوية تحت أجندة أطراف خارجية قد تكون لها رغبة جدية في حل يرضي كلتا الطرفين، كمبادرات الأمم المتحدة باقتراح تقسيم الإقليم، الاستفتاء، خيار الحكم الذاتي، أو قوى خارجية ليس من مصلحتها تسوية النزاع والعمل على إطالة أمده، وهناك أطراف رجحت الكفة لصالح طرف على حساب الآخر. ومنه نجد أن هناك غياب للإرادة الصادقة على المستوى الداخلي، وانعدام الثقة إقليميا، وعدم وجود قرارات ملزمة دوليا، انعكس سلبا على إيجاد تسوية عادلة للقضية الصحراوية.

الكلمات المفتاحية: النزاع – الوسيط –السيادة– الاستفتاء – الحكم الذاتي

Abstract In English:

Border disputes is a global problem in international politics, it was still the world's people experienced Africa especially, where are witnessing the most complex problem in the Maghreb region, after the withdrawal of Spanish colonization in 1975 instead of Neil territory of Western Sahara independence, Department under the Madrid Agreement triple, between Spain and Mauritania, Morocco. As a result of the overlapping economic dimensions political social cultural and after abandoning Mauritania demands the region, the dispute between Morocco, which he considers continued sovereignty remained, and the Polisario Front, which calls for the right of self-determination, which allowed the intervention of a third party, in order to separate the two sides, leading to expansion the difference between direct and indirect parties gap, at the regional and international level, because of the intransigence of the parties to the conflict, especially Morocco of violating international obligations, the rules of international law for the loss of their effectiveness, in the chaotic international order, and there is a mediator party failed to resolve the dispute, resulting from a pledge by the Saharawi cause under the agenda of outside parties that may have a serious desire for a solution satisfactory to both parties, United Nations initiatives proposal for the division of the territory, the referendum, the autonomy option, or external forces is not in their interest to settle the conflict and worked to extend its life, and there are parties tipped the balance in favor of one party over the other account. And from it, we find that there is an absence of the genuine will of the internal level, and lack of confidence regionally, and the lack of internationally binding decisions, reflected negatively on finding a just settlement of the Saharawi cause.

Key words: conflict-the mediator-the sovereign-the referendum-Autonomy.

مقدمة

تعيش معظم شعوب ودول القارة الإفريقية رغم استقلالها العديد من النزاعات، تأخذ أبعادا اقتصادية، اجتماعية، سياسية، حدودية، هذه الأخيرة أصبحت تمثل سمة من سمات مرحلة ما بعد الاستقلال، حيث تواجه منطقة المغرب العربي أخطر نزاع بين المغرب و جبهة البوليزاريو نتيجة لتداخل أسباب ومسببات هذا النزاع وتشابك تفاعلاته، وتأثيراته المباشرة وغير المباشرة، مما أدى إلى خلق بؤر للتوتر في العالم عموما ومنطقة المغرب العربي خصوصا كمظهر من مظاهر التصادم والتنافس، المرتبطة أساسا بتعارض الأهداف ، مما انعكس سلبا على تشكيل الخريطة السياسية والإستراتيجية للمنطقة، نظرا لتوفرها على مصادر طاقوية ومواد أولية جعل منها محل أطماع العديد من الأطراف، حيث أعقب هذا النزاع تسويات أسفرت عنها اتفاقيات لكنها كانت دائما عرضة للخروقات المتبادلة من قبل أطراف النزاع نتيجة تعارض المصالح وتضارب المواقف، فاختلفت حدتها على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي، بحسب وجهة نظر الأطراف المعنية بالنزاع وكذا من قبل الطرف الثالث المهتم بالقضية.

أهمية الموضوع:

- الأهمية العلمية:

ذلك أن هذه الدراسة تهتم ببحث موضوع الصحراء الغربية كموضوع شكل قضية كبرى ضمن أجندة الدراسات السياسية الدولية والإفريقية كما تسعى هذه الدراسة إلى إزالة اللبس عن القضية ومعرفة وتحليل مستوياتها ومواجهتها، ومعرفة الأطراف الخفية التي تحرك هذا النزاع، ومنه التعرف على كيفية تأثير الأطراف الخارجية وأنماط تفاعلاتها.

التعريف بدور الطرف الثالث وتحديد العوامل المؤثرة على النزاع واستعراض بعض المواقف له في التعامل مع القضية.

- الأهمية العملية:

وذلك من خلال إبراز مختلف العوامل السياسية والاقتصادية الفاعلة في تشكيل النمط النزاعي في تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية وأثر ذلك على قضية الصحراء الغربية.

أن منطقة المغرب العربي ذات أهمية جيوإستراتيجية وهو ما يقتضي الاهتمام بدراستها، وجمع المعلومات عنها، ومنه دراسة الأوضاع الأمنية فيها كذلك البحث عن الحلول المناسبة لإيجاد تسوية عادلة وسلمية للقضية الصحراوية عبر آليات واضحة ومقبولة من كلتا طرفي النزاع.

كما أنها دراسة تساعدنا على فهم، وتحليل معطيات الواقع الدولي.

أسباب اختيار الموضوع:

*** الأسباب الموضوعية:**

ترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع ذلك أن قضية الصحراء الغربية هي موضوع الساعة، إضافة إلى محاولة تسليط الضوء على أهم الأطراف الفاعلة من قريب، أو بعيد في توجيه مسار النزاع ومحاولة الكشف عن أسبابه ومسبباته.

*** الأسباب الذاتية:**

– الرغبة والاهتمام الشخصي بدراسة الأوضاع الأمنية في المنطقة المغاربية.

– الرغبة في معرفة أهم الأسباب التي دفعت الطرف الثالث لاتخاذ موقف معين من القضية.

– محاولة إثراء مكتبة الكلية.

إشكالية الدراسة:

أدت الوضعية الجيوسياسية للصحراء الغربية إلى زيادة حدة النزاع بين الطرفين المغرب وجبهة البوليزاريو، مما سمح بتدخل طرف ثالث له رغبة في تحقيق مصلحة مباشرة أو غير مباشرة من هذا النزاع.

وهذا ما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية:

كيف أثرت الأطراف الخارجية على النزاع المغربي الصحراوي؟

وتنبثق عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

ما المقصود بالنزاع الحدودي؟ ما هو الطرف الثالث؟

ما هي أبرز محطات النزاع الحدودي المغربي الصحراوي؟

ما هي أسباب النزاع في الصحراء الغربية؟

ما مواقف أطراف النزاع من قضية الصحراء الغربية؟

فرضيات الدراسة:

إن الفرضية إجابة مؤقتة عن الإشكالية المطروحة ويتم إثباتها من خلال عرض وتحليل لأبعاد هذه الإشكالية باستخدام منهج مناسب وسنعتمد في دراستنا على فرضية رئيسية تتفرع عنها فرضيات ثانوية تتمثل في:

* كلما زادت رغبة الطرفين المغربي والجزائري في تزعم المنطقة كلما انعكس ذلك سلبا على إيجاد حل وتسوية سلمية للقضية الصحراوية.

* تحتل المنطقة الصحراوية موقعا هاما في الساحة الدولية ما جعلها محل أطماع العديد من الأطراف الدولية.

* إذا كان النزاع المغربي الصحراوي من مخلفات الحرب الباردة فإن تفاقمه يرجع بالأساس إلى صراع المصالح في المنطقة.

* ساعدت تحديات البيئة الداخلية في تدخل أطراف خارجية لها أطماع في المنطقة.

* كلما تدخلت أطراف خارجية لتسوية وحل النزاع كلما كانت لها أهداف خفية من وراء هذا التدخل.

- حدود الدراسة:

* **الحدود الزمنية:** يمتد الإطار الزمني للدراسة من سنة 1975 وهو نقطة البداية لمشكلة الصحراء الغربية، وذلك منذ الانسحاب الإسباني من الإقليم إلى غاية سنة 2013، أين شكلت هذه القضية منعطفا حاسما في تاريخ العلاقات بين بلدان المغرب العربية.

* **الحدود المكانية:** وتشمل منطقة المغرب العربي والذي يضم كل تونس، ليبيا، الجزائر، المغرب، موريتانيا، وترتكز هذه الدراسة على إقليم الصحراء الغربية.

أدبيات الدراسة:

إن دراسة النزاع في الصحراء الغربية ليس جديد ضمن الدراسات العلمية والبحوث الأكاديمية، فقد تم تناولها من عدة زوايا، ومن بين هذه الدراسات نجد:

* دراسة الدكتور إسماعيل معراف، بعنوان: الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث عن الشرعية الدولية، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 2010.

تناول في دراسته التعريف بقضية الصحراء الغربية وموقف الأمم المتحدة من القضية وتبيان أهم المبادرات التي قامت بها سعيا لإيجاد حل المشكلة.

* دراسة الأستاذ: ميلود غربي، بعنوان: موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الإقليمية والتحديات الوطنية، الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ط 1، 2011 خلص في دراسته إلى أن القضية الصحراوية هي قضية تصفية استعمار.

– كما تطرق إلى تفاصيل النزاع من حيث شرعية كفاح الصحراويين وقرارات الأمم المتحدة المؤكدة لحق تقرير المصير وهو تؤكد عليه الجزائر.

* دراسة أخرى للأستاذ مصطفى صايج، هي عبارة عن رسالة ماجستير في العلوم سياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر، بعنوان "تطور العلاقات الجزائرية المغربية 1965– 2000، توصل في دراسته إلى أن:

– العلاقات المغربية الجزائرية يطغى عليها الجانب لصراعي.

– إن احتدام الخلاقات كان نتيجة خلاف الحكام، وان النزاع له أبعاد سيكولوجية.

* هناك أيضا دراسة للدكتور، مسعود شحنات، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم سياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر 2007 خلص في دراسته إلى: أن المتغيرات الداخلية للبلدان المغرب والجزائر هي الأكثر تأثيرا على تطور النزاع الصحراوي وتفاقمه، كما أن الطابع الاستراتيجي للصحراء الغربية غذى النهج النزاعي المباشرة وغير المباشرة.

وتختلف هذه الدراسة عن سابقاتها كونها أعقبت الدراسات السابقة من خلال الفترة الممتدة من 1975– 2013، كما أنها تبرز تأثير الطرف الثالث ودوره في توجيه مسار النزاع الصحراوي.

- الإطار المفاهيمي:

* "**إدارة النزاع:** وتعني اتخاذ إجراءات رشيدة للبحث عن بدائل تقلل من التهديدات العدوانية وتنفي قدر الإمكان اللجوء إلى القوة كبديل للتسوية السلمية.

* "**حق تقرير المصير:** هو مبدأ أساسي قانوني دولي، وهو يدل على حق الشعب في اختيار مستقبله السياسي وتقرير نوع السلطة أو شكل الدولة التي يريد أن يخضع لها عن طريق الاستفتاء الحر، دون تدخل خارجي، وتحت إشراف قوة محايدة، في معظم الأحيان الأمم المتحدة[1].

* "**الاستفتاء:** هو سؤال الشعب عن رأيه في موضوع معين، ويكون ذلك إما بناءا على نص في الدستور أو بطلب من رئيس الدولة أو يكون بطلب من الشعب نفسه.

* "**الحكم الذاتي:** هو حق الدولة أو منطقة رئيسية منها في إدارة شؤونها الداخلية بكل حرية ودون الخضوع لتوجيهات أو أوامر من أية دولة خارجية. ويتحول الحكم الذاتي إلى استقلال كامل عندما تستعيد الدولة ذات الحكم الذاتي إلى استقلال كامل عندما تستعيد الدولة ذات الحكم الذاتي سيادتها على شؤونها الخارجية والدفاعية من الدولة المهيمنة أو المستعمرة[2].

* **التهديد Threat:** قد يكون متعلقا بالأمن التقليدي وبحقوق الإنسان أو بالوضع الاجتماعي فهو متعدد الأبعاد والمظاهر وهو يقوم بتوفر مجموعة من الأسباب والمسببات المتعددة الأبعاد[3].

* **الأمن:** هو غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع[4].

- المقاربة المنهجية:

ولدراسة الموضوع دراسة علمية اعتمدنا في موضوعنا على مجموعة من المناهج منها:

---

[1] راقدي عبد الله، "مقارنة المفاوضات الدولية، نحو تصميم إطار تحليلي متكامل"، (أطروحة دكتوراه في العلوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم سياسية، قسم العلوم سياسية، جامعة باتنة، 2008).

[2] عبد الوهاب الكيالي، "موسوعة السياسة"، ج 2، (لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د س)، ص، ص 168، 169.

[3] حسين بوقارة، التكامل في العلاقات الدولية، (الجزائر: مخير البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2008)، ص 13.

[4] Barry Bazan, People State And Fear, The National Security Problem In International Relations, London: Wheats Eaft, 1983, P 24.

* **المنهج التاريخي:** تم توظيف هذا المنهج لتتبع التطور التاريخي للنزاع في الصحراء الغربية حتى يمكن فهم المراحل التي مرت بها، وأهم العوامل المؤثرة في هذا التوجه عن طريق البحث قي أحداث الماضي، على اعتبار أنه لا يمكن فهم أي ظاهرة بمعزل عن ماضيها.

* **منهج دراسة حالة:** وتكمن أهميته في الجانب التطبيقي للبحث، حيث تم دراسة دور وأثر الطرف الثالث في النزاع الحدودي المغربي الصحراوي وكيف سعى لاحتواء هذا النزاع، فهو الأنسب لإقامة الترابط الوظيفي بين النظرية والتطبيق.

* **المنهج التحليلي الوصفي:** وذلك لتفكيك جوانب العلاقة التفاعلية بين أطراف النزاع وتباين وجهات نظرهم، ومنه العمل على تحليل الظاهرة محل الدراسة تحليل دقيق لمعرفة حيثياتها وبالتالي فهم طبيعتها وكيفية حدوثها.

صعوبات الدراسة:

لا توجد دراسة لا تخلو من الصعوبات، حيث واجهتنا في دراستنا هاته العديد من الصعوبات نذكر منها:

– صعوبة الإلمام بالموضوع من كل جوانبه نظرا لتشعبه.

– صعوبة إيجاد دراسات تناولت الموضوع بحياد الأمر الذي يدخل الباحث في تحيز لطرف ما دونما الآخر.

– كذلك صعوبة تناول هذا الموضوع بحياد وموضوعية خاصة وأن الجزائر طرفا في القضية ما يجعلنا نشعر ونميل بالانتماء إلى القرارات والمواقف الوطنية والحياد، فقد حاولنا قدر المستطاع أن نكون بعيدين عن التحيز والانقياد وراء العواطف الذاتية.

تبرير الخطة:

قمنا بتقسيم الدراسة إلى: مقدمة وفصلين وقسمنا كل فصل إلى ثلاث مباحث، في كل مبحث ثلاث مطالب.

– تطرقنا في **الفصل الأول** والذي جاء تحت عنوان تأهيل نظري في المفاهيم إلى مفهوم النزاع عموما والنزاع الحدودي خصوصا انطلاقا من المقاربات النظرية لتحليل النزاعات وأسباب ومراحل تطورها كما درسنا مفهوم الطرف الثالث ومراحل إدارته لعملية الوساطة والهدف من ذلك ومن تم تقييم أداء الطرف الثالث.

أما **الفصل الثاني** عنون بـ: "نموذج تطبيقي عن النزاع المغربي الصحراوي، عالجنا فيه الخلفية التاريخية للنزاع مع التعريف بمنطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب، كما تحدثنا عن أسباب النزاع في الإقليم وكيف أثرت أبعاد النزاع على الأطراف المباشرة وغير المباشرة وفي الأخير تطرقنا إلى موقف الطرف الثالث من النزاع سواء كان طرف مباشر معني بالنزاع أو غير مباشر مهتم به.

وفي الأخير خاتمة، كانت حوصلة لما تقدم لهذه الدراسة.

الفصل الأول:

تأصيل نظري في المفاهيم

أصبحت النزاعات سمة من سمات مرحلة ما بعد الاستقلال في كل القارة الإفريقية تقريبا، أدت إلى هدر الموارد البشرية والاقتصادية، الأمر الذي أصبح يهدد المجتمعات، فلا تزال هناك العديد من النزاعات القائمة والمستمرة. والواقع أنه فشلت العديد من محاولات احتواء هذه الأزمات سواء من قبل الحكومات المحلية أو المنظمات الإقليمية أو الدولية، ومن بين هذه النزاعات نجد النزاع الحدودي، فالتقسيمات الجغرافية تسببت في فواصل جديدة بين الشعوب وهي فواصل تحكمية، تبعا للظروف الإقليمية والدولية والتاريخية، حيث يلعب توازن القوى دورا مفجرا أو كابحا للنزاعات الحدودية.

المبحث الأول: مفهوم النزاع.

تعد مشكلة تحديد أو تعريف أي مفهوم من المشكلات الأساسية التي تواجه الباحثين حيث تتعدد وتتداخل التعاريف للمفهوم الواحد لاعتبارات منها: أن الظواهر السياسية والاجتماعية ظواهر مركبة، تختلف باختلاف الزمان والمكان مما ينعكس على معاني المفاهيم.

ومفهوم النزاع من المفاهيم التي لم يحدث الإجماع أو الاتفاق على حدوده ومدلولاته الدقيقة، حيث تعد ظاهرة النزاع في العلاقات الدولية من الظواهر المعقدة، وهي مرحلة متقدمة عن التنافس ومرد تعقيد هذه الظاهرة، يعود إلى اتساع نطاق أبعادها وتداخل مسبباتها، ومصادرها، وكذا تعدد مدخلاتها، وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة[1].

المطلب الأول: تعريف النزاع.

لغة: هو ترجمة لكلمة conflit الفرنسية وconflict الإنجليزية، وهما من أصل الكلمة اللاتينية conflictus التي تعني صراع، نزاع، تضارب، قتال. وتستخدم في الأدبيات السياسية، والعلمية، الاجتماعية، والنفسية بمعان ومضامين عديدة[2].

اصطلاحا: ليس هناك تعريف واحد ومحدد للنزاع، فقد وردت العديد من التعاريف نذكر منها:

---

[1] رياض بوزرب، "النزاع في العلاقات المغربية الجزائرية 1963- 1988"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم سياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2007- 2008)، ص 12.

[2] نزار عيون السود، سيكولوجية النزاع، (دمشق: إتحاد كتاب العرب، ط 1، 2007)، ص 07.

– يعرف النزاع على أنه: «ظاهرة محورية في المجتمع بين فئاته وطبقاته المختلفة، ولابد من التوازن بين قوى المجتمع من أجل أن لا يتحول النزاع إلى صراع وتعارض في الأهداف»[1].

– وفي تعريف أخر هو: «تفاعل قائم على اللاتعايش بين فاعلين على الأقل، أحدهما يتعرض للضرر، والآخر إما يكون سببا في هذا الضرر بشكل متعمد أو أنه يتجاهل وجوده»[2].

كما يعرّف النزاع على أنه: «خلاف بين دولتين على مسألة قانونية، أو حادث معين أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما»[3].

– حسب ريمون آرون Ragmond. A: «النزاع الدولي ليس وليد الوقت الحالي بل هو موجود منذ العصور القديمة، وهو نتيجة لتضاد المصالح»[4].

– أما تعريف ناصيف يوسف حتى: فيرى أن النزاع في العلاقات الدولية هو: «نتيجة تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة، أو عدم توافق المصالح بين طرفين أو أكثر ممّا يدفع بالأطراف المعينة المباشرة إلى عدم قبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره»[5].

– وعموما يرى الكثير من المفكرين أن هناك تصورين للنزاع، موضوعي وذاتي.

أ– التصّور الموضوعي: يعتبر النزاع وضعا تنافسيا تكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف، التي يحاول فيها كل طرف احتلال موقع متعارض والمواقع التي تريد الأطراف الأخرى احتلالها.

ب– التصور الذاتي: هو إدراك الوضع الموضوعي، إدراكا مشبوها، وخاطئا (الانسجام والتعامل المصلحي)، لأنه ينطلق من الذاتية والخصوصية[6].

وجوهر الاختلاف بين التصورين يرجع أساسا إلى استعمال النزاع كمصطلح معبر لمعاني عديدة، ومختلفة، على عدّة مستويات.

---

(1) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، (القاهرة: د د ن، د ط، د س)، ص 41.

(2) خالد حساني، مدخل إلى حل النزاعات الدولية، (الجزائر: دار بلقيس، ط 1، 2011)، ص 15.

(3) كمال حداد، النزاعات الدولية، (لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر، د ط، 1997)، ص 03.

(4) Darios, Battistella, "Théories Des Relation International", 2eme Edition: Les Presses Sciences, Po 2006, P 496.

(5) ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص 293.

(6) حسين بوقارة، تحليل النزاعات الدولية، (الجزائر: دار هومة، د ط، 2008)، ص 10.

– وحسب المعهد الدولي لبحوث النزاع يعرفه على أنه: «ظاهرة إنسانية تنشأ عن تصادم المصالح واختلاف المواقف على بعض القيم، وهي على الأقل بين طرفين قد يكونان جماعات منظمة، أو دولاً، وهي مصممة على السعي نحو تحقيق مصالحها والحصول على أهدافها»[1].

التعريف الإجرائي: من خلال التعاريف، نجد أن مفهوم النزاع مرتبط بالتصادم والتعارض في المصالح بين دولتين أو أكثر، يسعى كل طرف لتحقيق أهدافه على حساب الطرف الآخر.

"الجدير بالذكر أن هناك بعض المفاهيم يتداخل معها مفهوم النزاع كمفهوم الصراع، الحرب، غير أن التمييز بينهم يكمن في أن: النزاع هو التخاصم، ونزاع القوم هو خصامهم.

أما الصراع هو يدل على المجابهة الحادة بين طرفين ومن ثمة فإن النزاع يشير إلى الاختلاف أو التعارض، أو التنافس في الأفكار، بينهما الصراع يدل على جدال عنيف أو كفاح ضد الغير. وهو أشمل من مفهوم النزاع ويختلف عنه من حيث العمق، والشدة.

– وهناك مفهوم الحرب، والذي يدل على العنف، ولهذا فإن الباحثين يستعملون في الكثير من الدراسات تعبير النزاع المسلح لوصف حالة حرب على اعتبار أن الحرب نزاع مسلح يلغي قنوات التفاعل النزاعي ويستبدلها بوسائل أخرى تتسم بالعنف[2]. وبالتالي "النزاعات الدولية تصبح حروبا بمجرد استعمال القوة لحلها، وأن الحرب هي حالة نزاعية قائمة على الخلافات بين الأطراف بواسطة القوة، وهي تعبير عن ذروة التنافس بين دولتين"[3].

---

[1] سمية بلعيد، "النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم سياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2009– 2010)، ص 22.

[2] ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 294.

[3] Guy Hmet, Et Autry, "Dictionnaire De La Science Politique Et Des Institutions Politiques", Edition Polloz, Paris, 2001, P 109.

- الأطر النظرية لتحليل النزاعات:

1- التفسيرات الواقعية للنزاعات الدولية: والتي تقوم على فرضية أنه: كلما زادت الخلافات حول المصالح كلما زادت حدة النزاعات.

فالسياسة الدولية يحكمها البعد النزاعي أساسا، والتاريخ يثبت ذلك، ولذلك تهتم الدول بأمنها الذاتي كأولوية من أولوياتها لتحقيق مصلحتهم، وهو ما يؤكده هانس مورغنتو H. Morgenthan، بقوله: "إن المرجع الرئيسي للواقعية في السياسة الدولية، هو مفهوم المصلحة المحددة بناء على القوة" ولهذا فالسلام الدائم يصعب بلوغه ولا يحتمل الوصول إليه، فكل ما تريد الدولة أن تفعله لمحاولة تجنب الحرب، هو تحقيق توازن القوة مع الدول الأخرى.

لكي لا يستطيع أي طرف أن يحقق السيطرة الكلية، ولهذا يعتبر مفهوم توازن القوى Blance of power الأكثر عملية لتحقيق الاستقرار، وتسوية الخلافات الدولية، والنزاعات بين الدول تنشأ عادة عندما ترغب دولة أن تحقق أهدافها على حساب بعض الدول الأخرى[1].

فالوحدات السياسية تسعى للحفاظ على وجودها في ظل نظام فوضوي، نتيجة لغياب سلطة عليا تنظم سلوكاتهم، حيث نجد أن النزاع في الصحراء الغربية هو بدافع المصلحة هذه الأخيرة هي المحرك الأساسي لسلوكات الدول، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة كالمغرب الذي يريد ضم الإقليم على أنه جزء لا يتجزأ من سيادته ونفوذه، في حين ترى الجزائر أن استرجاع المغرب للصحراء هو تهديد لوحدتها، ووسيلة لتطويقها، ومقدمة لإجهاض ثورتها. وبالتالي نجد كلا الطرفين يحاول أن ينتهج سياسة عقلانية بهدف تعظيم الفوائد وتقليص التكاليف، الأمر الذي جعل إقليم الصحراء الغربية رهان لعديد من الدول في ظل نظام دولي فوضوي[2].

ومن ثم فإن هذا النظام الذي يفتقر إلى حكومة عالمية تفرض الخضوع للقانون الدولي، القاعدة فيه هي الصراع والاستثناء هو التعاون، عندما تتقاطع المصالح الدولية المتضاربة من أجل

---

[1] توفيق حكيمي، "الحوار النيوواقعي، النيوليبرالي حول الصعود الصيني"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم سياسية، قسم علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة باتنة 2007-2008)، ص 19.

[2] المرجع نفسه، ص 20.

ضمان أمنها وتحقيق مصالحها وسط محيط دولي غير آمن في طبيعته، حتى لو لم تكن لدى أية دولة نوايا عدوانية وفي ذلك يقول والتز K. Waltz "حتى أن دولة ما سعت فقط من أجل الأمن، ولم تكن لديها أية خطط ضد جيرانها، فستبقى الدول رغم هذا لا تشعر بالأمن لأن وسائل الأمن بالنسبة إلى دولة من الدول هي في ذاتها وسائل تهديد لدول أخرى". ومن هنا يصبح دور الدولة هو حماية أمنها الوطني بامتلاك القوة الكفيلة بتأمين مصالحها، حيث يرى ريمون آرون، ستانلي هوفمان، كيسنجر بأن الدولة تسعى على وجه الدوام لمتابعة وتقويم قوة خصومها، من أجل تجاوزهم وفرض إرادتها عليهم، وبذلك تتكامل كل من الدبلوماسية والإستراتيجية في خدمة فن السياسة الخارجية، لتحقيق المصلحة الوطنية وذلك عن طريق الإكراه الذي تتكفل به الإستراتيجية والإقناع الذي تتكفل به الدبلوماسية، أي أن الدول أصبحت تجمع بين الأداة الصلبة واللينة في سبيل الوصول إلى أهدافها، حيث أن التنافس الجزائري المغربي ومتابعة وتقويم كل طرف لقوة الآخر بغرض تجاوزها، الناتج عن غياب الثقة المتبادلة بين الطرفين، وذلك بسبب أحداث بقيت عالقة في تاريخ البلدين، حالت دون تجاوزهما لهذه الترسبات، كحرب الرمال، والمطالب المستمرة من قبل المغرب لاسترجاع تندوف الجزائرية، هذا بالإضافة إلى قضية الصحراء الغربية، التي أصبحت ارتهان بين البلدين، بسبب رغبة الطرفين في أن يكون الدولة القائد في المنطقة، وكل ذلك بدافع المصلحة.

ويربط الواقعيون بين الدافع إلى الحصول على القوة وتحريكها في اتجاه التأثير على الآخرين وصولا إلى الأهداف التي تحددها الدول نفسها. نتيجة عدم توافق مصالح الدول في النظام الدولي وهي تحديدا نزاعات الرغبة في إخضاع الآخرين والتسلط عليهم كنوع من السلوك الهادف إلى إثبات الذات، وتأمين القدرة على البقاء والاستمرار في مواجهة كل أشكال التهديد الأمني الخارجي[1].

[1] أحسن العايب، "الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945- 2006"، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم سياسية، قسم العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008)، ص 31.

وطبقا لمفهوم المصلحة الوطنية، فإن النزاع يبقى مستمر والتهديد بالحرب يبقى دائما قائما، وهو الوضع الذي يتيح للعمل الدبلوماسي دور بارز في التقليص من احتمالات المواجهة، عبر التسوية بين المصالح المتعارضة.

ومن ثمة فإن المصلحة القومية هي في المحصلة النهائية هي ضمان البقاء القومي، بما في ذلك القدرة على الدفاع عن الكيان السياسي، والمادي، والثقافي للدولة وهذه المصلحة بالذات تمثل هدفا أساسيا، لا يمكن التنازل عنه أو المساومة عليه[1]. حيث أن النزاعات الدولية تنشأ عادة عندما ترغب دولة أن تحقق أهدافها على حساب الآخرين، أو بسبب سعيها لتحقيق أمنها بمفردها مما يؤثر مباشرة في أمن الآخرين، خاصة في بيئة يغلب عليها عدم اليقين حول الاستعدادات المتاحة عند الآخرين، ولهذا يتم اتخاذ تدابير دفاعية يمكن أن تفهم أو تفسر على أنها عدوانية وهذا ما يسمى بالمأزق الأمني[*] "Dilemme De Sécurité".

2- المقاربة البنائية:

تركز البنائية على حركيات التفاعل الاجتماعية الإنسانية، فهي تلفت الانتباه إلى ضرورة التحقيق والتفحص في العمليات التي من خلالها يقدم الفرد إدراكا ذاتيا، كإطار من خلاله يرتبط الناس ببعضهم البعض، حيث ينظر البنائيون إلى السيادة لا على أساس أنها شرط ضروري إما أن يكون أو لا يكون، ولكن ينظرون إليها على أنها نوع من العقد الاجتماعي يخضع لإعادة التقييم، وإعادة التفاوض بشكل مستمر، فالحقوق والواجبات والامتيازات والتوقعات، المرتبطة بالسيادة في القرن الـ 18، مختلفة عن تلك الارتباطات في القرن الـ 21، حتى وإن بقي البناء القاعدي للمفهوم سليما ويمكن تحديد الافتراضات الرئيسة للمقاربة البنائية كالتالي:

- **مركزية الدولة:** يظل مبدأ مركزية الدولة مفهوما أساسيا لدى البنائين كما الواقعيين وغيرهم. يقول ألكسندر واندت Alexender Wendt لا زالت الدول في مركز النظام الدولي.

---

[1] المرجع نفسه، ص 32.

[*] المأزق الأمني: هو استعداد الدولة الدائم للقيام بالحرب إلى زيادة قدراتها العسكرية تخوفا من قوة وتفوق الدول الأخرى التي تسعى بدورها إلى تأمين نفسها بزيادة قوتها العسكرية لاتخاذها الإجراءات الدفاعية للدولة الأولى تهديدا لها مما يؤدي في الأخير للوقوع في المأزق الأمني.

– **أهمية الفاعل على حساب البنية:** فمن أجل فهم التغيير البنيوي، ترى البنائية ضرورة الانتقال إلى الفاعلين والاستراتيجيات.

3– الأفكار والمعايير: وليس بنى القوة المادية، هي التي تشكل العلاقات بين الدول، لقد أخذ البنائيون هذا الوعي الذاتي من النظرية الاجتماعية التي ترى أن البنية العميقة للمجتمع، تتكون بواسطة الأفكار وليس بواسطة القوى المادية، فالمعايير والمعتقدات، المعرفة المشتركة، التعلم... لها أهمية بارزة لدى البنائيين، فهي تساهم في تشكيل سلوك الفاعلين ولقد أشار واندت أن القوة والمصالح مهمة لتفسير النتائج الاجتماعية، لكن التأثيرات التي يحدثانها تتم بواسطة فعالية الأفكار التي تصنعها هذه القوة، وهذه المصالح، وبالتالي فإن القوة والمصلحة تتشكل أكثر بواسطة الأفكار، وليس بواسطة القوى المادية.

4– هوية ومصالح الدول ليست ثابتة: أي أنها ليست معطى مسبق، كلها تكونت اجتماعيا من قبل الفاعلين، القادرين على التكيف مع التحديات المفروضة، نتيجة أفعال وسلوكيات الآخرين[1].

فهوية الدول التي أن تنشأ من مصالح ذاتية أو جماعية، تعتمد على الصورة التي تحملها الدول عن نفسها وعن نظرائها من الدول الأخرى، فالإدراك الذاتي يسمح بتتبع الطرق التي بواسطتها تتغير المصالح والهويات عبر الزمن، وبالتالي فإن البنائية تقوم على أساس أن الجماعات السياسية ،ليست معطى مسبق لكنها نشأت وتكونت من خلال تفاعلات تاريخية عرضية.

فالهوية هي التي تقوم بترسيم الحدود بين الذات والآخر، وهي تقوم بتوجيه السلوك أو الفعل الاجتماعي، انطلاقا من تقريرها لماهية المصالح التي تعكس تلك الهوية[2].

وباختصار إن البنائية كنظرية في العلاقات الدولية تحاول أن تجد العلاقة بين الفاعل والبناء. وعملية التفاعل بينهما. وبالتالي تحكم العلاقات الدولية علاقات اجتماعية إنسانية بالأساس، وقد

---

[1] سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسة، ط 1، 2014)، ص، ص 70، 71.

[2] المرجع نفسه، ص 74.

اعتمد هذا الطرح، العديد من المفكرين مثل بيري بوزان Barry Busan وريتشارد لتل Richard Little. كمدخل مناسب لفهم العلاقات الدولية ودراستها في مرحلة ازداد فيها دور الهوية والعوامل الاجتماعية، في ظل العولمة والحروب الأهلية. ومن ثمة الهوية هي من يحدد سلوك الفاعل، وهي بدورها تتحدد من خلال التفاعل بين الفاعل والبنية[1].

جدول رقم (01) ملخص لنظرة البنائية لمجموعة من المفاهيم.

المفهوم	كيف تنظر إليه البنائية
الفرد	فاعل أساسي بحسب موقعه بالمجتمع أو النخب
الدولة	بناء اجتماعي وفاعل أساسي
النظام الدولي	يتكون من بناء مادي وبناء اجتماعي وهو الأهم.
المصلحة الوطنية	تتحدد من خلال التفاعل القائم بين الفاعل والبناء (الدولة وبنية النظام الدولي)
الأمن القومي	يتحدد ويبنى من خلال عمليات التفاعل المستمرة بين الفاعل والبناء.
الهوية	وهي من أهم المفاهيم بالنسبة للبنائية، وتتحدد من التفاعل بين الفاعل والبناء، وتسهم في تحديد سلوك الفاعل.

المصدر: Karem Mingst. Essentials of international relations. London. 2011. P46.

كما أن تصرفات الدول ناتجة عن العلاقات الاجتماعية، وتفاعلها مع بنية النظام الدولي، الذي تشكل إطارا اجتماعيا من القواعد والقيم، وعن إصرارهم على أن السياسة الدولية ،ليست بالضرورة محكومة بالقوة والمصلحة فقط، فهناك مبادئ وقيم ومفاهيم، مثل السيادة وعدم التدخل، التي أصبحت جزءا من الإطار الاجتماعي لسلوك الوحدات، وإن كانت تخترق بغض الأحيان (السيادة) – "فمخالفة القاعدة لا يعني عدم وجودها"[2].

(1) Immanuel Adler, Security Communities, Cambridge University Press, New York, 1998, P 44.

(2) Martin Griffiths, international relations for 21 century, London, Routledge, 2012, P 67.

في حين أن مفهوم القوة حسبهم هو بناء اجتماعي في حد ذاته يتحدد انطلاقا من التفاعل القائم بين الوحدات الفاعلة في النظام الدولي والبناء الذي يحتوي هذا التفاعل[1].

المطلب الثاني: أنواع النزاعات ومراحل تطورها.

توجد العديد من التقسيمات للنزاعات غير أننا نقتصر فقط على دراسة تقسيم النزاعات الدولية، من حيث طبيعتها إلى نزاعات قانونية وسياسية.

1- النزاعات ذات الطابع القانوني:

هي "تلك النزاعات التي تخضع عادة للتسوية القضائية عن طريق التحكيم والقضاء الدوليين والتي يكون الطرفان على خلاف حول تطبيق الأوضاع القائمة أو تفسير أحكامها، وهذه النزاعات يمكن حلها وفق القواعد القانونية المتعارف عليها في تسوية النزاعات الدولية.

وقد أخذ النظام الأساسي للمحكمة الدائمة للعدل الدولي في المادة 36 ومن بعده نظام محكمة العدل الدولية بأسلوب تعداد النزاعات التي اصطلح على تسميتها منازعات قانونية خاضعة للحلول القضائية.

2- النزاعات ذات الطابع السياسية:

وهي النزاعات التي لا تقبل عادة التسوية عن طريق القضاء الدولي، وذلك نظرا لصعوبة تسوية هذه النزاعات بغير الطرق الدبلوماسية أو السياسية المختلفة التي يراعى فيها التوفيق بين مختلف المصالح المتباينة، وهي مجموعة من النزاعات المتعلقة بالمصالح العليا للدولة، أو التي تمس بمكانة الدولة، إضافة إلى المسائل التي يمكنها المساس بالاستقلال السياسي للدولة، وبمعنى آخر تشمل كل النزاعات التي ترى فيها الدول مساساً بسيادتها الداخلية[2].

مراحل تطور النزاعات: تمر النزاعات بعدة مراحل منها:

أ- **المرحلة الأولى:** تشرع الدول في تقديم الحجج والتبريرات التي من شأنها أن تعطي صيغة الشرعية على موقف كل دولة من النزاع، وعليه يمكن القول أن أطراف النزاع في هذه المرحلة

---

[1] Robert Dahl, Politics: Who gets What, when and How, New Haven, 1999, P 45.

[2] خالد حساني، مرجع سابق، ص- ص 19- 21.

تدخل في مواجهة كبيرة، بالحجج وتبيان الأسباب ومحاولة كل طرف، إقناع الأطراف الأخرى بموقفه بواسطة الطرق الدبلوماسية، وفي هذه المرحلة نجد أن هناك نزاعات يمكن حلها في بدايتها، كما أن كل دولة طرف في النزاع تحاول إقناع الآخر على ضرورة البحث عن نقطة الاتفاق، أين تستعمل وسائلها الدبلوماسية لفرض وجهة نظرها، وبالتالي يمكن الوصول إلى حل وسط، وهنا نتوصل إلى نتيجة أنه كلما زادت احتمالات الاتفاق، كلما قلت مخاطر النزاع الدولي والعكس صحيح"[1].

ب- المرحلة الثانية: تقوم الدولة بدفع النزاع إلى مرحلة تبادل الاتهامات، وإنكار كل دولة لمطالب الدولة الأخرى، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى الدخول في حملة دعائية وإعلامية وذلك لتحقيق هدفين هما: 1- إعطاء الشرعية والعدالة لموقف طرف معين. 2- إظهار الطرف الثاني على أساس أنه عدو، وأن مطالبه غير شرعية أمام الرأي العام الداخلي والخارجي.

ج- المرحلة الثالثة: يتطور النزاع من خلال سحب الاعتراف، قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الطرف الآخر، وهو يعتبر وسيلة للتأثير عليه، وتغير موقفه ودفعه إلى الوصول إلى نقطة اتفاق، كما أنه يمكن أن يكون تمهيدا لاستخدام القوة.

د- المرحلة الرابعة: هنا تدخل دولة ثالثة إلى جانب طرف من أطراف النزاع، ترى أنه في موقف صعب أو مظلوم، والتدخل هنا يكون على أساس أنه وقائي، ويمكن أن يأخذ أشكال متعددة كتصريح أو مساعدات مالية وعسكرية، أو استخدام القوة والهدف منه خلق الاستقرار.

هـ- المرحلة الخامسة: وتتمثل في استعمال القوة، وحاليا يمنع اللجوء إلى الحرب كوسيلة لحل النزاعات الدولية، إلا بقيود أو في حالة الدفاع عن النفس، وهذا لا يعني أن الدولة ترغب في ربح النزاع بواسطة هذه الطريقة، وإنما قد يكون من أجل التأثير لحل معين، كما هو الحال بالنسبة للهجوم المغربي على الجزائر 1963 من أجل التفاوض حول الحدود، فالنزاعات الدولية تستمر

[1] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، (الكويت: منشورات السلاسل، ط 4، 1984)، ص 244.

لفترة طويلة، إذا كانت مرتبطة بمصالح وطنية عليا متناقضة، أين تكون المصلحة نقطة التنازل مستحيلة كما هو الحال في النزاع المغربي الصحراوي.

المطلب الثالث: أسباب النزاعات الدولية.

هناك العديد من الأسباب التي تدفع إلى النزاع نذكر منها:

– **القوة:** إن الدول عادة ما تنظر إلى التصرفات والأوضاع الدولية، بناءاً على عامل أساسي لبقاء الدولة وتطورها وهو عامل القوة، لأن نتائج النزاعات الدولية غالبا ما تؤدي إلى التقليل من أهمية الدولة ومن قوتها والزيادة في قوة دولة أخرى[1].

– **الأمن:** نجد أن العديد من النزاعات، يكون بسبب اعتقاد دول أن أمنها أصبح مهدد من طرف دول أخرى، ومثال ذلك أن أحد أسباب الاجتياح السوفيتي لأفغانستان، هو تأمين حدوده الجنوبية من التهديد الغربي. لأنها تراه الوسيلة الأفضل للحفاظ على أمنها، وهو ما اعتبر مبرر للنزاعات الدولية أثناء الحرب الباردة[2].

– **التفسير السياسي:** الفرضية التي يقوم عليها هذا التفسير، هي وجود التكتلات والمحالفات الدولية الكفيلة بتمهيد أو تسريع وقوع الحرب.

ولأن أي خلل في طبيعة العلاقة المتوازنة نسبيا، بين هذه المحالفات سوف تنجم عنه مظاهر قلق، تتباين في حدتها وفي طريقة التعبير عن نفسها، عاكسة تفاعلات تصعيدية ومؤشرات تقود إلى الصراع، ويعتمد هذا التفسير على متغيرين.

* المتغير الأيديولوجي: الناتج عن تقسيم الدول إلى محاور وكتل متصارعة، وهذه المحاور لا تعفي أو تسهم في استقطاب معظم الدول الرئيسية لكي تكون أطرافا فيها.

* سياسات توازن القوى المعتمدة في إدارة الكتل والتحالفات: وهذه السياسات بقدر ما تنطوي عليه من مظاهر وعوامل كابحة للصراع، فهي تسهم أيضا في زيادة حدة التوتر والصراع الدولي.

---

(1) محمود أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة، (الجزائر: دار هومة، ط 1، 2001)، ص 121.

(2) حسين بوقارة، تحليل النزاعات الدولية، مرجع سابق، ص 07.

– **التفسير الاقتصادي:** الدول في سعيها المتواصل لرفع مستوى إمكانياتها، بالحصول على مواد إضافية لمعالجة الأعباء الاقتصادية الداخلية، قد تكون مدفوعة بدوافع العدوان على غيرها، أو الابتزاز، مما يسهم في تصعيد مظاهر الصراع في علاقاتها مع الدول الأخرى، وكذلك مظاهر التوتر في البيئة الدولية، والتي تقود إلى الصراعات نتيجة للضغوط الاقتصادية، أو الركود الاقتصادي، أو بسبب السعي والتنافس على الأسواق الجديدة لتصريف المنتجات، أو السعي وراء الموارد الأولية[1].

– **التفسير الجيوبوليتيكي:** يفترض هذا التفسير وجود علاقة بين الضغوط الناجمة عن البيئة الجغرافية، وعملية التنافس و النزاع من أجل البقاء، كما أن هذا التفسير يجد أساسه النظري في ما ذهب إليه الألماني، راتزل بشأن الدولة العضوية والحدود القابلة للحركة والتغيير، الذي ركز على أن عدم ثبات الحدود يعد الضامن لحيوية الدولة، وأنه في صالح الدولة الأكثر حيوية وأكد في هذا الصدد بأن مشكلة الحدود كثيرا ما تؤدي إلى قيام الحروب الدولية.

– **التفسير المتعلق بطبيعة أنظمة الحكم:** فأنظمة الحكم ونتيجة لعقيدتها، وطبيعة الدوافع التي تحركها، والأهداف التي تسعى لتحقيقها، ونوع الأساليب التي تعتمدها، تعد أحد الأسباب التي تؤدي إلى انعدام الاستقرار في البيئة الدولية، وتسهم في تفعيل ظاهرة النزاع في المجتمع الدولي.

– **التفسير المتعلق بحماية وتنمية المصالح الوطنية:** فهناك من يرى أن حدود الدول هي التي تعكس علاقات القوة، وأن السلوك الدولي نتيجة لتباين مصالح وأهداف الدول، وإصرارها على تحقيقها، يبعث على الشك وعدم الثقة، ويعود ذلك إلى عدم اليقين الناجم عن عدم مقدرة الدولة السيطرة على تصرفات الآخرين، أو التنبؤ بهم ولكي تحمي مصالحها وسيادتها لا تتردد في الدخول في منافسات مع الآخرين، والعمل على مواجهة أي تهديد أو استهداف يوجه لها من خصومها[2].

---

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، (عمان: دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، ط 1، 2005)، ص 240.

[2] المرجع نفسه، ص– ص 241– 244.

التفسير المتعلق بالعامل الإثني:

تمثل الإثنية عامل هام في النزاعات الحدودية، فهي موجودة قبل الاستعمار وبأشكال مختلفة حيث قام الاستعمار باستغلالها، لأغراض سياسية، من خلال سياسات ترسيم الحدود، وأغفل التركيبة الإثنية، وتم التقسيم حسب مصالح الدول الاستعمارية، مما أجج الصراعات في القارة.

إن اصطناعية الدول الإفريقية وغياب الاستمرارية التاريخية بالمنطقة السياسية، جعل الكثير من الساسة الأفارقة يلجئون إلى استغلال الإثنية، وتعبئتها، لأغراض سياسية، حيث أصبحت الإثنيات أداة في أيدي النخبة الحاكمة، تستغلها لتحقيق أغراضها وأهدافها.

البيئة الخارجية المسببة للنزاعات:

تلعب المؤثرات الخارجية دورا هاما، في تحديد المدى الزمني للنزاع والنطاق الجغرافي له، حيث أن تأثير الدور الخارجي في النزاعات الحدودية يعتبر حيويا إلى درجة أن بعض الباحثين، اعتبروا أن النزاعات لا تصبح مجرد مسألة داخلية عندما يتدخل طرف ثالث تؤدي إلى تغيير التوازن بين الأطراف المتنازعة ،وتحديد نتيجة النزاع وهناك عدة مجالات تبرز فيها تأثير المتغيرات الخارجية منها: التأثير المتبادل بين الدول المتجاورة في إطار انتقال العدوى بين الدول، أو التأثير الانتشاري عبر الصراعات الداخلية، كما يبرز تأثير المتغيرات الخارجية في حالة التدخل الخارجي المباشر وغير المباشر عبر الدعاية المضادة، أو الأعمال التي تقوم بها دولة معينة ضد دولة أخرى، من خلال تقديم الدعم لبعض الحكومات، وتقويتهم مما شكل عاملا لاستدامة النزاعات[1].

كما تلعب دول الجوار– بسبب اصطناعية الحدود والإثنيات– دورا بارزا في النزاع وقد يتسبب تدخل إحدى دول الجوار في دعم متمردي دولة أخرى، مثل: ظهور الانقلابات العسكرية، أو الاتجاهات الانفصالية عن الدول، وهو ما أطلق عليه البعض بالجوار السيئ[2].

---

[1] محمد أحمد إبراهيم، الحرب الأهلية في إفريقيا، (القاهرة: مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ط 1، 2001)، ص 29.

[2] سلافة عبد الرحمان أحمد عثمان، "الصراعات في القارة الإفريقية دراسة حالة السودان"، (رسالة ماجستير في العلوم سياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم سياسية، قسم العلوم سياسية، جامعة الخرطوم، 2005)، ص 35.

المبحث الثاني: مفهوم النزاع الحدودي.

يعتبر مصطلح الحدود الدولية من أكثر المصطلحات المثارة للجدل، نظرا لارتباطه بواقع الشعوب وخصوصية الدول، حيث تعد قضية نزاعات الحدود بكل إفرازاتها وتناقضاتها، من أهم وأخطر القضايا في العالم عموما والمنطقة المغاربية خصوصا، وذلك لتشابك وتفاعل عوامل داخلية وخارجية، إقليمية ودولية، فالحدود بالكاد رسمت من قبل الاستعمار بشكل اعتباطي، دون اهتمام كبير بالجغرافيا البشرية، والمادية للمنطقة، فمتغير القرب الجغرافي بين الدول له تأثير ملحوظ على تفاعلات النظم الإقليمية، وهو ما يشكل تهديدا ودافعا للنزاع، حيث يقول فريديريك شومان: "إن كل دولة هي عدو محتمل لجيرانها، وحليف محتمل لجيران جيرانها"[1].

المطلب الأول: تعريف النزاع الحدودي.

لغة: الحدود تعني «الحاجز، وبمعنى التمييز بين شيئين، وبمعنى إقامة فاصل تقيمه الدول مع غيرها، وهو جمع حد في معظم معاجم اللغة العربية كما يلي:

الدار جعل لها حدا وحدد الأرض أقام لها حدا»[2].

اصطلاحا: «هي الخط الذي يفصل إقليم الدولة عن أقاليم الدول المجاورة لها وتمارس الدولة سيادتها داخل حدودها الإقليمية، ولا تمتد هذه السيادة إلا استثنائيا خارج هذه الحدود».

– أو أن النزاع الحدودي: «هو ذلك الخلاف الذي ينشب بين دولتين أو أكثر، بشأن تحديد المسار الصحيح لخط الحدود المشترك بموجب السند القانوني الذي تم تعيين هذا الخط».

– ويعرّف النزاع الحدودي أيضا على أنه: «الخلاف الذي يثور بين دولتين أو أكثر، إمّا بسبب الرغبة في التوسع، وإمّا بسبب ظهور مواد معدنية أو نفطية»[3].

– وفي تعريف آخر هو: «الخلاف الذي يثور بين دولتين أو أكثر، إمّا بسبب الرغبة في التوسع، وإمّا بسبب ظهور مواد معدنية أو نفطية»[4].

---

[1] عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ط 1، 2015)، ص 113.

[2] عمر سعد الله، القانون الدولي للحدود، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط 1، 2003)، ص 07.

[3] عمر سعد الله، الحدود الدولية النظرية والتطبيق، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 2007)، ص 09.

[4] عادل عبد الله حسن، التسوية القضائية لمنازعات الحدود الدولية، (بيروت: دار النهضة العربي، د ط، 1997)، ص 63.

أولا: أنواع الحدود. تأخذ الحدود الدولية بحكم طبيعتها أصنافاً مختلفة نذكر منها:

1- التصنيف القانوني: والذي ينقسم إلى نوعين، الحدود الصناعية، الحدود الطبيعية.

أ- الحدود الطبيعية: يقصد بالحدود الطبيعية أو الجغرافية في القانون الدولي، الخطوط التي تتبع في سيرها الظواهر الطبيعية كظاهرة الجوار، فالحدود الطبيعية تتمثل في: المياه الأنهار، وسلاسل الجبال، والصخور والصحاري، والغابات الكثيفة والبحيرات والبحار، وغير ذلك من المعالم، والتحديد القانوني لهذه الحدود، يبين أنها ظواهر طبيعية تحول بين الاتصال الطبيعي بين الشعوب، فتفصل بين أقاليم الدول بصورة تلقائية[1].

وتنقسم الحدود الطبيعية إلى أربع أنواع هي: الحدود المكونة من مناطق جبلية والحدود المكونة من الأنهار، الحدود المكونة من البحار، والحدود المكونة من البحيرات، ولا يوجد تطابق مطلق بين أفكار الحدود الطبيعية كما هي مفهومة في القانون الدولي والحدود الدولية، على اعتبار أن الأخيرة هي فكرة قانونية محددة متمثلة في خط وهمي محيط بإقليم الدولة.

ب- الحدود الاصطناعية: يشير هذا المصطلح إلى أن تعيين الحدود يتم من قبل الإنسان، باستخدام علامات لتعيين تلك الحدود، وبمعنى آخر إظهار مسير الخطوط مثل: الأعمدة، والأحجار، والقضبان، والحوائط، والخنادق، والقنوات الصناعية، والأجسام الطافية على سطح البحر وما شابه ذلك، كما يستخدم هذا المصطلح للدلالة على أن الحدود الدولية القائمة مصنوعة من قبل الإنسان، بواسطة قرارات سياسية سواء كانت تتماشى مع الظواهر الطبيعية، أو أنها تقوم على أساس علامات وقوائم يصنعها الإنسان بنفسه.

- كما تعني أيضا الحدود الهندسية، وهي الخطوط المستقيمة المرسومة بين نقطتين معلومتين[2].

---

[1] مصطفى سيد عبد الرحمان، الجوانب القانونية لتسوية نزاعات الحدود الدولية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط 1، 1994)، ص 21.

[2] عمر سعد الله، الحدود الدولية النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 32.

2- التصنيف الفقهي: حسب فقهاء القانون الدولي تنقسم إلى:

أ- الحدود التاريخية: هي تلك التي وضعت بطريقة ما في الماضي، ولم تتغير منذ زمن طويل واكتسبت قوة بموجب الحيازة المستمرة على أساس المبدأ المعترف به في القانون الدولي، وتكتسب هذه الحدود صفتها التاريخية ليس من اعتمادها في الماضي البعيد فحسب، ولكن من عدم تعرضها للتعديل لفترة طويلة، واتساع نطاق الاعتراف بإلزاميتها بالنسبة لكافة الدول المعنية، كما تكتسب صفتها القانونية من الحيازة المستمرة، على أساس الخطوط التي وضعت في الماضي ولم تتغير، وانفصال الإقليم منذ أمد بعيد عن أقاليم الدول المتجاورة، واحترام السلطات العامة في الدول المعنية بتلك الحدود.

ب- الحدود الاتفاقية: يتم ترسيمها بموجب اتفاقية، تحدد الحدود بين الدول المتجاورة، أو غيرها، ومن هنا فالحدود الاتفاقية تكتسب طابعها من نصوص الاتفاقيات التي تبرمها الدول المعنية، وهي تساعد على تعيين خط للحدود بما يتماشى مع الظواهر الطبيعية، كالجبال، والأنهار، أو وفق خطوط هندسية مستقيمة تصل بين نقاط ارتكاز مهمة حسب تقاطع خطوط الطول والعرض[1].

ج- الحدود الإدارية: يستخدم للدلالة على خط يفصل نطاق إقليم الدولة الواحدة، بين وحداتها الإدارية وتتميز بخضوعها للقانون الوطني، وهذا النوع من الحدود شكل سندا قانونيا للحدود الدولية لدول كثيرة، بل وأدت إلى تكوينها في بعض مناطق العالم وإتحادهما معا رغم وجود فوارق واضحة بينهما[2].

د- الحدود البرية والبحرية: هي تلك الخطوط التي تميز معالم الإقليم الذي تمارس عليه الدولة حقوق السيادة، لكن الحدود البرية قد تأخذ معنى الحيز الأرضي الذي يخضع لسيادة الدولة، وبمقتضاه يتم فصلها عن إقليم دولة أخرى، كما تحمل الحدود البحرية معنى الخطوط التي تعين النهاية البحرية للدولة، وتفصل بينها وبين البحار العالمية التي تلتقي فيها مصالح كل دول العالم[3].

3- التصنيف المنظمي: يظهر في ممارسة الأمم المتحدة صنفين من الحدود الدولية هي:

أ- الحدود الآمنة: وهي الخط الذي يقر بالاتفاق للحفاظ على أمن الدولة المجاورة، ولا ترتكز هذه الحدود على فكرة الحق والقانون الدولي، بل على دعاوي السلام، الذي يمكن كل دولة في

---

(1) جابر الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية، (د ب ن: د د ن، د ط، 1970)، ص 35.

(2) محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطني العربي: نشأتها وتطورها ومشاكلها، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، 2001)، ص 269.

(3) محمد محمود ديب، الجغرافيا السياسية أسس وتطبيقات، (القاهرة: د د ن، د ط، 1979)، ص 321.

المنطقة من العيش في سلام وأمان، ويمكن القول أن الكيان الصهيوني هو الذي كان وراء فكرة الحدود الآمنة، طرحه في أكثر من مناسبة في خضم صراعه مع لبنان ونجد ذلك واضحا في خطاب وزير الخارجية الذي أرسله إلى السفير جوناري رنج حيث ذكر: "إننا نرغب في السعي وراء اتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة على حدود آمنة ويعترف بها ضمن إطار سلام دائم"[1].

ب- الحدود الصناعية: وهي إمّا حدود فلكية تتبع دائرة العرض أو خطوط الطول، أو تنشأ عن خطوط اتفاقية هندسية، وكلاهما لا يراعي فيه ظروف السكان ورغباتهم، ومن المعروف أن غالبية الحدود الإفريقية هي حدود مصطنعة أو موضوعة من الخارج، وكانت السلطات الاستعمارية تخفف من حدة فصل أعضاء القبيلة الواحدة بين المستعمرين وذلك بالتخفيف من قيود الانتقال على الجانبين، ويرجع هذا إلى أن كثيرا من السلطات الإدارية قد حاولت ممارسة حقها في السيادة بوضع القيود عند الانتقال عبر الحدود، فأدى ذلك إلى ظهور مشكلات خطيرة على طول تلك الحدود[(2)].

ثانيا: خصائص النزاعات الحدودية. هناك مجموعة من الخصائص نذكر منها:

1- أنها تعبر عن خلافات حول سندات تعيين الحدود، في منطقة جغرافية تتبع هذه الدولة أو تلك، وبعبارة أخرى أنها تمثل خلافات حول تعيين الحدود القانونية بالنسبة لبعض مواقع الدول.

2- أن أشخاصها هي دول، يتهم بعضها الآخر بانتهاك حرمة الحدود، فتوصيف نزاع بأنه حقا نزاع حدودي، يشترط أن يتم بين شخصين من أشخاص القانون الدولي حول مسألة من مسائل القانون أو الواقع.

3- نشوئها عن مقابلة الإدعاء والاحتجاج بالرفض من قبل أحد الأطراف، كأن تنكر الدولة أو الدول الإدعاء.

---

(1) عمر سعد الله، الحدود الدولية النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص- ص 38- 39.

(2) محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية السياسية المعاصرة دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، د ط، 2010)، ص 171.

4- تطابق موضوعها الذي هو الإقليم أو جزء منه ومادة الخلاف، حيث يكون هناك تطابق دقيق بين مساحة محدودة من الأرض وموضوع الخلاف، المتمثل في إدعاء دولة ما بأن دولة أخرى خالفت التزاماتها الدولية، أو أتت عملا يهدد السلم والأمن الدوليين.

5- أن لها طابعها القانوني السياسي: فهي تمثل نزاعات موضوعية تخضع لحكم القانون الدولي، دون النظر لبواعث هذه النزاعات، فالدول المتجاورة في ادعاءاتها المتعارضة تعترف بوجود حقوق لها في المناطق الحدودية تستند فيها إلى القانون الدولي القائم. حيث يتم لجوء الدول المعنية بالنزاع إلى الوسائل السياسية في ادعاءاتها، مما يؤدي إلى حرمان الطرف الآخر.

6- أن موضوعها هو الإقليم، ولذاك يقال أن لهذه النزاعات طابعها الإقليمي، لأن مختلف النزاعات الحدودية تتعلق بإقليم أو جزء منه واقع بين دول متجاورة، فهو يقوم على وجود ادعاءات متعارضة بين دول إقليمية حول حقوق كل منهما على بعض المناطق.

- تمثل النزاعات الحدودية، طابع قانوني محض، لأنها لا تخرج عن تعريف محكمة العدل الدولية للنزاع، وأن موضوع الخلاف حول الحدود الدولية، عبارة عن خط يبين أين تنتهي سيادة الدولة وأين تبدأ سيادة دولة أخرى، ويثور الخلاف بين الدول بغرض توسيع السيطرة الإقليمية، بسبب ظهور موارد معدنية أو نفطية، أو بسبب عدم وضع الخط الفاصل للحدود البرية أو البحرية أو النهرية[1].

المطلب الثاني: أسباب النزاعات الحدودية.

هناك العديد من الأسباب المتداخلة مع بعضها البعض التي تدفع بالدول للدخول في نزاعات حدودية نذكر منها:

1- التنوع العرقي والثقافي: من أسباب نزاعات الحدود، رسم حدود الدول دون أدنى اعتبار لحقوق السكان أو توافقهم اللغوي والثقافي، فقد جمعت تلك الحدود قوميات متنافرة وثقافات متنوعة في كيان سياسي واحد، وكان الناتج بروز دول تفتقر إلى عنصر التميز والتجانس، مما جعلها بؤرة لنزاعات مستمرة بين الدول.

[1] عمر سعد الله، الحدودية النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص- ص 181- 183.

2- مشكلة الدولة الحديثة: التي تريد أن تصبح دولا قومية دون امتلاك مقومات ذلك. فالدولة الحديثة، كما يبين المختصون هي «وحدة سياسية تحتوي على منطقة محددة يشترك سكانها في عناصر الثقافة واللغة تقوم على خصائص معينة تعطي مقياسا لتلاحمه وتمايزه على الأقاليم الأخرى».

- إدعاء دولة ما أن دولة مجاورة أخلت بخط حدود مشترك، أو ادعاء بالسيادة على إقليم مجاور[1].

3- الأسباب التاريخية (الحدود الاستعمارية): وهي حدود اصطناعية Artifical Boundaries وضعت بواسطة المستعمرين الغربيين، وهي لم توضع لتعبر عن أوضاع سياسية أو حقائق اجتماعية، وإنما معظمها وضعت على أسس تحكمية واعتباطية، حيث أصبحت المجتمعات الإفريقية مجتمعات تعددية، تتسم العلاقات بينها بطابع العداء والنزاع، وقد أسهم قادة إفريقيا في تعقيد الأمور، حينما أكد رؤساء الدول المستقلة في أديس أبابا ماي 1963 على: ضرورة الإبقاء على الحدود الموروثة عن الاستعمار، حتى لا تقوم الدول باستعمار بعضها البعض، استنادا إلى حجة الحدود التاريخية.

إلا أن تلك القرارات والتعهدات لم تؤد إلى حل ناجح لمشاكل الحدود، حيث استمرت النزاعات الحدودية إلى اليوم كما هو الحال بالنسبة للنزاع المغربي الصحراوي[2].

4- الأسباب السياسية: وتعد من أهم وأعقد الأبعاد في دراسة الحدود السياسية ومشكلاتها، حيث يرتبط حل المشكل الحدودي أساسا بتسوية الخلاف السياسي، وعادة ما تثور الخلافات لأسباب تتعلق بالعلاقة العدائية ما بين الأطراف.

وتتفاوت الأسباب المؤدية للخلاف، قد تكون نابعة من عدم توافق الحكومات في الدول المعنية، سواء لاختلاف الأهداف والتحالفات، أو لمجرد خلافات شخصية بين الحكام والحكومات، وغالبا ما يكون الخلاف انعكاس لسوء العلاقات بين الدول الأطراف، أو

---

[1] عمر سعد الله، الحدودية النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص، ص 185، 186.

[2] بهاء الدين مكاوي، "الصحوة الإثنية في إفريقيا"، مجلة دراسات حوض النيل، العدد الخامس، د س، ص، ص 8، 9.

غطاء لضغوط سياسية تهدف لتحقيق غايات أخرى، كما أن الطموحات الشخصيات للحكام لها أثر في تعقيد النزاعات الحدودية.

5- الأسباب الاقتصادية: يمكن القول أن كل نزاع حدودي له بعد يتضمن النزاع على الموارد الاقتصادية، إذ أن عدم الاتفاق بين حدود الموارد والحدود السياسية يظل هو المشكلة الأكثر بروزا، فالموارد الاقتصادية وخاصة النفط، المياه، الغاز الطبيعي وكل الثروات الباطنية والسطحية تمثل حافزا للمشاكل ودفاعا لبروز المنازعات الحدودية، ويزداد الأمر تعقيدا في حال افتقار المنطقة إلى التعيين أو التخطيط، حيث تعمد كل دولة من دول الجوار إلى ادعاء السيادة على المنطقة الغنية بالموارد أو المتوقع وجود الموارد فيها ورفض أي ادعاءات مخالفة[1].

المطلب الثالث: وسائل حل النزاعات الدولية.

تنقسم إلى وسائل دبلوماسية وهي تعتمد أساسا على إرادة أطراف النزاع الذين لا يلتزمون بقبول الحل رغما عنهم، وإلى وسائل قانونية تستند إلى قرار إلزامي بتوجيه أطراف النزاع الدولي للامتثال والانصياع له.

1- الوسائل السياسية لحل النزاعات الدولية:

يكون ذلك بواسطة منظمة الأمم المتحدة عن طريق الجمعية العامة، والتي لها بعض السلطات في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، فقد منحت المادة (2/11) من الميثاق أيضا للجمعية العامة الحق في مناقشة أي مسألة تتصل بحفظ السلم والأمن الدولي، ولكن ما يعاب عليها أنها غير إلزامية في لوائها وقراراتها التي تعتبر مجرد توصيات، على خلاف القوة الملزمة لقرارات مجلس الأمن، أما الجهاز الثاني للمنظمة هو مجلس الأمن فقد منح ميثاق الأمم المتحدة دورا مهما لهذا المجلس في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية من جهة، واتخاذ التدابير لقمع حالة التهديد بالسلم أو الإخلال به من جهة أخرى.

---

[1] محمد حسن العيدوس، الحدود العربية العربية في الجزيرة العربية، (الإمارات: دار الكتاب الحديث، ط 1، 2002)، ص- ص 57- 59.

وطبقا لنصوص الفصل الثامن من الميثاق، تم إنشاء العديد من المنظمات الإقليمية لجعلها منبرا لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، حيث تم إدراج أحكام خاصة تحدد العلاقة بين المنظمات الإقليمية ومنظمة الأمم المتحدة، وورد ذلك تحديدا في المادة (52) من الميثاق حيث جاء في الفقرة الثانية أنه: يبدل أعضاء الأمم المتحدة فالداخلون في مثل هذه التنظيمات كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية، عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن.

كما نصت الفقرة الثالثة من المادة على أنه "على مجلس الأمن أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمي بهذه التنظيمات الإقليمية بطلب من الدول التي يعنيها الأمر، أو بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن"[1].

2- الوسائل الدبلوماسية لحل النزاعات الدولية:

وهي من أحسن الوسائل السلمية وأيسرها وهي من الوسائل الاختيارية غير الملزمة وتتمثل في:

أ- **المفاوضات:** وهي عبارة عن مباحثات أو مشاورات، تجري بين دولتين أو أكثر، بهدف تسوية نزاع قائم بينها بطريقة ودية ومباشرة.

ومن خصائصها المرونة، لأن النزاع تتم مناقشته بين أطرافه بصفة مباشرة وفقا لمصالحهم المشتركة، السرية: فهي تدور في الخفاء ولا يعلم بها الرأي العام الدولي، كما أنها تجري عادة تحت رعاية دولة ثالثة وقد تكون علنية، حيث تتطلب المفاوضات عادة سرعة الإجراء والإنجاز[2].

ب- التحقيق: هي لجنة تتكون أكثر من شخصين، مهمتها تقصي الحقائق المتعلقة بنزاع قائم بين دولتين، وتكون مهمة اللجنة جمع الحقائق ووضعها تحت تصرف الطرفين

---

[1] ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الثامن، التنظيمات الإقليمية، المادة رقم (52)، تم تصفح الموقع يوم: 22/ 05/ 2016، على الساعة: 16:34، في: http://www.icj-cij.org/homepage/ar/unchart.php .

[2] صالح يحي الشاعري، تسوية النزاعات سلميا، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط 1، 2006)، ص 22.

وعندها يقررا: إما الدخول في مفاوضات مباشرة لحل النزاع، أو عرضه على التحكيم الدولي أو محكمة دولية.

ج- التوفيق: ذلك من خلال محاولة البحث في النزاع وفهمه ومعرفة دوافعه وأسبابه، تم اقتراح الحل الأمثل له عن طريق التقريب بين وجهات نظر الأطراف تمهيدا لحل النزاع وهو إجراء تقوم به هيئة يعينها أطراف النزاع أو إحدى المنظمات الدولية لدراسة أسباب النزاع، ورفع تقرير يقترح تسوية معينة له.

د- المساعي الحميدة: وتكون من خلال تدخل طرف ثالث من تلقاء نفسه، أو بطلب من إحدى الدول المتنازعة أو من كليهما لعرض مساعيه الحميدة، بتقديم مقترحاته إلى أطراف النزاع، وقد يقوم بها أكثر من طرف في وقت واحد ويمكن أن يكون الطرف الثالث دولة واحدة أو عدة دول، أو الجمعية العامة للأمم المتحدة أو الأمين العام، وحتى مجلس الأمن إلى جانب المنظمات الإقليمية.

هـ- الوساطة: وتتم من خلال تدخل طرف ثالث بين الأطراف المتنازعة، وذلك من أجل التقريب بين وجهات نظرهم وتقديم المقترحات والحلول التي قد تساعدهم على حل النزاع القائم بينهم، ومع ذلك تبقى غير ملزمة لأطراف النزاع.

- وللحديث أكثر على الوساطة كطرف ثالث سيتم التفصيل فيها أكثر في المبحث الثالث تماشيا مع طبيعة الموضوع[1].

[1] عمر سعد الله، القانون الدولي لحل النزاعات، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، د ط، 2008)، ص 07.

المبحث الثالث: مفهوم الطرف الثالث.

بعد مرور أكثر من نصف قرن على استقلال دول القارة الإفريقية، مازال بمقدور أي دولة إفريقية أن تختلق نزاعا حدوديا مع أي من جيرانها، انطلاقا من أسس اقتصادية أو الاجتماعية، أو لمجرد إدعاءات تاريخية أو سياسية.

أو استنادا إلى رفض الطبيعة الاصطناعية للحدود السياسية الموروثة عن الاستعمار في القارة.

وقد سعت الدول الإفريقية إلى محاولة علاج المشكلات الناجمة عن طبيعة الحدود الموروثة، عبر الأدوات السياسية السليمة بشقيها الدبلوماسي، والمتمثل في المفاوضات المباشرة بين أطراف النزاع، أو مساعدة طرف ثالث والذي يأخذ صورا مختلفة من خلال عملية الوساطة بأشكالها فردية– جماعية، أما الشق القانوني فيتمثل في التحكيم والقضاء.

وتسعى الدراسة إلى بيان دوافع اللجوء إلى الطرق السياسية السلمية في إدارة وتسوية المنازعات الحدودية، ومبرراتها، مع التركيز بصفة أساسية على دور الوساطة في إدارة تلك المنازعات وتسويتها[1].

المطلب الأول: تعريف الطرف الثالث.

ويقصد بالطرف الثالث الوسيط والذي سنفصل فيه فيما يلي:

الوساطة: هي «محاولة طرف ثالث التوفيق بين الادعاءات المتعارضة، وتهدئة الإدعاءات المتبادلة بين الأطراف المتنازعة، ومنه تقديم المقترحات والحلول التي قد تساعدهم على حل النزاع القائم فيما بينهم، ومع ذلك تبقى الوساطة غير ملزمة، إذ يبقى للأطراف كامل الحرية في قبولها أو رفضها».

– والوساطة إما أن تتوخى الحيلولة دون تطور الخلاف بين دولتين إلى نزاع مسلح وإمّا العمل على إنهاء نزاع مسلح قائم.

---

[1] محمد عاشور مهدي، دور الوساطة في تسوية منازعات الحدود الإفريقية "آفاق إفريقيا"، المجلد 11، العدد 38، 2013، ص 24.

فالتوسط Mediation يعد إجراء قانوني يسمح للطرفين المتنازعين بصياغة القرارات بصورة مستقلة، ومهمة الوسيط في هذه الحالة ليست تقديم قرار جاهز، بل توفير الظروف المناسبة لكي يتوصل الطرفان إلى اتفاق، بمعنى أن هدف الوسيط هو التوصل إلى اتفاق وليس تحليل الأسباب التي دفعت الطرفين إلى التمسك بهذا الموقف أو ذاك والدفاع عن هذه المصالح أو تلك، بل السؤال الذي يطرح هنا: ليس لماذا انقطعت العلاقات بل كيف يمكن إعادة العلاقات.

وتتخذ الوساطة كوسيلة دبلوماسية لحل النزاعات الدولية العديد من الأشكال نذكر منها[1]:

أ- **الوساطة الجماعية:** وهي التي تتم عن طريق تدخل عدة دول أو أشخاص لتسوية نزاع ما بناءا على طلب من الأطراف المتنازعة وبموافقتها.

وتكون هذه الوساطة بتكليف من منظمة دولية أو منظمة إقليمية. ويعتبر هذا النوع من الوساطة الأكثر انتشارا في حل النزاعات الدولية ذلك أن: جهود الجماعة وعلاقاتهم بكلتا الطرفين لها فعالية أكبر في العلاقات الدولية، بالمقارنة مع جهود دولة واحدة أو شخص منفرد ،وبالتالي فرص نجاح مثل هذا النوع تكون كبيرة إذا تجاوبت معها الأطراف المتنازعة.

ب- **الوساطة الفردية:** وتتم عن طريق تدخل دولة، أو شخصية دولية، أو رئيس دولة والتي تقوم بجهود للتوسط بين الأطراف المتنازعة، شريطة أن توافق هذه الأطراف على تلك الوساطة.

كما أخذ الاتجاه مؤخرا إلى تفضيل وساطة شخص يتمتع بمؤهلات دبلوماسية معروفة، على وساطة الدولة لأسباب عديدة أهمها: المرونة، وإمكانية التحرك السريع، والكفاءة، وقد نجحت الوساطة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز بين المغرب والجزائر لحل مشكلة الصحراء الغربية، حيث تم التوصل إلى اتفاق بين البلدين بتاريخ 04 ماي 1987 يقضي بمواصلة الجهود المبذولة لحل النزاع بينهما سلميا.

ج- **الوساطة التعاقدية:** وتتم عن طريق اتفاق الدول بموجب معاهدة دولية تبرمها فيما بينها على نص يلزمها باللجوء إلى وسيلة الوساطة في حالة نشوب نزاع معين بينها، وفي هذه الحالة

[1] نزار عيون السود، سيكولوجية النزاع، مرجع سابق، ص- ص 143- 160.

يكون اللجوء إلى أسلوب الوساطة لحل النزاع القائم بينها إلزاميا لأطراف المعاهدة. غير أن مثل هذه الحالات نادرة جدا في العلاقات الدولية المعاصرة[1].

المطلب الثاني: مراحل عملية الوساطة.

وتتم عملية الوساطة عبر مراحل هي:

– **توفر لحظة النضج:** وهي لحظة توفر ظروف مواتية تسمح بتدخل طرف وسيط الناتجة عن: الخسائر البشرية والنفقات العسكرية، والدمار الذي حدث للطرفين بحيث يرغبا في وقف القتال إضافة إلى الإرهاق الاقتصادي بمعنى تحول اقتصاد الدولة لاقتصاد حرب، وبالتالي توقف مشروعات التنمية وما قد يترتب على ذلك.

وكذا توقف الدعم الخارجي بمعنى أن تتوقف الأطراف الداعمة للطرفين المتنازعين لأسباب كثيرة، ذلك أن الأطراف الداعمة قد أرهقت بدورها لإطالة أمد النزاع.

– **الاتصالات المكوكية:** بتوفر لحظة النضج يصبح النزاع قابل للتدخل من قبل طرف ثالث هذا الوسيط قد يكون محايد أو نافد، هذا الأخير يستطيع الترغيب والترهيب لإجبار الأطراف على فض النزاع لأسباب أهمها، وجود مصالح اقتصادية له في المنطقة، وأنه لا يستطيع الاستفادة من الموارد إلا بتحقيق السلام، ويبدأ الوسيط النافد والمحايد باتصالات بين أطراف النزاع وتتم عن بعد، ولذلك سميت مكوكية نسبة للتأرجح بين نقطتين بعيدتين، وبالتالي التنقل بين أماكن تواجد أطراف النزاع ويكون هدفه في هذه المرحلة التعرف على مقترحات كل طرف لحل المشكلة، ومن تم يقوم بدراسة المقترحات لتقريب وجهات النظر، وإذا استطاع تقريب الفجوة بين آراء الأطراف المتنازعة فهو ينتقل إلى مرحلة الاتصال عن قرب، ومرحلة الاتصالات المكوكية قد تطول وتتوقف ثم تبدأ وقد يستغرق الأمر سنوات.

– **الاتصال عن قرب:** إذا تمكن الوسيط من تقريب وجهات النظر وتضييق الفجوة، فإنه يحاول جمع أطراف النزاع في مكان واحد دون أن يلتقيا وجهاً لوجه كمرحلة تمهيدية، ذلك ليسهل عليه

[1] خالد حساني، مدخل إلى حل النزاعات الدولية، مرجع سابق، ص، ص 36، 37.

الاتصال لأنه في هذه الحالة لا يتنقل عبر مسافات طويلة، إنما تكون المسافة قريبة، كأن يجمع الأطراف على سبيل المثال في عاصمة واحدة.

– وتقوم عملية الوساطة على مبادئ تتمثل فيما يلي:

* مشاركة الطرفين الطوعية.

* مساواة الطرفين، بالتوصل إلى اتفاق مقبول من الطرفين.

* حيادية الوسيط: من خلال الاستقلالية، عدم الانحياز لأي طرف.

* السرية: فأي معلومات شخصية يحصل عليها الوسيط أثناء عملية التوسط، لا يصح استخدامها لإلحاق الضرر لأي من الطرفين أو نقلها للغير.

* الطابع العملياتي لعمل الوسيط :فمهمته تنظيم عملية التوسط وتوجه الطرفين نحو التعاون.

* الحث على التعاون: من خلال تشجيع خطوات تطبيع العلاقات، والدفع إليها والحث على الانتقال من المواجهة إلى التعاون.

* العمل على إنجاح عملية التوسط[1].

وانطلاقا من هذه المبادئ يمكن إجمال المهام التي يقوم بها الوسيط فيما يلي:

– **تنظيم عملية المفاوضات:** حيث يقدم الوسيط العون في مناقشة الإجراءات ودعم الاتفاقيات التي تم التوصل إليها، ويراقب التقيد بالقواعد العامة للمفاوضات، كما يراقب طبيعة العلاقات بين الطرفين في مسار المفاوضات، وله الحق في طلب أحاديث سرية دورية مع كل من الطرفين.

– **حث الطرفين على التحليل للموقف النزاعي:** حيث يشجع الوسيط على نقل الأخبار والمعلومات، وهو يجري تحليلا مسبّقا لطبيعة وأسباب النزاع، على أساس الوثائق والمواد الإعلامية والاستشارات المسبقة مع الطرفين.

– **الإصغاء النشيط:** حيث يشعر الطرفين أن الوسيط يسمعهما فعلا.

---

[1] نزار عيون السود، سيكولوجية النزاع، مرجع سابق، ص 142.

– **الحث على البحث وطرح الأفكار**: فعلى الوسيط تشجيع المشاركين في المفاوضات على بحث الإمكانيات الجديدة من خلال البدائل لما هو مقترح.

– **توسيع مصادر المتنازعين:** حيث يزود الطرفين المتنازعين بالمعلومات، ويقدم لهما العون في البحث عنها، ويعرفهما بالقوانين، وفي الحالات الشديدة التعقيد ينصحهما بالتوجه إلى المستشار القانوني.

– **الإشراف على واقعية الأفكار المطروحة، وقابلية الاتفاق للتنفيذ:** بعد أن يصغي إلى آراء الطرفين، يمكن للوسيط أن يطرح أسئلة تساعد على تدقيق المواقف، وعندما ينتقل الطرفان إلى القرار، يجب على الوسيط أن يقتنع تماما بأن الطرفين المتنازعين يفهمان ويستوعبان القرار بصورة صحيحة، من خلال مبادئ الاتفاق، شروط التنفيذ، العقوبات... إلخ[1].

أولا: أهداف إدارة المنازعات وتسويتها سلميا.

– يمكن القول بأن الدول في سعيها إلى إدارة منازعاتها الحدودية وتسويتها سلميا، إنما تستهدف تحقيق بعض الأهداف نجد منها:

1– تحديد موقع الخط الحدودي: وذلك بالتوصل إلى الموقع الصحيح للحدود بين الأطراف المتنازعة، أي أنه في هذه الحالة يكون البحث والمفاضلة بين طرحين مختلفين للحدود، ويقتصر دور الأداة السلمية للتسوية –غالبا قانونية– على تبيان الموقع الصحيح للخط الحدودي، انطلاقا من الأدلة والأسانيد والحجج المقدمة من أطراف النزاع.

2– تعيين المواقع الواجب أن تكون الحدود بها: وتتشابه هذه الحالة مع السابقة في أنها لا تهدف إلى إنشاء حدود جديدة، وإنما مجرد تبيان صحيح للحدود انطلاقا من الوثائق والبيانات المقدمة، غير أنها تختلف عن الحالة السابقة لأن ليس هدفها اختيار أو الاتفاق على أحد المواقع المطروحة كحد بين أطراف النزاع، وإنما كشف غموض بعض النقاط "أو كلها" الحدودية بين هذه الأطراف، وهو الغموض الذي قد يكون ناجما عن سوء التخطيط أو التعيين.

---

[1] المرجع نفسه، ص 170.

3- تعديل الحدود: يعتبر ذلك أحد الأهداف التي يمكن اللجوء للأدوات المختلفة للتسوية السلمية بغرض تحقيقه، من خلال إرضاء أطراف النزاع بذلك، وقد تهدف إدارة المنازعات الحدودية في هذه الحالة إلى ضبط الحدود بين الأطراف المتنازعة على أساس ما ينبغي أن يكون ،انطلاقا من معايير، كالظواهر الطبيعية، والبشرية، والاقتصادية، والسياسية المرتبطة بالحدود بين الدول المتنازعة.

4- تعيين أو إنشاء حدود جديدة: ويفترض ذلك عدم وجود خط حدودي مسبق بين أطراف النزاع، وبالتالي تلجأ أطراف النزاع إلى الطرق السلمية المختلفة بغرض تعيين وإقامة ذلك الخط ومثال ذلك انفصال السودان سنة 2011 إلى دولتين، حيث لم تكن ثمة حدود سياسية من قبل بين الجانبين[1].

ثانيا: مبررات إدارة النزاعات وتسويتها سلميا:

يمكن التمييز في هذا الصدد بين نوعين من المبررات، التي استخدمت في تفسير لجوء الدول إلى التسوية السلمية لمنازعات الحدود، والمتمثلة في المبررات القانونية، والمبررات الفكرية السياسية.

1- المبررات القانونية: هي مجموعة من المبادئ والقواعد القانونية التي نصت عليها المواثيق الدولية، لمنظمة الأمم المتحدة (المادة 3/ 2) والإقليمية كمنظمة الوحدة الإفريقية المادة 19 من الميثاق (5)، وما ورد بالقانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي (المادة 4)، وكذلك المعاهدات الجماعية والثنائية والتي تحظر اللجوء إلى استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها في إدارة العلاقات بين وحدات المجتمع الدولي، والحث على التسوية السلمية لما يثور من منازعات والتي من بينها النزاعات الحدودية.

2- المبررات الفكرية السياسية: وهي مجموع الأفكار والمبادئ التي جمعت بين الجماعات الإفريقية في نضالها من أجل التحرر والاستقلال، من أجل فكرة الوحدة الإفريقية، وبالتالي التأكيد

[1] محمد عاشور مهدي، دور الوساطة في تسوية منازعات الحدود الإفريقية "آفاق إفريقيا"، مرجع سابق، ص 26.

على تضامن الشعوب الإفريقية في كل مكان والتي تستمد أسسها من التاريخ المشترك للنضال ضد الظلم والاستعمار.

كما أن التقارب بين نظم الحكم يعتبر عاملا مؤثرا في تفضيل أطراف النزاع اللجوء إلى أدوات التسوية السلمية. حيث أن تقارب النخب الإفريقية والعلاقات الشخصية بينها، أو تبعية كلا الطرفين لمستعمر سابق، تؤدي إلى ضبط النزاعات بين هذه الأطراف وحرصها على اللجوء إلى الأدوات السلمية لتسوية النزاعات، ورغم أن هذه المبررات القانونية والفكرية السياسية،تدعو إلى اللجوء إلى الأدوات السلمية في تسوية المنازعات، إلّا أنها مثالية في توجهاتها ،كثيرا من الأحيان تعتبر مجرد غطاء لمعطيات الواقع الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي للدول الإفريقية بأبعادها المختلفة، داخلية، إقليمية، ودولية، فاللجوء إلى خيار التسوية السلمية في كثير من الحالات كان نتاج الإخفاق في تسوية النزاع قسرا، أو الخشية من التكلفة الباهظة للخيارات القسرية البديلة[1].

وهناك عوامل حاكمة وفعالة في تسوية النزاعات الحدودية، حيث أن الخبرة في إدارة المنازعات الحدودية وتسويتها بين الدول الإفريقية بصفة خاصة ترى أن الوساطة قد وجدت لها تطبيقات عديدة، إلا أن اعتبارات كثيرة تحكمت في الرغبة في اللجوء إليها، بالإضافة إلى درجة فعاليتها في إدارة المنازعات الحدودية والتي يمكن إجمالها في:

1- العوامل المتعلقة بمحل النزاع الحدودي وأمده: إن أحد أهم العوامل الحاكمة في اختيار أدوات تسوية النزاع هو مدى حيوية محل النزاع بالنسبة للدول المتنازعة، حيث تشير أغلب الدراسات إلى أنه كلما زادت أهمية الإقليم محل النزاع كلما تراجعت قدرة الوساطة على التوصل إلى حل سلمي حاسم له، ويرى البعض أنه كلما طال أمد استخدام القوة في إدارة النزاع ،كلما تقلصت فرص إدارته وتسويته عبر الأدوات السلمية عامة والدبلوماسية خاصة، فسواءا كان النزاع نتاج عوامل موضوعية، أو خلافات شخصية بين قادة الدول المتنازعة، أو نتاج خلاف ناجم عن مشاعر جماهيرية، فإنه إذا ما طال أمده سرعان ما يفسر عن تراكمات عاطفية

[1] المرجع نفسه، ص 28.

وثقافية، وسياسية عدائية تعقد من مهمة الطرف الثالث في إدارة وتسوية النزاع، وهو ما يؤكد أن ثمة علاقة عكسية بين درجة مركزية وكثافة النزاع وطول أمده من ناحية، وبين فعالية الأدوات السلمية من ناحية أخرى.

2- العوامل المتعلقة بأطراف النزاع وعلاقاتهم: وتتمثل هذه العوامل في طبيعة العلاقات القائمة بين طرفي النزاع، وشبكة علاقات كل طرف إقليميا ودوليا وكذلك مدى الشرعية الداخلية التي يتمتع بها، فالنزاعات الحدودية ارتبطت في معظم الأحيان بسياق هيكلي أكبر للنزاع ممثلا في مشكلات داخلية، يعاني منها طرف من أطراف النزاع، أو اختلاف التوجهات السياسية للأطراف المتنازعة، أو تعارض في شبكة العلاقات الخارجية، الإقليمية والدولية، وهو ما يجعل من الصعوبة القول بوجود نزاعات ثنائية على الساحة الإفريقية، نظرا لأنها سرعان ما تضم أطرافا داخل القارة وخارجها.

- وهناك عامل آخر مهم في تحديد فعالية الأدوات السلمية بصفة عامة والمتمثل في التوزيع النسبي للقوة بين أطراف النزاع، حيث أن إدراك توازن القوة ضروري لنجاح الوساطة أو غيرها من الأدوات السلمية[1].

وهو ما يمكن قوله بشأن إقدام المغرب على محاولة الاستيلاء على المنطقة الحدودية المتنازع عليها مع الجزائر عام 1963 إدراكا منها لانشغال الجزائر بترتيبات ما بعد الاستقلال، والضعف النسبي للجزائر مقارنة بالمغرب.

فالنزاعات التي تم فيها التوصل إلى اتفاقيات لإنهاء أو وقف القتال بين الأطراف ،كانت بسبب إدراك أطرافها خطأ حساباتهم وشعور كل منهم بعدم قدرته على حسم النزاع عبر الأدوات القسرية، وبالتالي الحاجة إلى تدخل طرف ثالث لإخراجها من مأزق عدم القدرة على الحسم.

[1] المرجع نفسه، ص 35.

3- العوامل المرتبطة بالطرف الثالث (الوسيط) ودوره:

على الرغم من مزايا الوساطة، التي تتمثل في سعيها لإقامة علاقات ثقة بين الطرفين المتنازعين، إضافة إلى دورها الحيوي في ضمان تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه، فإن أحد أهم عناصر ضعفها هو افتقار الوسيط في كثير من الأحيان لمفاتيح التسوية التي يمتلكها المفاوض أو القاضي، فالوسيط لا يمتلك حق تقديم تنازلات أو قبول عروض، ولما كانت عملية تدخل الطرف الثالث (الوسيط) في جوهرها عملية تطوعية بالأساس، فإن ذلك بالضرورة يتطلب توافر متطلبات أساسية في هذا الطرف ولعل أبرز هذه المتطلبات نجد عنصر الثقة من جانب أحد أو كل أطراف النزاع ولعل ذلك ما يفسر جزئيا فشل تنزانيا في وساطتها في النزاع الصومالي الكيني عام 1965 في ظل خلافات تنزانيا مع كينيا، وبالتالي فقدانها عنصر الثقة من جانب الطرف الكيني، ولقبول دور الطرف الثالث في تأدية دوره امتلاكه مصادر تأثير على أطراف النزاع سواء كانت مادية، أو تأثير ديني ومعنوي، أو مصادر للمعلومات أو البيانات كما أنه قد أدى افتقار الوساطة في كثير من حالات نزاعات الحدود ،لمتطلبات وشروط الفعالية إلى بروز ظاهرة مميزة لمسار تلك الأدوات وآثارها، تمثلت في أن نجاح تلك الأدوات في التوصل إلى إبرام اتفاقيات بشأن إدارة نزاع حدودي ما وتسوية لم يكن يصاحبه في معظم الأحيان نجاح في تنفيذ ما يتفق عليه من بنود وشروط الأمر الذي يفسر تجدد العديد من النزاعات الحدودية بعد الاتفاق على إطار تسويتها، ومثال ذلك تجدد النزاع الجزائري المغربي أعوام 1963- 1972[1].

وهناك مقومات لنجاح عمل الوسيط منها التمتع بقدرات معينة تمكنه من إنجاح عملية الوساطة كما يجب أن يضع إستراتيجية لقيادة عملية الوساطة، وهناك أربعة عوامل تلعب دور في نجاح مهمة الوسيط هي: الثقل الذي يتمتع به أي القدرات الفردية والمصداقية، والتوقيت بمعنى أن تكون دولة الوسيط دولة قوية تستطيع أن تمارس الضغط لكي يتمكن الوسيط من تحقيق عملية الوساطة، كما أن دولة الوسيط تستطيع أن تؤثر على الأطراف في عملية التفاوض.

[1] المرجع نفسه، ص- ص 35- 37.

– يجب على الوسيط أن يتمتع بمصداقية، من خلال عرضه لمواقف الأطراف ويجب أن تكون له إستراتيجية واضحة لتوصيل الأطراف للاتفاق.

– الكثير من الوسطاء يستخدمون إستراتيجيات، تسمى بالترغيب والترهيب وتهدد بالتدخل الإنساني، أو الدعوة لإجراء محاكمات جنائية فهي وسائل أكثر منها غايات.

– التوقيت: هناك توقيت عام لتدخل الوسيط، وهناك مواقيت أخرى لطرح الموضوعات، فالوسيط يقسم الأجندة لموضوعات سهلة وموضوعات صعبة وموضوعات أكثر صعوبة، وهناك توقيت محدد يجب أن يطرح فيه كل موضوع من هذه الموضوعات.

المطلب الثالث: تقييم دور الطرف الثالث.

أ– العوامل الإيجابية لعملية الوساطة.

هناك العديد من العوامل التي تساعد الوسيط في إنجاز مهمته، فإن كان عليه التغلب على المعوقات عليه أن يستفيد بقدر أكبر من بعض العوامل التي تساعده على إنجاز عملية الوساطة هذه العوامل هي:

* **الرغبة في توقيع السلام:** يحكم هذه الرغبة أو يتحكم فيها حسابات الحرب والسلام، فكلما كان السلام يحقق المطالب قلت الرغبة في الحرب والعكس صحيح.

* **القلق من استمرار النزاع والتصعيد:** فاستمرار النزاع واحتمالات عدم وجود طرف خاسر نتيجة للحرب، أو لا منتصر ولا منهزم، أو وجود حالة تسمى لا حرب ولا سلام وهذا العامل يساعد على تحقيق السلام، على اعتبار أن الحرب لا جدوى منها، وعلى الوسيط أن يتأكد أن الحرب لن تؤدي لتحقيق مطالب طرف دون الآخر.

* كما نجد أيضا من الجوانب الإيجابية للتوسط أن نسبة رضا الأشخاص الذي استفادوا من خدمات التوسط تعادل 75% أي أعلى من نسبة رضا من يلجأ إلى المحاكم أو هيئة التحكيم[1].

[1] نزار عيود السود، مرجع سابق، ص 161.

* **وجود ضمانات لانقاد الاتفاقية:** أي وجود ضمانات يقدمها الوسيط ليقلل من خوف الطرفين من التسوية الشاملة، والقضاء على تلك المخاوف يكون بتوقيع اتفاقية مفصلة، تضم أطراف النزاع والقوى المهتمة به، من خلال بناء الثقة والمصلحة المشتركة، والتعرف على احتياجات الأطراف واهتماماتهم وتلبيتها.

ويتمثل دور الوسيط هنا في البحث عن اللاعبين الخارجيين لتقديم هذه الضمانات –ومعظم الاتفاقيات تعتمد على أن تكون مدونة–.

* **وجود رغبة:** من خلال وجود استعداد لدى الطرفين بأن لا ينظر أي طرف للآخر على أنه السبب في الحرب، ومن المهم أن يعمل الوسيط في هذه المرحلة على تجميع المنظمات الداعية للسلام، وبصفة خاصة منظمات المجتمع المدني الداعية للسلام، ومنظمات حقوق الإنسان واستخدام كل الوسائل في الدعوة للسلام.

* **القيادات المرنة:** وتساعد الوسيط على السير نحو تسوية شاملة، وعليه أن يتعرف على القيادات المرنة ويسعى للتعامل معها.

ب– العوامل السلبية لعملية الوساطة (المعوقات):

عملية الوساطة هي من المراحل التي يواجه فيها الوسيط معوقات نذكر منها:

– **دوامة الأمن:** المقصود بها، أن كل طرف يفترض سوء النية لدى الطرف الآخر، ولا توجد افتراضات لحسن النية بين الطرفين، وعلى الوسيط هنا أن يعمل على بناء الثقة بين الأطراف وتقديم ضمانات للكل بأن الآخر لن يعتدي عليه.

– **الربح والخسارة:** من خلال نظرة كل طرف للآخر من حيث الرغبة في القضاء عليه، أو التفاوض معه لحل المشكلة، فالطرف الضعيف يتصور أنه يخرج بمكاسب كثيرة من التفاوض وقد يتصور أنه الطرف القوي وبالتالي يبني إستراتيجية للحصول على أكبر مكاسب ممكنة، وبالتالي ما يمكن أن تكون عليه النتيجة النهائية هي هل حصيلة صفرية أو غير صفرية، ودور الوسيط هنا هو التأكيد للأطراف أن الحصيلة لن تكون صفرية، أي أن كل طرف سيحقق مكسب ما[1].

[1] المرجع نفسه، ص، ص 161، 162.

– **أمراض أو طموحات القيادة:** يقصد بها مثلا أن قائد الحركة المسلحة قد لا يرضى أن تنتهي عملية التفاوض دون أن يكون هو بشخصه قد حدد مكاسب، بالإضافة إلى مكاسب الجماعة وفي هذه الحالة يتمثل دور الوسيط في إيجاد صيغة مثلى تمكن الحكومة من الاستجابة لتلك الطموحات، مقابل أن يتنازل الطرف الآخر عن قدر مماثل من المطالب.

– **الخطاب الدعائي:** غالبا ما يستخدم الطرفان خطابا دعائيا متسقا ضد بعضهم البعض. فكل طرف يوجه الاتهام للطرف الآخر، بما يجعل من الصعب على الطرفين أو أحدهما التراجع عن ذلك الخطاب، عند الوصول لتسوية شاملة لذلك النزاع.

ومنه دور الوسيط في هذه المرحلة هو محاولة جمع الطرفين وإقناعهم بوقف الإعلام العدائي بين الجانبين، وكذلك الخطاب المتشدد ولو بشكل مؤقت لفترة من الزمن يتناسى فيه الطرفان مرحلة الشحن والتعبئة، لأن الاتصالات لا تنجح إلّا بوقف العدائيات[1].

كما نجد أنه من العوامل التي أدت إلى تقليل فعالية الوساطة، أو الأدوات الدبلوماسية بصفة عامة كثرة وتعدد الوساطات والمبادرات الدبلوماسية، على نحو أدى في بعض الأحيان إلى تضاربها من ناحية وإلى تمادي أطراف النزاع في التشدد والتمسك بمواقفهم من ناحية أخرى انتظارا لطرح أفضل عبر وساطات أخرى، حيث أن الوساطة بشقيها وإن كانت قد مورست بدرجة ملحوظة على صعيد المنازعات الحدودية إلّا أن نصيبها ظل محدوداً، في ضوء افتقار دول القارة للعديد من الشروط والعوامل الحاكمة اللازمة لنجاح الوساطة، لذا فإنه من بين أدوار عملية الوساطة نجد الاتصال بين أطراف النزاع، وصياغة وطرح بنود للتفاهم حولها، والاشتراك المباشر في تحمل أعباء النزاعات، حيث أن الدول الإفريقية عند قيامها بالوساطة اقتصرت على الدورين الأول والثاني فقط، دون الدور الثالث فالدول الإفريقية وإن نجحت عبر الوساطة في التوصل إلى عقد اتفاقات بشأن تسوية النزاع، إلا أنها كانت أقل نجاحاً في القدرة على الحفاظ على تلك الاتفاقات وتنفيذها، وبعبارة أخرى فإن فعالية الوساطة في معظم الحالات إن لم تكن جميعها، انحصرت في تقديم إطار لإدارة النزاعات الحدودية، استطاعت حفظ النزاع عند مستويات منخفضة لكنها لم تستطع الوصول إلى تسوية نهائية لهذه النزاعات[2].

---

[1] المرجع نفسه، ص 162.

[2] محمد عاشور مهدي، دور الوساطة في تسوية منازعات الحدود الإفريقية "آفاق إفريقيا"، مرجع سابق، ص 38.

الفصل الثاني: نموذج تطبيقي عن النزاع المغربي الصحراوي

تعتبر القضية الصحراوية سواء كانت مسألة تقرير مصير للشعب الصحراوي أو استكمالا للوحدة الترابية حسب الطرح المغربي، بؤرة للتوتر في منطقة المغرب العربي نتيجة لتشبث أطراف النزاع بمواقفهم وعدم المرونة في التعامل مع القضية، الأمر الذي جعلها محل أطماع بعض الأطراف الإقليمية والدولية المهتمة بالنزاع، والتي كان لها دور في توجيه مسار النزاع.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للنزاع المغربي الصحراوي.

تعتبر القضية الصحراوية من أعقد النزاعات التي عرفتها الساحة الدولية الناتجة عن اختلاف وجهات النظر والمرتبطة أساسا بصراع المصالح، حيث كان وراء هذا النزاع أهداف متداخلة مع بعضها البعض، ما أدى إلى تفاقم حدة النزاع، وهو ما سنفصل فيه في المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: التطور التاريخي للنزاع في الصحراء الغربية.

ترجع مشكلة الصحراء الغربية إلى أيام الاستعمار قبل الانسحاب الإسباني منها عام 1975، حيث خصصت لها في اتفاقيات 1904 منطقة الريف في الشمال مع احتفاظها بسبته ومليلة ومنطقة سيدي إفني في الجنوب الغربي من المحيط الأطلسي، وطرفاية والساقية الحمراء ووادي الذهب، واستمر استعمارها إلى أن منحت المغرب استقلالها 1957 فأرجعت منطقة الريف، وسيدي افني، أما بخصوص الصحراء الغربية فتعهدت بإرجاعها على ثلاث مراحل، 1958- 1989 أرجعت طرفاية، وفي 1969 أخذت تتكأ في تعهداتها بعد أن اكتشفت الفوسفات في الصحراء الغربية[1]، غير أن التطورات السياسية اللاحقة بعد تتابع الاستقلالات في المنطقة، حاولت إسبانيا الفاقدة لمستعمراتها في العالم الجديد الحفاظ على وجود معزول في الصحراء الغربية، حيث جزأت الإقليم إلى مناطق إدارية لعزله عن امتداداته مع الدول المجاورة، لكن عوامل التاريخ والجغرافيا حالت دون ذلك، فقد تقوى مطلب الاستقلال

[1] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة الدولية، (لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء 6، د س)، ص 265.

عند الصحراويين بعد استقلال المغرب وموريتانيا وانتصارات الثورة الجزائرية على المستوى الإقليمي وتنامي الحركات التحررية في العالم، مما نتج عن ذلك انتفاضة الزملة 1970 في مدينة العيون كبداية لمرحلة الكفاح المسلح. خاصة مع تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب "البوليساريو" 1973، وعبرت إسبانيا بعد ذلك بسنة عن عجزها في إجراء الاستفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية في الأشهر الأولى من عام 1975 وقامت بترتيب أولوياتها في الإقليم بصفة تخدم مصالحها في المنطقة، لتعقد فيما بعد اتفاقية مدريد مع كل من المغرب وموريتانيا لتتخلى بموجبها عن إدارة الصحراء لكلا البلدين الأمر الذي خلق بؤرة للتوتر في المنطقة، فكثفت جبهة البوليساريو نضالها وعملياتها العسكرية فتأججت المظاهرات الشعبية المطالبة بالاستقلال، أما المغرب وموريتانيا اتجهتا إلى محكمة العدل الدولية التي أعطت رأيها في الروابط التي تجمع البلدين[1] ويمكن إبراز أهم التطورات التي عرفها النزاع في:

أولا: المسيرة الخضراء.

ساعات قليلة بعد نشر محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري حول إقليم الصحراء الغربية الذي جاء مخالفا لرغبات المغرب، أعلن ملك المغرب عن المسيرة الخضراء والتي كان يخطط لها في السر شهورا من قبل، مستبقا بذلك الأحداث، وذلك في 16 أكتوبر 1975 نفس يوم إصدار محكمة العدل الدولية في لاهاي، مؤكدة أن الصحراء الغربية لم تكن عند احتلال إسبانيا أرضا خلاء ولا مالك، مفندة بذلك مزاعم المغرب وموريتانيا، بأن الصحراء الغربية تقع تحت سيادتها، وهو ما رفضته المغرب، فأمر باجتياح الصحراء وضمها، ونتيجة لذلك اضطرت أسبانيا للانسحاب حيث قام الملك الحسن الثاني بتجنيد السكان قائلا:

"لا يعني الرأي؟ إلّا شيئا واحدا وهو أن الصحراء الغربية، كانت جزءا من الإقليم الذي كان السلاطين المغاربة يمارسون سيادتهم عليه، وأن سكان الإقليم يعتبرون أنفسهم مغاربة" وبذلك

[1] إدريس لكريني، "السياسة الخارجية المغربية إزاء قضية الصحراء الغربية"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم سياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة مراكش، 2010)، ص 5.

استطاعت المسيرة أن تسيطر على تفكير الشعب المغربي، فقدمت للشعب على أساس أنها جهاد، أما جبهة البوليساريو فقد أعلنت عدائها للمسيرة ونددت بها معتبرة إياها بـ "الغزو"[1]، أما الجزائر فقد اعتبر المسيرة –إذا عبرت حدود الصحراء الغربية– خرقا لسيادة الإقليم وهو ما يتنافى مع القانون الدولي، ومبادرة من شأنها الإخلال بميزان القوى، وأن هذا القرار غير محسوب العواقب والتي ستؤثر على المنطقة وبالعلاقات المستقبلية لكل البلدان المجاورة للإقليم[2]، وقد زاد التوتر عندما أعلنت إسبانيا أنها سوف تدافع على الإقليم ولو بالقوة إذا لزم الأمر، وطالبت باجتماع طارئ لمجلس الأمن، وذلك في 18 أكتوبر وتم الاجتماع في 20– 22 أكتوبر 1975 لكنه فشل في إدانة المسيرة، وصوت على القرار، دعا فيه الأطراف المعنية إلى التحلي بضبط النفس والاعتدال، لكن المغرب لم تستجب لذلك وواصلت المسيرة، ونتيجة لذلك تبنى مجلس الأمن قرارا دان المسيرة ودعا المغرب للانسحاب من إقليم الصحراء الغربية على الفور، لكن المسيرة تواصلت رغم القرار الأممي، فكان على الجيش الإسباني أن يكون حذرا لولائه وسمعته إزاء هذا التحول الخطير في مجرى الأحداث.

وفي 07 نوفمبر اجتمعت الحكومة الإسبانية وقررت إرسال وزير الشؤون الرئاسية، أنطونيو مارتيناز الذي تحدث مع الملك الحسن الثاني في أغادير وكانت النتيجة التوصل إلى تفاهم واتفاق وفي 09 نوفمبر دعا الملك المغربي إلى إيقاف المسيرة قائلا: "مسيرتنا أثمرت أكثر مما كنا نتوقع" وأمر المشاركين في المسيرة بالانسحاب إلى ما وراء الحدود، فبدأت المحادثات الثلاثية في مدريد بين المغرب وإسبانيا وموريتانيا، في 12 نوفمبر وتوجت بالتوقيع على اتفاقية مدريد.

---

[1] مسعود شعنان، "نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية"، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم سياسية القسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007) ص– ص127.

[2] John Mercer, “Confrontation In The Wetersn Sahara” World Today, June, 1976; P230.

ثانيا: معاهدة مدريد الثلاثية.

في 14 نوفمبر 1975 وقع المغرب وموريتانيا اتفاقية مع إسبانيا في مدريد والتي بموجبها سلمت إسبانيا إقليم الصحراء الغربية إلى المغرب وموريتانيا وجاء في الاتفاق ما يلي:

1- تؤكد إسبانيا تخليها عن استعمار إقليم الصحراء الغربية لوضع حد ونهاية للمسؤوليات والسلطات التي تحكمها بصفتها القوة الحاكمة.

2- على ضوء هذا القرار وبناء على المفاوضات التي تمت بين الأطراف المعنية بتوصية من الأمم المتحدة، فإن إسبانيا تشرع مباشرة في إقامة حكومة مؤقتة في الإقليم بمشاركة المغرب وموريتانيا، واتفقا على تعيين حاكمين بالنيابة، الأول من اقتراح المغرب والثاني من اقتراح موريتانيا، وذلك لمساعدة الحاكم العام في الإقليم على تنفيذ واجباته، وأن الوجود الإسباني سينتهي قبل 28 نوفمبر 1976.

3- ستكون آراء سكان الصحراء الغربية المعبر عنها عبر الجماعة محل احترام.

4- سيتم إجراء الأمين للأمم المتحدة من قبل الحكومات الثلاث فيما يخص الإجراءات المتخذة بموجب هذه الوثيقة كنتيجة للمفاوضات التي تمت على أساس المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

5- تصرح الدول على أنها توصلت إلى هذه النتيجة بروح من التفاهم والأخوة والاحترام لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وكمساهمة خاصة منها للحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

6- ستصبح هذه الوثيقة سارية المفعول في اليوم الذي تنشر فيه نشرية الدول الرسمية الخاصة بالقانون المتعلق بتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية[1].

رغم الغموض المقصود في نص الوثيقة، إلا أن الطريق كان مفتوحا للاحتلال العسكري الفوري للإقليم من طرف المغرب وموريتانيا وتقسيمه بين البلدين فنتيجة لاتفاق مدريد، أنهى المغرب

---

[1] موسوعة مقاتل من الصحراء، مشكلة الصحراء الغربية (البوليساريو)، تم تصفح الموقع يوم 2016/03/23، الساعة: 11:10، في:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Polesario/mol05.doc_cvt.htm .

خلافه مع إسبانيا وتصالح مع موريتانيا وفتح عهد العداوة مع الجزائر التي دعمت جبهة البوليساريو، غير أن المصالحة وإنهاء الخلاف بين المغرب وإسبانيا جاء عبر تنازل كبير بموجب الاتفاقية التي لا تزال سرية، فإن إسبانيا تحتفظ بـ 35 بالمئة من المصالح في مناجم الفوسفات ببوكراع، وأزيد من 800 زورق صيد إسبانية.

يسمح لها بالصيد في مياه الصحراء الغربية لمدة 20 عام وتعويضا عن الصحراء الغربية وافق الملك المغربي على البقاء صامتا بخصوص السيطرة الإسبانية على سبتة ومليلة، كما أنها أغلقت نهائيا ملف المطالبة بموريتانيا، وبهذا تكون الحكومة المغربية تنازلت عن جزء من أطروحة المغرب الكبير، كما أن المغرب لم يكن هدفها فقط استعادة الصحراء الغربية وإنما تهديد الجزائر، في محاولة لعزلها، إلا أن الجزائر رفضت سياسة الأمر الواقع، ولمحت للمغرب أن أي حل لمشاكل المنطقة لا يمكن أن يتحقق دون مشاركتها، وموافقتها وهو ما صعد من حدة التوتر بين البلدين وانعكس سلبا على قضية الصحراء الغربية.

في ظل نظام دولي فوضوي تسعى كل دولة للحفاظ على أمنها محاولة بذلك تفادي الدخول في نزاعات مع وحدات أخرى أو تفادي النزاعات التي تنشب في الداخل، لاسيما النزاعات الانفصالية، أين يحاول قسم من سكان دولة ما الاستقلال، وإعادة ترسيم حدود الإقليم ليصبح دولة جديدة، لدى تحاول الدول أن تحل خلافاتها بالطرق السليمة، وهو ما ينطبق على قضية الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة البوليساريو[1]، هذا النزاع الذي أصبح يشكل بؤرة للتوتر في المنطقة كانت له آثار سلبية على المنطقة ككل وعلى مستقبل شعوبها، لذلك فإن مسألة تعيين الحدود له أهمية في استقرار الدول، ذلك أن تحديد الإقليم يعتبر أداة للمحافظة على استقلال الدولة ووجودها أمام أطماع الدول الأخرى، وهو ما تسعى إليه جبهة البوليزاريو من

[1] خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، (بيروت: دار المنهل اللبناني، ط 1، 2008)، ص 54.

أجل حصولهم على الاستقلال التام لإقليمهم، والذي يتفق مع نص الفقرة (3) من المادة (3) من ميثاق الأمم المتحدة[1].

حيث أن النزاع في الصحراء الغربية يعد مصدر ونتيجة للتوتر بين المغرب والجزائر في نفس الوقت، إثر الاتهامات المتبادلة بين الطرفين حول أحقية كل طرف فيما يتعلق بموقفه من القضية الصحراوية[2]، بل رغبة كل طرف في المنافسة على التفوق الإقليمي، غير أن بنية النظام الدولي الفوضوي، أثرت في ميزان القوى الإقليمي، ما جعل المنطقة أكثر توترا في ظل السعي للمنافسة الإقليمية من أجل الهيمنة[3].

كما أن الخلاف بين الجزائر والمغرب، كان له دور كبير في تغذية النزاع أكثر حول الصحراء الغربية، بسبب التعارض الحاصل بين إرادتيهما في تزعم المغرب العربي، إذ ترى كل منهما في نفسها قوة إقليمية وبالتالي فهي الأجدر بالزعامة، وهو ما أدى إلى اللاأمن الذاتي عند كل منهما، أدت بدورها إلى لا أمن موضوعي في المنطقة المغاربية ككل، وأفضت إلى حالة من التأهب العسكري شبه الدائم على الحدود المغربية الجزائرية، وتاريخيا يمكن القول أن سبب تخوف الجزائر من نوايا المغرب هو مطالبة الترابية حيال الجزء الغربي من إقليمها (تندوف، وبشار)، والتي نشبت بسببها حرب الرمال في أكتوبر 1963 بينهما، واستحكم هذا الشعور بعد ثلاث حوادث: الأول سنة 1975 بعد الانسحاب الإسباني من الصحراء الغربية، وتقاسم إقليمها بين المغرب وموريتانيا والثاني سنة 1976 بعد الاحتلال المغربي لمدينة أمقالا جنوب الجزائر، وما صاحبها من تصعيد في سياق حرب تصريحات كادت أن تتحول إلى حرب لولا وساطة الرئيس التونسي بورقيبة.

---

[1] عبد السلام جمعة زاقود، الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد، (عمان: دار زهران للنشر، ط 1، 2014)، ص- ص 42- 45.

[2] مصطفى المرابط، تكلفة عدم انحياز مشروع الاتحاد المغاربي، (بيروت: مركز الجزيرة للدراسات، ط 1، 2011)، ص 24.

[3] Zakharia, Boyod hegemomy: Cyprus, emery Securitization and the emergence of new regional security complexes, 2010, 23 april 2016, https://www.washingtonpost.com/ .

والثالث سنة 1979 بعد الاحتلال المغربي لكامل الإقليم الصحراوي فور انسحاب موريتانيا من الجزء الذي كانت تحتله "تيريس الغربية"، هذه السلوكيات أكدت نوايا المغرب في التوسع فالتهديد المغربي للجزائر مازال قائما لأن مشروع المغرب الكبير أو المغرب التاريخي، والذي يضم جزءا من الإقليم الجزائري أي الصحراء الشرقية مازالت السلطات المغربية متمسكة به"[1].

– وتبالي نجد أن للترسبات التاريخية التي مازالت عالقة بين البلدين كان لها دور كبير في استفحال التناقض بينهما، والذي يعد بدوره عاملا حاسما في تعطيل إيجاد حل لقضية الصحراء الغربية من جهة، وتعطيل مسار التكامل المغاربي من جهة أخرى.

"وأيا كان الأمر فإنه على البلدين مواجهة التهديدات التي تستهدفهما معا والتي تحتاج التنسيق والفاعل بينهما، وأن هذا التوتر يعيق ويؤثر سلبا على التعاون في اتحاد المغرب العربي والذي أعيقت مسيرته منذ إنشائه بسبب الخلاف بين البلدين.

والبعد الآخر هو أن الجزائر والمغرب بلدان متجاورتان ومن ثم فإن التوتر بينهما يكتسب أبعادا أكثر تعقيدا[2].

المطلب الثاني: التعريف بمنطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب.

لم يكن إقليم الصحراء محددا في السابق، فقد كان يشمل جزء من الصحراء الكبرى التي تبدأ من الساحل الأطلنطي لإفريقيا حتى مصر والسودان، ولكن الحدود الحالية للساقية الحمراء ووادي الذهب، كما هو الشأن بالنسبة لبقية الدول الإفريقية، قد تم تحديدها بمعاهدات واتفاقيات بين الدول المستعمرة، أي بين إسبانيا التي كانت تحتل الساقية الحمراء ووادي الذهب وبين فرنسا التي كانت تحتل المغرب وموريتانيا من جهة أخرى.

---

[1] حسام حمزة، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، 2011)، ص 84.

[2] محمد بن زايد، توتر العلاقات المغربية الجزائرية... الأسباب والتداعيات، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 5281، ديسمبر 2013)، ص 04.

وقد تعددت تسميات الإقليم مثل، الصحراء الإسبانية، الصحراء الغربية أو الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، أو الساقية الحمراء ووادي الذهب، أو الصحراء.

وهي تتفرد بموقع جيواستراتيجي هام، إذ تقع في غرب الوطن العربي وشمال غرب إفريقيا، تحدها من الشرق الجزائر على طول 70 كلم وموريتانيا شرقا وجنوبا 1570 كلم، والمملكة المغربية من الشمال 445 كلم، وتمتد حدودها على الساحل الأطلسي غربا بشاطئ يبلغ طوله أزيد من 1400 كلم وتبلغ مساحتها الإجمالية حوالي 266.000 كلم، وهي تقع بين خطي العرض 27– 40 شمال خط الاستواء. (أنظر الملحق رقم 01)

أولا: التقسيم الجغرافي للإقليم.

– **المناخ:** على غرار كل منطقة بحرية يمكننا تحديد منطقتين متباينتين الساحلية والداخلية ففي الأولى هناك اختلافات أقل في درجات الحرارة من الثانية، إذ يمكن تسجيل 19 درجة نهار و10 درجات ليلا خلال فصل الشتاء، وبشكل دائم، و30 درجة نهاراً و14 درجة ليلا خلال فصل الصيف، بينما في المناطق الداخلية، فإن درجات الحرارة ذات طابع فجائي غير منتظم بحيث يمكن أن يصل إلى 50 درجة صيفا وعموماً فإن المناخ في الصحراء الغربية معتدل وهذا نظرا لوقوعها بمحاذاة الساحل الأطلسي، كما أن المنطقة تفتقر إلى الأمطار، حيث لا تنزل الأمطار سنوات عديدة متوالية، مما يخلق جفافا كبيرا، فمتوسط الأمطار يصل إلى 43 ملم في العيون و40 ملم في الداخلة و30 ملم في القريرة[1].

وعموماً فإن الصحراء الغربية تتألف من خمس مناطق جغرافية من حيث المناخ، والتضاريس وهي:

[1] طاهر مسعود، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليزاريو، (دمشق: دار المختار للطباعة والتحضير الطباعي، ط1، 1997)، ص 19.

1- إقليم الساقية الحمراء[*] في الشمال: ويعرف أيضا باسم النهر الأحمر، نسبة إلى نهر موسمي يجتاز الإقليم لمسافة 500 كلم^2، وتغذيه عدد من الروافد المائية، تنمو على امتداداتها المراعي وحقول الذرة والشعير، عاصمة الإقليم العيون، تبلغ مساحتها 82 ألف كلم^2 تمتد جنوبا حتى خط عرض 26، وتتبع هذا الإقليم أهم مدينتين هما: العيون العاصمة السياسية والسمارة العاصمة الاقتصادية، وتأخذ تضاريس الإقليم شكل مرتفعات جبلية، تكسو الأشجار أوديتها، كما هو الحال في أكسات، قرارة، أمثار، أملام لاعلاف، ويتوفر على مخزون من المياه الجوفين، في منطقة أحشاش، إضافة إلى وجود أماكن أثرية نادرة تعود إلى عصور ما قبل التاريخ ويسود الإقليم أمطار وفيرة ومناخ معتدل تبلغ درجات الحرارة فيه ما يقارب الخمسة والعشرين درجة مئوية[1].

2- إقليم زمور وسط- شرق: ذو طبيعة جبلية قاسية- صخور غرانيتية صوانية، يسوده مناخ قاري جاف تتفاوت فيه درجات الحرارة، حيث تزيد في النهار عن 45 درجة مئوية تنخفض في الليل إلى ما دون الصفر، وتتناثر على سفوح مرتفعات "القلتة" سبخات الملح، وبخاصة أمات اللحم، وأمغالا، ووين ترغت، والسكن، أما مراكز نجمع المياه فتتوزع بين تاشكتنت، وتنواكه وايمليلي، وتاغرزيمت.

3- إقليم تيرس جنوب: مناخه شبه صحراوي وطبيعته متباينة، بعض مرتفعاته جرداء عبارة عن صخور متبعثرة، وبعضها الآخر مغطى بالشجيرات الحرجية، أما وادي الجنة التابع لجبال لفلات فهو كثيف الأشجار.

4- إقليم أدرار سطف وسط- غرب: يسوده مناخ قاري شبه صحراوي يتشكل قسمه الشرقي من سلسلة جبال صخرية، يصل ارتفاعها لحوالي 500 متر، وتخلو مناطق الغرب من كافة مظاهر الحياة، وليس فيها شيء سوى أحجار الكوارتز.

---

[*] الساقية الحمراء: سميت بهذا الاسم نسبة إلى نهر كان يمتد على طول 450 كلم تتلون مياهه بالأتربة (تراب) الحمراء.

[1] حمه المهدي البهالي، الموقع الجغرافي للصحراء الغربية، تم تصفح الموقع يوم 2016/04/24 على الساعة: 17:30، في: Http://Www.Aljazeeratalk.Net.

5- إقليم الساحل: وهو عبارة عن الشريط الساحلي تتكون على امتداده سبخات الملح كثبان الرمل مساحات واسعة من جزئه الغربي.

- وللإشارة فإن إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب[*] من أهم الأقاليم في الصحراء الغربية إضافة إلى إقليم طرفاية هذه الأخيرة عاصمتها طان طان وتبلغ مساحتها 265 ألف كلم^2 يحدها من الشمال وادي درعة ومن الشرق خط طول 11 غرب خط غرينتش، والشمال والغرب يحدها المحيط الأطلسي.

أما منطقة وادي الذهب فعاصمتها الدخلة تقدر مساحتها بـ 190000 كلم^2 يحدها شرقا خط طول 12 غرب غرينتش وتمتد إلى مدار السرطان حيث تصبح الحدود على شكل دائرة مع موريتانيا.

وكلمة الصحراء أطلقها الاستعمار الاسباني على الساقية الحمراء ووادي الذهب، حيث أراد من خلال هذه التسمية التقليل من أهمية المنطقة حتى لا تكون محطة أطماع القوى الاستعمارية الأخرى[1].

ثانيا: التركيبة البشرية.

حسب بعض الدراسات فإن سكان الساقية الحمراء ووادي الذهب، ينحدرون من سلالة الفاتح العربي حسان بن نعمان وأبنائه الذين جاءوا كما يشير إلى ذلك المؤرخون إلى شمال غرب إفريقيا فاتحين، يتولون نشر الإسلام وذلك في 669م، وهناك دراسات ترى أن سكان الصحراء الغربية يتشكلون من مجموعة قبائل بربرية، وزناتية وصنهاجية، وهي متمركزة بالمنطقة منذ القرن الثاني بعد الميلاد، والبربر يتموقعون أساسا في شمال الصحراء، ويمتدون إلى موريتانيا حاليا، ونظرا للاختلاطات البشرية فقد نتجت عوامل مشتركة منها وجود لغة مشتركة تعرف باسم الحسانية وهي مشتقة من العربية، أما الدين المعتمد فهو الإسلام.

---

[*] وادي الذهب: أطلقت عليه هذه التسمية من قبل البرتغاليين عندما احتلوا المنطقة في القرن 15 م، اعتقادا منهم أنه غني بالذهب في أتربته.

[1] طاهر مسعود، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليزاريو، مرجع سابق، ص، ص 55، 56.

ومن المتعارف عليه تاريخيا أن الصحراء الغربية منطقة كانت تمارس فيها النشاطات التجارية، وفي هذا الإطار يقول المؤرخ الإغريقي هيرودوت أن: القبائل الليبية كانت ترحل من منطقة لأخرى بحثا عن الماء والنبات، قد مرت على هذه الصحراء ومن الممكن اعتبار أن جزءاً منها قد استوطنها، كما أن بعض كتب التاريخ تقول أن قبائل البربر من الأصل الصنهاجي كانوا السباقين إلى غزو الصحراء وما يدل على ذلك هو تأسيس قبيلة صنهاجة فروعاً لها في الصحراء مثل لمطة، جزولة، لمتونة.

غير أن وجود الكثير من القبائل وتشابك العلاقات فيهما بينها، صعب من تحديد الأصل الحقيقي لهم نتيجة الاندماجات المختلفة التي طرأت على السكان من الأصول البربرية، السامية، الزنجية الأوروبية، وقد نتج عن هذا الاختلاط بروز ما يعرف بالمغاربة المنتشرين في الصحراء الغربية بأكملها، والمتمثلين في قبيلة الرقيبات العربية، وقبيلة التكنة البربرية وولاد وليم، وقبائل أخرى.

و من أهم القبائل الرئيسية في الصحراء الغربية نجد:

أ- **مجموعة (قبائل) الرقيبات:** يمثلون نصف سكان الساقية الحمراء ووادي الذهب، وهم بدورهم ينقسمون إلى قسمين: رقيبات الساحل ينحدرون من أولاد موسى السواعد، أولاد داود الموذنين، أولاد طالب التهابات، بينما القسم الثاني فينتمي له الأحفاد التالية: البيهات، الفقيرة، أهل إبراهيم وداود ويقال أن هذه المجموعة التي تسكن الآن الساقية الحمراء ووادي الذهب[1].

ب- **مجموعة قبائل تكنة "تكنا":** هم معروفون بالرحال، وممارسة الزراعة والتجارة وينقسمون إلى 12 قبيلة وهم من أصل عربي بربري، كما أن لهم فروعاً منها: آيت موسى وعلي، الزرق يون، آيت حسين، بكوت، أولاد تادرين العروسين.

ج- **مجموعة قبائل أولاد دليم:** ويتكونون من قبائل صغيرة هي الشاكلة، المناصرة، وإيموراجين، وهم ينتشرون في الجنوب الغربي من وادي الذهب.

- إضافة إلى مجموعة أخرى من القبائل[2].

---

[1] إسماعيل معراف، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث عن الشرعية الدولية، (الجزائر: دار هومة، ط 1، 2010)، ص- ص 66- 68.

[2] المرجع نفسه، ص 69.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لمنطقة الصحراء الغربية.

مع أن الصحراء الغربية تبدو مقفرة وخالية من مصادر الرخاء، فإن الواقع هو على العكس من ذلك تماماً، فهي تحتوي على مخزون كبير من الثروات، حيث يعتمد قاطنو الصحراء على نمط العيش البسيط، وتعتبر التجارة والتبادل من أهم النشاطات المتميزة للصحراويين بالإضافة إلى تربية الإبل وبعض أنواع الماشية إضافة إلى العديد من المنتوجات اليدوية، فرغم قحالة الأراضي الصحراوية، وندرة الأمطار إلا أنها كانت غنية بالمعادن، ولهذا لم يقم الاحتلال الاسباني بإنعاش الحركة الاقتصادية داخل الإقليم بل على العكس من ذلك فقد أصدرت قرار بمنع كل المشروعات داخل الصحراء الغربية، حتى تسيطر عليها، وللحديث عن المعطيات الاقتصادية للصحراء نتكلم عن مرحلة ما قبل اكتشاف المعادن ومرحلة اكتشاف واستغلال المعادن وهذا الاكتشاف هو الذي أدى إلى ازدياد الأطماع على المنطقة (أنظر الملحق رقم 02)[1].

أولا: الحقبة الأولى، الاقتصاد التقليدي.

وتميزت هذه الفترة بسيادة الاقتصاد التقليدي الذي يعتمد بصفة كلية على الفلاحة، وتربية المواشي، واستغلال الثروة السمكية والتي نفصلها فيما يلي:

أ- **الفلاحة:** بالنظر للظروف الطبيعية للصحراء الغربية التي تميز بقلة الأمطار وقحالة الأرض، إضافة إلى أن معظم التربة تعتبر غير صالحة، إلا بعض المناطق التي تكثر فيها الغابات والواحات، وهذا لتوفرها على الأودية القليلة الجريان التي تمر عليها، غير أن المناطق التي تنتشر فيها الزراعة تتمثل في:

الكرير: وهي نوع من الأراضي تكون محاطة بنباتات، تتجمع حولها المياه وهي تتمتع بنوع خاص من الخصوبة مما يعطي الإمكانية لأهالي المنطقة باستغلالها.

---

[1] موسوعة مقاتل من الصحراء، مشكلة الصحراء الغربية (البوليساريو)، موقع سابق، في: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Polesario/mol05.doc_cvt.htm.

ب- الواحة الطبيعية: الملاحظ أن الواحات قليلة، بحيث يمكن حصرها في خمسة واحات هي: واحة إسمارة، والكتلة، الكصيعات، العركوب، أمديكلي، وهذه الواحات تكثر بها المياه، مما جعل الزراعة تنمو بشكل متوسط.

- **تربية الماشية:** بالنظر إلى طبيعة المناطق الصحراوية، فإن تربية الماشية تعتبر النشاط الأول للسكان والذي يسمح بتربية الإبل، كونها قادرة على تحمل العطش والحرارة، كما أنها وسيلة للتنقل والترحال بالإضافة إلى استغلال هذه الثروة الحيوانية في بعض الصناعات كالألبسة وغيرها.

- **الثروة السمكية:** من المتعارف عليه أن الصحراء الغربية موطن مهم لصيد الأسماك، حيث تعد سواحلها من أغنى السواحل في المحيط الأطلسي بإفريقيا، وقد جلبت هذه الثروة أطماع الدول الاستعمارية قديما وحديثا.

فالسواحل الصحراوية غنية بالثروة السمكية التي تفوق 90 نوعاً متواجد على طول 150 كلم^2[1].

ثانيا: الحقبة الثانية، اكتشاف المعادن كمتغير أساسي في النزاع داخل الصحراء الغربية.

يتوفر إقليم الصحراء الغربية على العديد من الثروات الطبيعية، ومن أهم المعادن نجد الفوسفات والذي يتوفر بكميات كبيرة في منطقة بوكراع، والذي يبلغ الحجم الاحتياطي منه 3.8 مليار طن تبلغ نسبة نقاوته 80.65% وهي أعلى نسبة في العالم، وفيما يخص تصدير هذه المادة هناك مركزين بالصحراء الغربية وتتمثل في:

- ميناء العيون الجديدة، وهو يتوفر على أرصفة تسمح باستيعاب السفن ذات حمولة 100 ألف طن.

- ميناء الحزام الدوار، Coreying belt وهو يعد الأطول في العالم ويمتد على مسافة تقدر بـ 98 كلم وهي تصل بين المنجم والميناء وبالتالي فإن قربه من المحيط الأطلسي يعطي وضعيات مهمة تساعده على الاتصال والنقل، فالإسبان يعتبرون مسألة دخولهم إلى الساحل

[1] مصطفى الكاتب محمد بادي، النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق، (دمشق: دار المختار للطباعة والتحضير، 1998)، ص 91.

الصحراوي وإلى المياه الإقليمية قضية جوهرية وأساسية، وذلك أنه قبل مغادرتهم للمنطقة قاموا بتوقيع اتفاق مع المغرب ينص على السماح للبواخر الإسبانية بمواصلة الاعتناء بطول الساحل كما في السابق واستغلاله[1].

لقد ساهمت الأحداث التي مرت بها المنطقة في تأخير جهود البحث والتنقيب عن المعادن والثروات، غير أنها اجتذبت العديد من المستثمرين وممثلي الشركات الكبرى منذ اكتشاف المخزون الهائل للفوسفات، وبالرجوع إلى المعطيات، يمكن إجمال المخزون المكتشف من ثروات الصحراء الغربية في الموارد التالية:

الفوسفات:

يقول المامي ولد معطلاّ حين سمع باكتشاف منجم الفوسفات في الصحراء: "من اكتشف هذا المنجم؟؟... أعيدوا ردمه لأنه سيجلب لنا المصائب والمشكلات وسيعرض أولادنا للحرب في كل زمن، وبسببه سنكون عرضة للأطماع الاستعمارية".

حيث يعتبر الفوسفات الصحراوي من أجود أنواع عالميا (نسبة نقاء 80.65%)، ويمثل 10% مؤكدة من الاحتياط العالمي، أي 3.8 مليار طن، في حين ذهبت بعض المراجع إلى أن مجموع احتياطي 6 حقول مكتشفة على امتداد 1200 كلم^2، يمثل نسبة 28.5% من الاحتياطي العالمي، ويعتبر منجم بوكراع، أكبر منجم منفرد في العالم، حيث تبلغ مساحته 250 كلم^2.

الثروة السمكية: وتعتبر من أهم الموارد الاقتصادية في الصحراء الغربية، وما ساعد على ذلك هو أن شواطئها تخضع لمناخ مشمس حار، يساعد على نمو وتكاثر الأعشاب البحرية، والتي تعيش عليها الأسماك، فشواطئها من أغنى شواطئ العالم، على اعتبار أنها تتوفر على حوض سمكي يبلغ طوله 140 كلم، ويتوفر أيضا ساحله على 200 صنف من الأسماك و60 نوع من الرغويات، إضافة إلى عشرات القشريات ورأسيات الأرجل، ويوفر إمكانية صيد مليوني طن

[1] إسماعيل معراف، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث عن الشرعية الدولية، مرجع سابق، ص 48.

سنويا، وحاليا يتم استغلال هذه الثروة بواسطة أساطيل النهب المغربي وسفن الإتحاد الأوروبي التي تستغل أكثر من مليون طن سنويا، مما يهدد انقراض هذه الثروة، ويحتل ميناء العيون لوحده المرتبة الأولى إفريقيا في تفريغ سمك السردين، و40%من الحمولة المغربية الكلية، كما يبلغ حجم التفريغ سنويا بميناء الداخلة 100.000 طن في السنة حسب إحصائيات 2006 ومن أشهر أنواع الأسماك الموجودة نجد: السلمون، البرعان، الشفس، المارو، الأبرميس الراقو التون الأبيض، أبو حريقة، القرش، والحيتان[1]... إلخ.

- **الغاز والنفط:** لا تزال أشغال التنقيب عن النفط والغاز، التي أجرتها شركات عالمية في الصحراء الغربية منذ بداية الستينات سرية، نتيجة ظروف عدم الاستقرار التي تعرفها المنطقة والمخاطر المحتملة من جراء الاستثمارات البترولية الضخمة، لكن البحوث والدراسات الجيولوجية تجمع على تربع الإقليم على ثلاثة أحواض رسوبية بمواصفات تسمح بوضعها في مصاف الأحواض البترولية، ولعل العودة المكثفة لشركات النفط في السنوات الأخيرة إلى التنقيب في سواحل المنطقة، مؤشرا على الإمكانيات البترولية الواعدة لمنطقة الصحراء (نشاط شركة إنتر برايز، وشركة إسيسو، ونشاط شركة كيرماكجي الأمريكية، شركة توتال فينال الفرنسية)، مع أن الشركتين الأخيرتين أوقفتا أعمال التنقيب في المنطقة تحت ضغط مشترك من الحكومة الصحراوية وبعض المنظمات غير الحكومية، كما تم اكتشاف الغاز الطبيعي بكميات تجارية ببعض مناطق الإقليم، وتؤكد الدراسات على الأهمية المستقبلية لمصادر الطاقة المتجددة، كالشمس والرياح والمياه التي تتوفر عليها المنطقة.

- **الحديد والمعادن الأخرى:** يقدر احتياطي الحديد المكتشف بمنطقة أزميلات أغراضا بـ 4.6 مليار طن، وهو يعتبر ذا قيمة اقتصادية كبيرة لتدني نسبة الشوائب في تركيبته، كما توجد خزانات كبيرة للملح على شكل سبخات في كل من أرديال، عريظ، طاح، أم الضبوع، فضلا عن إمكانية استخراج أملاح البوتاسيوم من الأحواض البحرية على شاطئ المحيط الأطلسي.

---

[1] مصطفى الكتاب محمد بادي، النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق، (دمشق: دار المختار للطباعة والنشر، ط 1، 1998)، ص 91.

– كما أثبتت دراسات مؤقتة، قام بها معهد روسي في الإقليم عن وجود عدد من العناصر الأرضية النادرة والضرورية للصناعات الحديثة، ووجود رواسب معتبرة من خامات النحاس وتراكيب صخرية تحتوي على الذهب، إضافة إلى وجود مناجم لم تحدد قيمتها التجارية تحتوي على اليورانيوم، القصدير، المغنيز، المغنزيوم، الرخام، كما تزخر منطقة العيون، بأنواع نادرة من الأحجار الكريمة[1].

– **الثروة الحيوانية:** رغم محدودية الاقتصاد الزراعي في الصحراء الغربية بفعل تدني معدلات التساقط المطري، وارتفاع معدلات التبخر، وقلة المجاري المائية، إذا استثنينا وادي الساقية الحمراء فإن الثروة الحيوانية شكلت مصدر عيش السكان منذ القديم، وتمثل الإبل، الماعز والضأن أساس هذه الثروة، ورغم اختلاف المصادر في تقدير أعداد الثروة الحيوانية في الصحراء الغربية، إلا أن بعضها يقدر عدد رؤوس الإبل بمئات الآلاف.

– **السياحة والتجارة:** يتوفر الإقليم على إمكانيات سياحية متنوعة، بساحل على الأطلسي يمتد مئات الكيلومترات، وبيئة مناسبة لسياحة المغامرات الصحراوية والاستكشافية، فضلا عن الرياضة البحرية، ويرى الكثيرون أن النشاط السياحي ركيزة بالغة الأهمية في مستقبل الاقتصاد الصحراوي.

– أما فيما يخص التجارة فهي تعتبر نشاط تقليدي يمارسه الصحراويون منذ القدم، حيث شكلت المنطقة جسر تواصل وعبور للقوافل التجارية، وهي مرشحة عند تسوية النزاع لأن تصبح أحد أقطاب التجارية القارية[2].

– وبناءاً على ما سبق نستنتج أن منطقة الصحراء الغربية إلى جانب موقعه الاستراتيجي الهام هو غني بالثروات الباطنية والسطحية المتنوعة، مما جعلها محل أطماع وتنافس بين مجموعة من القوى الإقليمية.

---

[1] طاهر سعود، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليزاريو، مرجع سابق، ص 24.

[2] محمد هلاب، "النزاع في الصحراء الغربية"، تم تصفح الموقع يوم 2016/03/24، على الساعة: 20:00، في: http://www.imtifodamay.com/1/travsoh30609.htm .

المبحث الثاني: أسباب النزاع في الصحراء الغربية.

تعتبر مشكلة الصحراء الغربية من القضايا المهمة والمعقدة، بكل إفرازاتها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، فهي تمثل بؤرة للنزاع في منطقة حساسة أدت إلى عدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي.

مما أثار العديد من النقاشات بين مؤيد لحق تقرير المصير، وبين معارض لهذه الفكرة، وبين هذا وذلك نجد تأثير بعض الأطراف الدولية ومحاولاتها الرامية لكي تكون لها دور في المنطقة سواءاً بشكل مباشر أو غير مباشر[1].

المطلب الأول: أبعاد النزاع في إقليم الصحراء الغربية.

هناك مجموعة من الأبعاد المتداخلة مع بعضها البعض تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على تطور النزاع في الصحراء الغربية، وهو ما يجعل من إمكانية حل المشكلة أمر في غاية الصعوبة، ومن هذه الأبعاد نجد:

أولا: البعد الجغرافي والاستراتيجي: حيث يشير هذا البعد إلى وجود علاقة بين موقع الدولة ومساحتها، وسلوكاتها النزاعية، كما يؤثر عامل الحدود في إثارة النزاعات من خلال الجوار الجغرافي الذي يسهل في تحريك مصادر النزاع على نحو لم يكن ممكنا لو كانت هاتان الدولتان متباعدتين، ذلك أن التلاصق الجغرافي يزيد من احتمالات حدوث نزاعات حدودية بين الدول، كما أن أهمية بعض المناطق الجغرافية تزيد من احتمالات دخول الدول في نزاعات من أجل السيطرة عليها وذلك لأسباب منها: أن هذه الأقاليم قد تكون ذات أهمية إستراتيجية لطرف أو أكثر، حيث أن الذي يسيطر على المنطقة موضوع النزاع تكون له السيطرة على الدولة غير مسيطرة، وقد تكون هذه الأراضي ذات قيمة اقتصادية لوحدات أو أكثر لاحتوائها على ثروات طبيعية أو معدنية، كما أنها قد تكون ذات أهمية لدولة معينة أو مجموعة من الوحدات لأسباب عقائدية أو دينية، وهو ما يجعل الدول تدخل في نزاعات إقليمية لأسباب قانونية، أو

---

[1] موسوعة مقاتل من الصحراء، مشكلة الصحراء الغربية (البوليساريو)، تم تصفح الموقع يوم 26/ 04/ 2016، الساعة: 14:25، في: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Polesario/index.htm.

تاريخية وهو ما ينطبق على منطقة الصحراء الغربية، والتي تتوسط ثلاثة دول عربية إسلامية في الشمال الغربي من القارة الإفريقية، فهي تمتد على الساحل الأطلسي والذي منحها أهمية جيواستراتيجية، كون أن هذا الامتداد يسهل من الاتصال الخارجي للسواحل، سواء كان الاتصال تجاريا، أو حضاريا أو اجتماعيا مع دول حوض الأطلسي الأوروبية، أو الإفريقية، أو الأمريكية.

غير أن اختلاف دول الجوار الجغرافي من النواحي الإيديولوجية والتوجهات السياسية واختلاف المصالح وتضاربها أدى إلى حدوث التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة[1].

ثانيا: البعد الاقتصادي. تمثل الموارد الاقتصادية حجر الزاوية في أسباب النزاع بين الدول نظراً لاعتبارات تجعل ميزان القوة يكون لصالح من يسيطر عليها ويحسن استغلالها، حيث أن تمسك اسبانيا بالصحراء الغربية يعود إلى التنافس الاقتصادي بين الدول الأوروبية وخاصة فرنسا حول مخزن الثروات المعدنية والنفطية، كما أن الثروة المائية في الصحراء الغربية وغنى سواحلها بالثروة السمكية تلعب دوراً مهما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مستقبلا وبالتالي فإن توفر الإقليم على الموارد الطبيعية بشكل كبير، كانت السبب في استمرار المشكلة ودخولها أحيانا النزاع المسلح ومن أهم هذه الموارد نجد: الفوسفات حيث يشتهر الإقليم بوجود كميات كبيرة من الفوسفات لاسيما في منطقة بوكراع حيث يبلغ الحجم الاحتياطي منه 3.8 مليار طن وتبلغ نسبة نقاوته 80.65% وهي أعلى نسبة في العالم، كما أنه يظهر بشكل طبيعي على سطح الأرض، وقد استغل من طرف الشركات الإسبانية، إضافة إلى شركات أخرى متعددة الجنسيات لاستثمار الفوسفات ومن بعد ذلك استغل من قبل المغرب، والذي يعتبر ثالث منتج للفوسفات في العالم وأول مصدر له بعد تدخله في الصحراء الغربية عام 1976 أمّا الحديد فيبلغ حجم الاحتياطي منه في الصحراء الغربية أكثر من 700 مليون طن حيث توجد مناجمه في ذميلة وغراسة وتبلغ نسبة الخامات في التربة 65% ويعتقد البعض أن

---

[1] عتيقة نصيب، "العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم سياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011– 2012)، ص 124.

هناك إمكانية لرفع كمية الحديد المستخرج إلى أكثر من 800 مليون طن، وعلى ضوء دراسات وأبحاث أجريت فإن هناك مناجم أخرى لم يتم اكتشافها لحد الآن، هذا بالإضافة إلى مصادر أخرى يمكن حصرها في اليورانيوم والنحاس وغيرهما من المواد الأولية.

النفط: بدأ التنقيب عن النفط في الصحراء الغربية عام 1961 من قبل الشركات الأوروبية وبتشجيع من إسبانيا، حيث عملت على رفع القيود الاقتصادية، وتشريع القوانين التي تشجع على الاستثمارات ورأس المال في التنقيب عن النفط، وقد تحصلت تسع (09) شركات أمريكية وثلاثة (03) إسبانية على امتياز أعمال البحث عن التنقيب، وظهر النفط بكميات كبيرة في المنطقة البحرية عام 1969 وكذلك في شمال مدينة العيون، غير أن ظهور الفوسفات بكميات كبيرة وتزايد أهميته دفع تلك الشركات إلى استغلال الفوسفات بدلا من النفط، ولم تبقى منها سوى شرطة نفط الخليج[1].

ثالثا: البعد التاريخي. ويتمثل أساسا في "الحق التاريخي" الذي يرمي إلى توحيد كل الأقاليم المغربية تحت لواء الملك من بينها إقليم الصحراء الغربية، أما بالنسبة للجزائر فالتاريخ لا ينسى حرب الرمال سنتي 1962- 1963 وهجوم القوات المغربية وتوغلها في الحدود الغربية لإقليمها، وتصدي الجيش الجزائري لها، حيث خلق حالة من اللاستقرار والتوتر الدائم بين البلدين إلى يومنا هذا، وهو ما أجج الصراع على الجبهة الصحراوية، كما أن رغبة الجزائر في الضغط على المغرب للتخلي عن فكرة إقليم الصحراء الغربية، يعني تخليه آليا عن فكرة مغربية إقليم تندوف الجزائري.

رابعا: البعد الديمغرافي. لا توجد معلومات دقيقة حول عدد السكان في الصحراء الغربية وتختلف أطراف النزاع في تقدير أعداد السكان الذين معظمهم من القبائل العربية، حيث تدعي المغرب أن عدد السكان لا يزيد عن 750 ألف نسمة، وأكثر من مليون نسمة كما تدعي البوليزاريو، في حين أن السلطات الإسبانية تقلل من عدد السكان إلى 50 ألف نسمة، كما أن

[1] المرجع نفسه، ص 126.

هناك عدداً من السكان المقيمين خارج الصحراء، وعدداً آخر استقر في تندوف بالجزائر وفي موريتانيا، وهذه الحالة هي السبب في عدم إجراء الاستفتاء المزمع فالمغرب يطالب أن يشمل حصراً السكان الموجودين فعلا في الصحراء الغربية، بينما تطالب البوليزاريو أن يشمل الاستفتاء السكان ذوي الأصول الصحراوي المقيمين خارج الصحراء، وتتباين رغبة السكان في الانطواء تحت كل من المغرب أو موريتانيا أو الرغبة في الاستقلال.

بالإضافة إلى عوامل أخرى ساهمت في تغذية النزاع حول إقليم الصحراء الغربية منها:

– التركيبة الاجتماعية والاقتصادية الغير متساوية بين دول المنطقة حيث نجد أن الجزائر والمغرب بلدين متجاورين.

– طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة، وتوجهاتها الإيديولوجية، ودور النخب السياسية في توجيه السلوك الخارجي للدول المتنازعة حيث نلاحظ الاختلاف الموجود على مستوى الأنظمة السياسية، فالمغرب يحكمه نظام سياسي ملكي محافظ ذو توجهات رأسمالية المنظور الغربي في حين أن النظام السياسي الجزائري اشتراكي ثوري تحرري مساند لكل حركات التحرر في العالم ومساندة للمعسكر الشرقي، ونزعة الزعامة التي يؤمن بها كل نظام سياسي لفرض توجهاته في المنطقة المغاربية وقيادتها[1].

وذلك من خلال العوامل السيكولوجية التي لها علاقة بطبيعة القادة السياسيين في المغرب والجزائر ومثال ذلك الخلاف بين الملك الحسن الثاني والرئيس أحمد بن بلة.

– تأثير اختلاف الأنظمة السياسية والتباين الإيديولوجي بين الدولتين، حيث ينظر كل طرف للآخر على أنه مصدر تهديد.

– السباق نحو الزعامة الإقليمية في المنطقة وما يرتبط بها من تضارب في المصالح بين الدولتين، ونهج لسياسة المحاور بالنسبة إلى الدولتين.

[1] المرجع نفسه، ص 125.

– الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لمنطقة تندوف[1].

– الجوار الجغرافي عامل مساعد على تحريك مصادر النزاع على عكس التباعد الجغرافي خاصة إذا ما كانت الأقاليم الجغرافية المتلاصقة ذات أهمية إستراتيجية، واقتصادية، ما يجعلها منطقة جذب بالنسبة لأطراف أخرى، وهو ما ينطبق على منطقة الصحراء الغربية ذات الأهمية الإستراتيجية، والاقتصادية الأمر الذي جعلها بؤرة للتوتر في المنطقة المغربية ككل والسبب في توتر العلاقات بين المغرب والجزائر بسبب اختلاف الرؤى وتضارب المصالح.

– اختلاف طبيعة القادة في كل من المغرب والجزائر، وذلك بسبب التضارب في توجهات كل طرف مما أثر بشكل سلبي على المسار التعاوني التكاملي الذي يجسد عوامل التقارب وهو الأمر الذي يفسر تبني النهج النزاعي بين الرئيس الجزائري والملك المغربي.

المطلب الثاني: تأثير النزاع في إقليم الصحراء الغربية على المغرب والبوليزاريو.

من الطبيعي أن يكون لأية مشكلة داخلية ذات أبعاد مختلفة آثارا تهدد الأمن الوطني للدولة وللإقليم ككل يظهر ذلك الأثر بشكل خاص لدول الجوار التي تعاني من صراعات إيديولوجية وخلافات حدودية ومصالح متضاربة تغذيها مؤثرات خارجية وهو ما ينطبق على مشكلة الصحراء الغربية وذلك من خلال:

أ– **التكاليف البشرية:** أدت المواجهة التي نشبت بين البوليزاريو والمغرب إلى تهجير أعداد كبيرة من السكان، وإلى تقسيم المنطقة، حيث قام المغرب ببناء سلسلة من الجدران الدفاعية حيث امتد الجانب الأبعد من تلك الجدران والذي يشار إليه باسم "بيرم" على مسار يزيد طوله عن 1.500 كلم وهو يقطع الصحراء الغربية إلى قسمين، ويخضع أحد الجانبين والذي يشكل ما يقارب 85% من المنطقة لسيطرة المغرب، بينما يخضع الجانب الآخر لسيطرة البوليزاريو وبموجب تقديرات البوليزاريو هناك 50.000 صحراوي فروا من المنطقة التي تسيطر عليها المغرب إلى المنطقة التي تسيطر عليها البوليزاريو، وحاليا هناك أعداد كبيرة من السكان

[1] محمد مزيان، "المغرب والجزائر الجوار الصعب، مجلة سياسات عربية، دورية محكمة تعني بالعلوم سياسية والعلاقات الدولية والسياسية العامة"، العدد 12، جوان 2015، ص 54.

يعيشون خارج "جبهة البوليزاريو والجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية فهم يعيشون في مخيمات للاجئين تقع في الجزائر، مدينة تندوف.

قامت جميع البيانات التي قدمها النشطاء المحليين والمنظمات غير الحكومية وكذلك المنضمات الدولية بالتحذير من انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة ففي عام 2006 ورد تقرير سري مقدم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بتوجيه الاتهام إلى السلطات المغربية على أنها قد استخدمت قوة عير متكافئة في قمع المظاهرات التي جرت في شهر ماي 2005 مؤيدة لاستقلال الصحراء الغربية، وأنه قد تم الإبلاغ عنها بأنها قد أصابت مئات المتظاهرين، كما أنه من أكثر الانتهاكات الخاصة بحقوق الإنسان الأكثر تكرار هي تلك الانتهاكات التي يدخل بها فرض موانع تحول دون ممارسة حرية التجمع وحرية التظاهر وحرية الانتساب إلى عضوية في منظمات سياسية داعمة لاستقلال الصحراء الغربية وكذلك الانتهاكات الخاصة بفروض استخدام القوة غير المتكافئة واللجوء إلى التعذيب[1].

ب- الثمن الاقتصادي: من خلال استغلال المغرب لثروات الصحراء الغربية السمكية والمعدنية، ويعتبرون ذلك انتهاكا للقانون الدولي، ومن بين أهم ثروات الإقليم وكما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا نجد الفوسفات في منجم بوكراع إضافة إلى غنى المنطقة بالثروة السمكية. حيث يتولى صيد الأسماك في المياه الإقليمية للصحراء الغربية أسطول يتألف من 3400 قارب صيد، اصطادت حوالي 700000 طن من الأسماك في 2005 تبلغ قيمتها حوالي مليوني درهم (242 مليون دولار أمريكي) وهو أربعة أضعاف ما كان الدخل عليه قبل عشر سنوات هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك أقسام عديدة من الأراضي تحت سيطرة البوليزاريو، قد تم الاستغناء عنها بسبب الشك بوجود ألغام وقنابل لم تنفجر ولهذه الحقيقة نتائج اقتصادية في مجتمع رعوي، وهو أحد أعمدة الاقتصاد الصحراوي التقليدي.

[1] تقرير الشرق الأوسط، "الصحراء الغربية تكاليف النزاع"، العدد 65، 11 جويلية 2007، ص 11.

يضاف إلى ذلك أن اللاجئين الصحراويين يعتمدون كثيرا على المساعدات الدولية، والتي ظهرت بشكل جلي في مشروع قرار بتقديم مساعدات إنسانية للاجئين الصحراويين، والتي تناقصت وأصبحت تدفع بشكل غير منتظم، ويشارك في هذا التقييم وكالات دولية مثل برنامج الغذاء العالمي، والذي يؤكد أن السكان يعانون بشكل دوري من نقصان شديد في الغذاء، وهذه المشكلة ضلت متكررة بل أخذت منحنى أخطر ففي عام 2005 أعلن برنامج الغذاء العالمي ومكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة بأن عدد الأشخاص الذين يستحقون المساعدة سوف يتناقص من 90000 من أصل 155000 (158000) عام 2004 هذا الانخفاض بأكثر من 40% قد استدعى تعليقات عديدة ومتناقضة، فقد رأى المغرب في انخفاض السكان المعنيين، تأكيدا من قبل الهيئات الدولية الرئيسية، بأن أعداد اللاجئين الصحراويين قد كان مبالغا فيها، وأن جزء من المساعدات كان يحول من قبل الجيش الجزائري أو قادة البوليزاريو لتمويل الجمهورية الصحراوية الديموقراطية بدرجة رئيسية، وتلك المساعدات كانت في شكل مواد فذائية وأدوية وآلات، كانت تباع بشكل منتظم بواسطة شبكات في جنوب الجزائر، (تندوف، بشار، لابدلا، أوم لاسال، أدرار) أو في شمال موريتانيا (بئر مورغين، عين بن تلي، لهفيرا، زويرات، نواذيبو، شوم وأطار) وحتى في نواقشوط العاصمة وقد نفت بشدة البوليزاريو والجزائر هذه التهمة[1].

ج- الثمن السياسي:

بالنسبة للصحراويين فمنذ بداية الصراع، ظل هيكل قيادة البوليساريو جامدا مثل جمود الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، فمحمد عبد العزيز هو رئيس البوليزاريو ورئيس الجمهورية الصحراوية العربية منذ عام 1976، وجزء كبير من قيادة البوليزاريو يتشكل من شخصيات تاريخية، بحيث لم يترك سوى حيز صغير لنخبة سياسية جديدة وهو ما أدى إلى قيام العديد من الصحراويين بمعارضة تركيز السلطة في يد قلة من الناس، وإلى جمود سياسي

[1] المرجع نفسه، ص 12.

وانعدام للشفافية، حيث أن تواصل النزاع والتوترات التي حلت بالصحراويين قد أسهمت في الاستياء المتزايد تجاه دولة المغرب ونحو تلك النخب الصحراوية التي ينظر إليها على أساس أنها متواطئة ففي قلب المجتمع الصحراوي نشأت الاحتكاكات بين برجوازية مؤيدة للمغرب ومن جهة أخرى طبق وسطى ضعيفة اقتصاديا وطبقة عاملة مهمشة.

وفي غياب تسوية للنزاع فقد انهمك المغرب في ممارسة سياسة المحاباة عن طريق إثارة التوترات القبلية في قلب المجتمع الصحراوي.

بالنسبة للحكومة المغربية فإنه ونظرا لعدم الاعتراف بضم الصحراء الغربية آثار بالغة الضرر على الساحة الدولية، بما في ذلك اختيار المغرب الانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية احتجاجا على قبول الجمهورية الصحراوية في عضوية المنظمة. وبذلك أبعد المغرب نفسه عن المنظمة الرئيسية للقارة، بالإضافة إلى تجميد العلاقات مع الدول التي اعترفت بالجمهورية الصحراوية حيث أصبحت كثير من الدول تنظر إلى المغرب كدولة احتلال، والأهم من ذلك علاقاتها الصعبة مع الجزائر أدى إلى فقدان الفرص في القطاعات الاقتصادية والتجارية وحتى الأمنية، كما أن استمرار النزاع أدى إلى تجميد التعاون الإقليمي أي الاتحاد العربي المغاربي وبالتالي حرمان المغرب من معالجة قضايا الأمن والاقتصاد والسياسة وبالتعاون مع شركائها في المغرب العربي.

وهناك أيضا ثمن يدفعه المغاربة ولأسباب مرتبطة بالنزاع، فقد وجهت السلطات استثمارات كبيرة إلى الأقاليم الجنوبية وكان ذلك غالبا على حساب سائر أقاليم المغرب، وهو ما أدى إلى نشوب فجوة كان أحد تداعياتها الفقر...

بل أكثر من ذلك فقد اكتسبت المنطقة شهرة كبيرة كمركز للتعامل بالبضائع المهربة[1].

حيث أن لامتداد المغرب الجنوبي (منطقة الصحراء الغربية) أهمية جيوإستراتيجية لإطلالها بواجهة عريضة على المحيط الأطلسي والبحر المتوسط ومتحكمة بمدخله الغربي (مضيق جبل

[1] المرجع نفسه، ص 16.

طارق) الأمر الذي جعل المغرب يرتبط بروابط اقتصادية وسياسية وعسكرية وثيقة مع دول الجوار الأوروبي، وإذا كان الساحل المغربي هو أرض العبور التي جاء منها العرب إلى الأندلس لنشر الدين الإسلامي والثقافة العربية فإنه اليوم نفس المكان الذي يواجه فيه المغرب الغرب الأورو– أمريكي.

حيث تشكل دول الجوار غير العربية تهديدا يستهدف الأمن العربي بشكل عام والمغرب بشكل خاص، من خلال اعتمادها على إستراتيجية التوسع والاحتلال بحكم المشاكل الحدودية لاسيما مشكلة الصحراء وسبتة ومليلة، إضافة حقوق الصيد البحري، وهو الأمر الذي فسح المجال أمام التجاذبات الخارجية والتي تعمل على إبقاء حالة عدم الاستقرار في المنطقة ككل.

فقضية الصحراء الغربية ليست عملية استقلال صحراوي عن المغرب، وإنما هي عملية يقصد بها الإبقاء على حالة الاختلاف والتجزئة، وتكريس حالة الخوف على الكيانات القائمة فالمغرب تخاف على كيانها وشخصيتها كدولة ملكية، والجزائر تخشى من تنامي التيار الإسلامي وموريتانيا تتخوف من التيار القومي الذي يرفض التطبيع مع الكيان الصهيوني.

وبالتالي فإن المتغيرات الدولية والإقليمية زادت من حدة التنافس والانقسام بين أقطار المغرب العربي، وهي الأطراف المباشرة في النزاع حول الصحراء الغربية وعدم اتفاقها على ثوابت مشتركة تبعد الإقليم عن الاستقطاب الدولي[1].

د- الثمن للمنطقة (الجزائر- موريتانيا):

الجزائر: على الرغم من أن الجزائر تدعي دائما بأن مسألة الصحراء هي قضية مبدأ، فإنه من الجلي أنها قد دفعت ثمنا غير قليل، حيث أن النزاع الصحراوي أصبح مصدر تهديد وتوتر على الحدود الغربية الأمر الذي تطلب وجود عشرات آلاف الجنود في إقليم تندوف، منذ حرب الرمال ونزاع الصحراء الغربية، وأن التحاليل العسكرية الجزائرية وكذلك العقيدة الإستراتيجية التي تدرس لمختلف الرتب تظل تركز على أن خطر الهجوم يأتي من المغرب.

[1] جاسم شعلان، "مشكلة الصحراء الغربية وانعكاسها على مستقبل الأمن القومي العربي"، (رسالة ماجستير في العلوم سياسية، قسم الجغرافيا السياسية، كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، د س)، ص 07.

كما أن إغلاق الحدود من أهم جار للجزائر، قد زاد من الأعباء التي تتحملها الجزائر من خلال المساعدات التي تقدم إلى البوليزاريو والجمهورية الصحراوية في شكل أسلحة، وأغذية ومساعدات مالية، ثمن اقتصادي مهم آخر يتأتى من عدم قدرة الجزائر على الاستفادة من احتياطات الحديد في غار جبيلات (Gara Djebilet) مادام نزاع الصحراء الغربية قائما وما دام التوتر قائما مع المغرب، إضافة إلى الحاجة إلى بناء خط أنابيب غاز ثان إلى إسبانيا ويجب أن يؤخذ في الحسبان الاستثمار الدبلوماسي المهم التي قدمته الجزائر، حيث يترتب على الجزائر تقديم المساعدة للجمهورية الصحراوية دوليا، ومقاومة جهود المغرب المخالفة، إذا أخذنا في الاعتبار أن واشنطن وباريس ومدريد قد اتفقوا في الرأي بأن استقلال الصحراء الغربية من شأنه أن يزعزع استقرار المغرب وبالتالي اتفاقها على معارضة الموقف الجزائري.

موريتانيا: في بداية الأمر كانت متحالفة مع المغرب، ومن ثم تعرضت لهزيمة على يد البوليزاريو، لذا فقد سبق أن دفعت نواكشوط ثمنا قليلا بعد النزاع والذي كان أحذ أهم أسباب الانقلاب العسكري لعام 1978 والذي أدّى إلى خلع الرئيس مختار ولد داده، ومنه ذلك هذا النزاع أرغمها على إتباع منهاجي توازن دقيقين: وقبل كل شيء في سياسيتها الخارجية، حيث تحولت ببطء نحو الحياد الإيجابي والذي بموجبه لا تعلن أي تفضيل رسمي لهذا الجانب أو ذاك، وتسمح للبوليزاريو بالتحرك بحرية في المناطق الشمالية من أراضيها، وسياسة داخلية متوازنة، لأن مجتمع موريتانيا يضم مؤيدين للجانبين في النزاع الصحراوي، وأي تحرك تجاه أحد الأطراف من شأنه إثارة مشاكل سياسية مهمة، واليوم ومع إدراك أهمية هذا الموضوع للبلاد، فإنها تتستر تحت غطاء من التوافق[1].

[1] المرجع نفسه، ص 17.

المبحث الثالث: مواقف أطراف النزاع من قضية الصحراء الغربية.

ليس من السهل على أية دولة في العالم أن تتخلى على الأقاليم التي تحصلت عليها، بغض النظر عن طبيعة تلك الحيازة، حيث تستخدم هذه الدول من دون شك كل ما بوسعها من وسائل مشروعة وغير مشروعة لتبرير ما أقدمت عليه من استحواذ على أراضي الغير، بهدف التوسع على حساب الآخرين ولهذا تشكل نزاعات الحدود بؤر توتر متحركة تؤثر على طبيعة العلاقات بين الدول المتجاورة فيما بينها خاصة، فكل طرف يسعى لإثبات أحقيته في المنطقة، أو تفنيد حجج الخصم في إدعاء السيادة عليها، وهو الأمر الذي ينطبق على إقليم الصحراء الغربية[1].

المطلب الأول: مواقف الأطراف المباشرة من قضية الصحراء الغربية.

إن سياسة أي دولة، تجاه قضية معينة تتطلب وجود أهداف محددة على مستويات مختلفة قصيرة، متوسطة، أو بعيدة المدى، ولتحقيق هذه الأهداف تضع وسائل متنوعة حسب إمكانياتها وقدراتها المتوفرة لها.

حيث احتلت قضية الصحراء الغربية مكانة مهمة ضمن أولويات السياسية الخارجية المغربية وذلك من خلال تمسكها بمبدأ الحق التاريخي، ويتجلى ذلك من خلال الوسائل التي تنتهجها في سبيل تحقيق أهدافها معتمدة في ذلك على:

موقف المغرب من قضية الصحراء الغربية:

يشكل مبدأ الحق التاريخي القاعدة الرسمية للتحرك المغربي، وهو الإطار المرجعي الذي تبنى عليه مختلف الحجج المغربية في مطالبتها باسترجاع إقليم الصحراء الغربية، باعتباره جزءاً من المغرب الضائع والذي يجب استرجاعه، وجزءاً من المغرب الكبير الذي يجب بناءه، وذلك تماشيا مع خريطة المغرب الكبير كما حددها "علال الفاسي" (أنظر الملحق 03)، وهو الطرح

[1] رياض بوزرب، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963- 1988، مرجع سابق، ص 87.

الذي تبنته المملكة المغربية رسميا مقابل معارضتها لمبدأ قدسية الحدود، كما أن الموقف المغربي القائم على الحق التاريخي يستند إلى:

– وجود علاقات بيعة بين السلطان المقيم في بلاد المخزن، وبين القبائل المقيمة في الصحراء.

– الاعتراف الدولي بحدود سلطة المغرب جغرافيا، كما تؤكد على ذلك مجموعة من الوثائق المقدمة لمحكمة العدل الدولية التي تثبت حق المغرب التاريخي. وسمتها بالصحراء الغربية كامتداد طبيعي جغرافي واجتماعي لها.

حيث وضعت كل إمكانياتها العسكرية، الاقتصادية والدبلوماسية من أجل ضم الصحراء الغربية لها، هذه الأخيرة كانت سببا في توتر العلاقات بين المغرب والعديد من الدول التي صوتت بجانب الصحراء أو اعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية. كما كانت السبب في انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية، وخاضت صراعات مستمرة مع الجزائر بسبب موقفها من قضية الصحراء الغربية، بل أصبحت علاقات المغرب مع كثير من الدول تتحدد على أساس موقفها من قضية الصحراء[1].

على الرغم من أن استرجاع الصحراء الغربية كان بنداً أساسيا في برنامج مكونات الحكومة الوطنية المغربية، في إطار إستراتيجيتها لاستكمال الوحدة الترابية، التي كان قد مزقها الاستعمار، حيث انطلقت من اعتبارين أساسيين، يقوم الأول على تشخيص الخطر الأساسي والمباشر في قيام دولية انفصالية في الصحراء الغربية المغربية، وعلى ضرورة حشد أكبر ما يمكن من القوى، وتقديم التنازلات لدفع هذا الخطر وفي هذا الإطار تم قبول تقاسم المنطقة مع موريتانيا، أما الاعتبار الثاني يقوم على أهمية تحسين الأجواء المغاربية وترضية الدولة الجزائرية عن طريق المناداة بالاستغلال المشترك للمنطقة، ومنح الجزائر ممراً إلى المحيط الأطلسي.

غير أنه وبانسحاب موريتانيا من الإقليم عرفت القضية منحى آخر تصاعدي بسبب الخلافات الجزائرية والمغربية على الإقليم وحجة كل طرف لتمسكه بموقفه حيث عمل المغرب على تقديم

[1] المرجع نفسه، ص 90.

مقترح منح الحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية وهو ما يعني التنازل عن صلاحيات واسعة لفائدة الصحراويين لإدارة شؤونهم المحلية وهي صيغة قريبة من مطلب الاستقلال لكنها بعيدة في نفس الوقت عن مطلب الانفصال، لأن نظام الحكم الذاتي يتجاوز مطلب الاندماج الذي كان يرمي إليه المغرب كما يتجاوز مطلب الانفصال والاستقلال النهائي الذي تتمسك به جبهة البوليزاريو مدعومة من الجزائر[1].

وعلى هذا الأساس عملت المملكة المغربية على تحقيق أهدافها في الإقليم من خلال توفير كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة متطلبات النزاع في الصحراء الغربية حيث تؤكد أن هذه الأخيرة تاريخيا هي امتداد لسيادتها ومنه تمسكها بمبدأ الحق التاريخي، ومعارضة مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار وتجسد هذا من خلال الدساتير المغربية التي تشير إلى الحقوق التاريخية وضرورة توحيد البلاد، فالمادة الرابعة (04) من دستور 02 جوان 1961 تؤكد على ضرورة توحيد الأراضي المغربية[2].

أولا: الأهداف المغربية في الصحراء الغربية.

إذا كان الهدف هو وضع معين، يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه، عن طريق تخصيص ذلك القدر من الجهد والإمكانيات التي يستلزمها انتقال هذا الوضع من مرحلة التصور النظري إلى مرحلة البحث التنفيذ أو التحقيق المادي.

ففي العلاقات الدولية هناك تصادم وتنوع في الأهداف بين الوحدات الدولية، وهذا التنوع في الأهداف حاول بعض الباحثين في العلاقات الدولية تقسيمها إلى:

– فئة الأهداف التي تخدم المصالح القومية أو الذاتية للدول، ويدخل ضمنها الأمن الحفاظ على الوجود القومي، بسط النفوذ، دعم وتنمية كل ما يدخل في إطار المصالح الحيوية للدولة.

---

[1] عبد الإله بلقزيز، الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1967– 1986، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1992)، ص 167.

[2] إسماعيل معراف غالية، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط 1، 1995)، ص 44.

– فئة الأهداف القومية ذات النزعة المثالية Goals Of National Idealism ومن بينها، الرغبة في دعم السلام العالمي، دعم الحركات التحررية في العالم...إلخ.

– ويمكن أن نحدد الأهداف المغربية في الصحراء الغربية ونحصرها في فئة الأهداف التي تخدم المصالح القومية أو الذاتية للدولة وهي:

1– المحافظة على استقرار النظام الملكي المغربي: من خلال دوافع سياسية جعلته يطرح ملف قضية الصحراء الغربية بقوة تهدف بالأساس إلى:

– إعادة الاعتبار للنظام الملكي الذي زعزع مرتين عند محاولتي الانقلاب العسكري في 10 جويلية 1971 و16 أوت 1972، فالملك الحسن الثاني وجد في المسيرة الخضراء 1975 الفرصة المناسبة لأكبر تعبئه شعبية حول الوحدة الوطنية المقدمة، من أجل إعادة المقاطعات الصحراوية إلى الدولة الأم، وبالتالي توجيه الرأي العام الداخلي إلى العدو الخارجي المتمثل في إسبانيا، البوليزاريو، والجزائر.

2– الأهداف الاقتصادية للمغرب في الصحراء الغربية: في الصحراء الغربية هناك ما يعرف بالرهانات على الموارد الثلاثة Les Enjeux des troi "أ" ويقصد بها الفوسفات، السمك، البترول وذلك أن:

– يضم إقليم الصحراء الغربية إلى المغرب يجعلها أول منتج ومصدر عالمي للفوسفات وتمثل بذلك مستقبل المغرب في السيطرة على السوق العالمية.

فالأهمية الاقتصادية للفوسفات تمثل أحد الأعمدة المالية للعائلة الملكية، فمؤسسة الديوان الشريفي للفوسفات Office Chétifien Des Phosphetes التي تسعى لاحتكار السوق العالمية للفوسفات[1].

بالسيطرة على الاحتياطي الضخم لفوسفات الصحراء الغربية الذي اكتشف في الستينات والذي يقع على طول 75 كلم وعرض 01 إلى 15 كلم ويغطي 250 كلم^2، موزعة على خمسة مناطق منها منجم بوكراع، والحقول الأخرى توجد بـ: أزيك، لعباجلة، إمسلغن، وأوتت بونزارن، أما القطاع المنجمي بين الحقول وميناء العيون فيعد الأطول في العالم، فمن خلال أهمية الاحتياطي المنجمي

[1] مصطفى صايج، "تطور العلاقات الجزائرية المغربية 1962– 2000"، (رسالة ماجستير، معهد العلوم سياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995– 1996)، ص 80.

لفوسفات الصحراء الغربية، فإن الاقتصاد المغربي ومن ورائه الديوان الشريفي للفوسفات لا يريد دولة جديدة في الصحراء الغربية ينافسها ويزاحمها في السوق العالمية للفوسفات وبالتالي فمن أهدافه الإستراتيجية الاحتكار لهذه المادة الأولية لفرض السيطرة العالمية، ومنه إبعاد المنافسة العالمية على الإقليم للحفاظ على الاقتصاد المغربي خصوصا وأن المنافسة بين الشركات العالمية لاستغلال واستثمار فوسفات الصحراء قد بدت واضحة في عهد الاستعمار الاسباني للمنطقة ومن نماذج هذه المنافسة نجد: في 1969 أنشأت شركة الفوسفات لبوكراع، برؤوس أموال أوروبية مثلها بنك باريس والقرض الليوني، وبنك روتر شيلد Rothochild هدفها التنسيق حول الأسعار، ودراسة سياسة مشترطة للبيع بين شركة الفوسفات لبوكراع والديوان الشريفي للفوسفات O. C. P، لكن المفاوضات حول هذه الأهداف فشلت بسبب المطالب المغربية حول إقليم الصحراء الغربية وإبعاد أية منافسة مستقبلية حول استغلال ثروات المنطقة.

وهناك موارد طبيعية أخرى تمثل غنى المنطقة الصحراوية منها السمك الذي يوجد بنوعية تفوق 190 نوع، هذه الثروة المتواجدة على طول 1500 كلم من المحيط الأطلسي جعل المغرب تعزز مطالبها في إقليم الصحراء الغربية، ويمكن أن نبين أهمية هذه الثروة بالنسبة للاقتصاد المغربي فيما يلي:

– يعتبر ميناء تانتان هو أول ميناء للسردين في العالم، والأول في إفريقيا والبلدان العربية من حيث صيانة بواخر الصيد تصل إلى 250 وحدة سنويا.

فمنذ 1985 كان تواجد المؤسسة المغربية العامة للصيد في المنطقة وبشكل واضح، حيث أنه يمكن ملاحظة النشاط الاقتصادي المكثف في منطقة حوض تانتان، حيث التجهيزات الصناعية التي تشمل مؤسسات التبريد، يمكنها تخزين حتى 5000 طن من السمك، ومصنع للتكييف والصيانة والتحويل لـ 53 ألف طن من السمك للتسويق الداخلي والخارجي، مع قدرة للتبريد تحت الأرض لـ 160 طن يوميا من السمك الذي يصدر لليابان، أوروبا إفريقيا، وجنوب الصحراء[1].

[1] المرجع نفسه، ص 83.

فالأهمية الاقتصادية لإقليم الصحراء الغربية تتجلى أيضا في:

الحديد والأورانيوم: اكتشفت الأبحاث الاسبانية منجما بناحية إزميله أغراشة واحتياطه يفوق 70 مليون طن ومحتواه من مادة Oxyde De Titan يبلغ 13.6% وهو محتوى مرتفع جدا يسمح باستعماله مباشرة، كما تم الإعلان في نهاية الستينات عن وجود الأورانيوم بمنطقة السمارة.

– **أما البترول والغاز الطبيعي:** فقد تم التنقيب والبحث عنه في بداية الستينات حيث منحت الحكومة الإسبانية رخص للتنقيب للشركات الغربية على مساحة 100 ألف كلم^2 ومساحة مائية تقدر بمليون وستمئة ألف هكتار بحرية، أي ما مقداره من التكاليف 170 مليون دولار، وقد اكتشفت الشركة الفرنسية للغاز C. G. G البترول ناحية أم الواد، والغاز الطبيعي في أودية أم كفة.

3– الأهمية الجيوسياسية لإقليم الصحراء الغربية: فهي تمثل أحد الأهداف التي تخدم المصالح القومية للمملكة المغربية، حيث أنها تريد السيطرة على الصحراء الغربية انطلاقا من مفهومها لعناصر قوة الدولة المغربية عبر التاريخ، كما أنها تمثل منطقة أمن من الناحية الجنوبية، ومن جهة أخرى فإن قيام دولة صحراوية مستقلة أو متحالفة مع جيرانها الجزائر أو موريتانيا، سيشكل تهديدا للمغرب ويضعفها استراتيجيا، كما أن وجود دولة صحراوية موالية للجزائر من شأنه أن يدعم الحصار الجزائري حول المملكة المغربية، ويوضع الجزائر كدولة قائد للمنطقة، وتتضح الأهمية الجيوسياسية للإقليم في الخطاب الذي ألقاه الحسن الثاني بمناسبة عيد الشباب 1974 جاء فيه: "...أترك وصية لكل مغربي أنه لا يعقل أن يتم تنصيب دولة مزيفة لا حقيقة لها في جنوب ترابنا لأنه من الناحية الإستراتيجية ومن الناحية المنافذ على البحر على المحيط الأطلسي: لا يعقل مثل هذا لأنه سيشكل خطراً مستمراً على البلاد... علينا وعلى أولادنا وعلى الأجيال القادمة، فهذه ليست مسألة عاطفية فحسب بل مسألة حيوية لكل مغربي مدنيا كان أو عسكريا...".

ومن هنا يتضح أحد الأهداف الرئيسية للمغرب في الصحراء الغربية وهي المحافظة على المصلحة الجيوسياسية للمنطقة والتي تتمتع بمنافع إستراتيجية ومنافع المحيط الأطلسي[1].

[1] المرجع نفسه، ص 85.

ثانيا: الوسائل المغربية في الصحراء الغربية: عمل النظام الملكي المغربي على توفير أقصى الإمكانيات المتاحة لمواجهة متطلبات النزاع في الصحراء الغربية متخذاً كل الوسائل الضرورية لإبعاد أي احتمال لقيام دولة صحراوية مستقلة أو محايدة أو متحالفة مع أخد جيرانها، ويمكن أن نحدد الوسائل التي استخدمتها المغرب لتحقيق أهدافها في المنطقة في ثلاثة مستويات المستوى السياسي، الاقتصادي، والعسكري.

أ- **المستوى السياسي:** وتمثل أساسا في:

- التحالفات المصلحية مع إسبانيا وموريتانيا قبل الانسحاب الاسباني من الصحراء الغربية حيث لجأت لسياسة التنازلات وتقديم الوعود للاستغلال المشترك لثروات المنطقة فمع إسبانيا وقبل انسحابها من الصحراء الغربية لم تكن هناك نظرة موحدة تجاه مستقبل الصحراء الإسبانية داخل الإدارة الإسبانية، حيث كان هناك تياران رئيسيان الأول يمثله وزير الشؤون الخارجية "م. بدرو كورتين يموري"، "M. Pedro Cortina Ymoiri" الذي يرى في التحالف مع الجزائر الخيار لإقامة دولة مستقلة في الصحراء، تكون لها ارتباطات مالية وتجارية مع إسبانيا مستقبلا، والثاني يمثله الوزير جوزي رويز سوليس "J. Ruiz Solis" الذي يمثل اللوبي المغربي بإسبانيا حيث تربطه مصالح بالمغرب ويرى في استقلال الصحراء الغربية عنه خطراً على مستقبل التعاون الإسباني- المغربي، خصوصاً وأن الدولة الصحراوية المرتقبة والتي تكون لها تحالفات مع الجزائر ستشكل خطرا على الاستقرار السياسي والأمني لإسبانيا لدعمها للحركات الانفصالية لجزر الكناري، والنظام الملكي المغربي عمل على تقوية تحالفاته مع التيار الثاني الذي يمثله ج. ر. سوليس[1].

وفي 14 نوفمبر 1975 توصلت المغرب وإسبانيا وموريتانيا إلى عقد اتفاق مدريد والوصول إلى عقد هذا الاتفاق كان بفضل التنازلات التي قدتها المغرب لإسبانيا من خلال الاتفاقيات السرية، اقتصادية وعسكرية وبفضل هذه التنازلات استطاع النظام الملكي المغربي أن يحصل

---

[1] المدني توفيق، "المغرب العربي بين مأزق الصحراء وسياسة الهيمنة الإقليمية"، تصفح الموقع يوم: 25 أفريل 2016، الساعة: 12:30 في: http://www.merzougui.net/Doc/toufiqmadani01.htm .

نتائج إيجابية سياسيا، فاتفاق مدريد الثلاثي سمح للمغرب وموريتانيا بفرض سياسة الأمر الواقع من خلال التدخل العسكري المباشر في إقليم الصحراء الغربية واحتلال المنطقة منذ 1975.

أما بالنسبة لموريتانيا فمنذ استقلالها عن فرنسا في مطلع الستينات ظلت العلاقات المغربية الموريتانية متوترة بسبب عدم اعتراف المغرب باستقلال موريتانيا التي تقع في خريطة المغرب الكبير التي وضعها علال الفاسي رئيس حزب الاستقلال المغربي إلى غاية 08 جوان 1969 بين الملك الحسن الثاني والرئيس ولد دادة بالدار البيضاء الذي أسفر عن إبرام معاهدة بين الرئيسين هدفها[1]:

– إنتاج سياسة موحدة من أجل الإسراع بتحرير الصحراء الواقعة تحت السيطرة الإسبانية، وهذا الشرط الأساسي كان قبل إبرام معاهدة الدار البيضاء 1970 التي نصت على تخلي المغرب عن مطالبه الخاصة بإقامة المغرب الكبير وبهذا انتهي الخلاف السياسي بين المغرب وموريتانيا.

– الضغط على الجزائر بمعاهدة الحدود المبرمة في 15 جوان 1972: حاول المغرب أن يراهن على ملف الحدود المتنازع عليها مع الجزائر، ويستعملها كورقة ضغط في قضية الصحراء الغربية حتى يتمكن من تلقي المساعدة أو الحياد الجزائري ولهذا يرى البعض أن المغرب لم يرد المصادقة على معاهدة جوان 1972 المتعلقة بالحدود الجزائرية– المغربية. والتي تنص صراحة على تخلي المغرب عن المناطق التي كانت تعتبرها مغربية "تندوف بشار ويمكن أن نلاحظ سياسة المغرب اتجاه الجزائر أنها تخلت عن مطالبها في التراب الجزائري ومقابل ذلك أن تلتزم الجزائر الحياد تجاه تقسيم إقليم الصحراء الغربية ما بين المغرب وموريتانيا، ولكن في الأخير اتخذ الرئيس هواري بومدين خيار المواجهة ضد التحركات المغربية الموريتانية، خصوصا بعد اتفاق مدريد الثلاثي بمدريد حيث أعلن دعمه التام لجبهة البوليزاريو من أجل تقرير مصيرهم.

---

[1] المرجع نفسه، ص 87.

– محاولة تدويل قضية الصحراء الغربية في إطار الصراع شرق– غرب لتلقي دعم ثلاثة قوى كبرى كانت مهتمة بقضية الصحراء الغربية، اسبانيا بتاريخها الاستعماري في المنطقة، أمريكا لمصالحها الإستراتيجية في منطقة المغرب العربي وفرنسا لاعتبار أن المنطقة تمثل منطقة نفوذ تقليدية Zone D'influence Traditionnelle وقد عمل المغرب على تدعيم موقفه بثلاثة حجج وهي:

1– ليس هناك نزاع إقليمي بين المغرب والجزائر في الصحراء الغربية ولكن الصراع القائم إيديولوجي.

2– الوضع في الصحراء الغربية من خلال الدعم الذي تتلقاه البوليزاريو، يمثل محاولة لتطويق المغرب وبذلك إبعاد المغرب عن المنطقة.

3– قضية الصحراء الغربية ليست إلا تحركات الشرق لزعزعة إفريقيا، فالبوليزاريو هي الأداة التي يأتيها السلاح من الإتحاد السفياتي "سابقا"، وقد كان يرمي المغرب من خلال هذه الحجج إلى تلقي الدعم المالي والعسكري والسياسي لتحركاته في المنطقة على اعتبار أنها تدافع المصالح الغربية[1].

ب– المستوى الاقتصادي: لتحقيق الأهداف المغربية في الصحراء الغربية، استعمل النظام الملكي المغربي إلى جانب الوسائل السياسية، إمكانيات اقتصادية هامة من أجل ضم الصحراء تمثلت أساسا في الأساليب التالية:

– اتخاذ القرارات السياسية لضم إقليم الصحراء الغربية، حتى تتمكن المغرب من تنمية المناطق اقتصاديا واجتماعيا وأهم هذه القرارات نجد:

– تطبيق وتنفيذ مخطط التنمية بعدما كان مكلف به كاتب الدولة والتخطيط والتنمية، ابتداءاً من 1979 أصبح يتولى تنفيذه في الصحراء الغربية كانت الدولة لدى الوزير الأول، مكلف بالشؤون الصحراوية.

[1] المرجع نفسه، ص 88.

– وضع شبكة الاتصالات لربط الصحراء الغربية بالمغرب، فعندما انسحبت إسبانيا كانت شبكة الطرقات لا تتعدى 70 كلم حتى بلغت ما بين 1975 و1985 أكثر من 1000 كلم من الطرق، إضافة إلى وسائل اتصال أخرى، مثل الراديو والتلفزيون.

– لإدماج سكان الصحراء الغربية مع المملكة المغربية، وضع النظام المغربي سياسية اقتصادية تعتمد على تشجيع الاستثمارات لتوفير الاحتياجات الأولية لسكان الصحراء ، وفي 1987 وضع مركز لتوليد الكهرباء بالعيون، وتعزيز بناء المشاريع الاجتماعية مثل: بناء أربعة مستشفيات و20 ألف سكن، إضافة إلى المركبات الرياضية والمدارس.

– استغلال فوسفات "بوكراع" الذي يقع على بعد 100 كلم جنوب شرق العيون والذي يعتبر ذو أهمية اقتصادية بالنسبة للاقتصاد المغربي، ويشغل منجم بوكراع 2780 عامل، حيث يساهم في ربط المصالح الاقتصادية للسكان الصحراويين وإدماجهم بالدولة المغربية.

ج– المستوى العسكري: لمنع قيام دولة صحراوية مستقلة تحت قيادة البوليزاريو ولتحقيق الأهداف المغربية سخرت إمكانيات عسكرية هامة واستعملت وسائل إستراتيجية لمواجهة حرب الصحراء تمثلت في:

– مضاعفة المصاريف العسكرية المغربية ما بين 1974– 1979 بـ أربعة مرات، ومن بين هذه المصاريف ارتفعت القيمة المخصصة لاستيراد الأسلحة بـ أربعة وعشرين مرة في الفترة ذاتها.

– تزايد نسبة المساعدات العسكرية التي تتلقاها المغرب من كل من الولايات الأمريكية المتحدة وفرنسا من أجل مواجهة الجزائر والبوليزاريو اللتين تتلقيان الدعم السوفياتي[1].

وكل هذه المؤشرات كانت تدل على استعداد المغرب لمواجهة الجزائر.

حيث لجأت المغرب لإستراتيجية "الجدارات الأمنية"[*] وقد تم بناؤها كما يلي:

---

[1] المرجع نفسه، ص 99.

[*] الجدارات الأمنية: هو خط دفاعي يحمي المناطق المغربية من الهجمات التي تقوم بها البوليزاريو وهو جدار أمني له فعالية معتبرة في صد الهجمات الخاطفة للبوليزاريو، طوله ما بين 03 و05 أمتار، وعرضه ما بين 04 إلى 06 أمتار، مجهز برادارات متطورة.

- **الجدار الأمني الأول:** تم في مارس 1981 طوله 300 كلم ينطلق من أوركزيز ليصل إلى مدينة السمارة، وتم امتداده على طول 300 كلم أخرى ليحمي العيون، وبوجدور.

- **الجدار الأمني الثاني:** في 19 ديسمبر 1983 ينطلق من بوكراع إلى كريبيشات هدفه قطع الطريق على البوليزاريو نحو المحيط الأطلسي، وغلق الحدود الموريتانية.

- **الجدار الأمني الثالث:** طوله 320 كلم تم ما بين 19 أفريل و10 ماي 1984 بسبب التحالف المغربي الليبي- ووقف المساعدات الليبية للبوليزاريو.

- **الجدار الأمني الرابع:** تم بناءه في 15 جانفي 1985، يحمي 17000 كلم^2 وهدفه تحييد الحدود الجزائرية.

- **الجدار الأمني الخامس:** فقد أسس ما بين 15 ماي و20 أوت 1985 على طول 1200 كلم يحمي المنطقة الأفقية للحدود الموريتانية.

- **الجدار الأمني السادس:** يغطي الدخلة حتى المحيط الأطلسي.

وقد حددت الأهداف العامة لإستراتيجية "الجدارات الأمنية" فيما يلي:

حماية المثلث الإستراتيجي: العيون، السمارة، وبوكراع، وحماية الجيش الملكي المغربي من الهجمات الخاطفة التي ألحقت خسائر معتبرة من طرف البوليزاريو، وتقليص نفقات حرب الصحراء، التي ارتفعت سنة 1979 إلى 4 مليارات درهم، أي 45% من ميزانية الاستثمارات بعدما كانت تتراوح ما بين 05 إلى 10 ملايين درهم في بداية السبعينات، إضافة إلى حماية السكان، والمنشآت الاقتصادية في المناطق التي تتواجد بها المغرب[1].

- من خلال ما سبق نجد أن المملكة المغربية تؤكد دوما أن: قضية الصحراء الغربية هي قضية وطنية لا تقبل المساومة، وأنه في كل الحالات ستواصل دفاعها عن سيادتها ووحدتها الوطنية وبالتالي سلامة إقليمها.

[1] المرجع نفسه، ص 100.

ثانيا: موقف جبهة البوليزاريو.

أنشأت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب في 10 ماي 1973، حيث عقد المؤتمر التأسيسي الأول بتاريخ 1973 على الحدود بين موريتانيا والصحراء، وأعلن فيه ميلاد جبهة البوليزاريو والتي استطاعت أن تظم إلى صفوفها جميع المناضلين في الصحراء، وكذلك كل التنظيمات السياسية وقد أنشأت الجبهة من طرف:

1- جماعة من المناضلين المناهضين للاستعمار: والتي كانت من قبل تنشط في تنظيم أولي عرف باسم (حركة تحرير الصحراء)، التي التفت حولها نواة من الطلبة الصحراويين العائدين من المغرب.

2- جماعة من قدماء المحاربين: للنضال ضد الاستعمار والتي تمركزت في الزويرات بموريتانيا.

3- جماعة من الشباب ذوي الثقافة العالية من مختلف مناطق الصحراء والبعض منهم تابع دراسته بالخارج.

وفي 20 ماي 1973 أي عشرة أيام بعد نشأتها، قامت الجبهة بشن هجوم على مقر عسكري إسباني بالخنقة، لم تتحصل الجبهة على أية مساعدة مادية في السنتين الأوليتين، فالجزائر في 1975 عدلت عن ذلك لسببين: الأول هو أن المفاوضات لا تزال قائمة بين الجزائر والمغرب وموريتانيا وإسبانيا حول تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية بالطرق السلمية، والثاني أنها قررت أن تمتنع عن دعم أية حركة صحراوية إلا عندما تبرهن أنها أكثر صلابة، غير أن الحكومة الليبية كانت أكثر دعما للجبهة من خلال تزويدها بالأسلحة[1].

ليست جبهة البوليزاريو حركة تحرر فقط، بل أصبحت التنظيم الوحيد الممثل لشعب الصحراء حيث قامت على أهداف ومبادئ أكثر تحديدا ووضوحا والمتمثلة في الاستقلال التام للصحراويين وبذلك تم الإعلان عن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، من طرف

[1] مسعود شعنان، "نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية"، مرجع سابق، ص- ص 112- 115.

المجلس الوطني الصحراوي المؤقت في 27 فيفري 1976 لسد الفراغ القانوني الذي تركه الانتهاء الرسمي للحكم الاسباني يوماً من قبل، وقسمت مخيمات اللاجئين إلى 22 دائرة أو مقاطعة، وتتوزع هذه الدوائر عبر ثلاث ولايات رئيسية سميت بأسماء المدن الأساسية في الصحراء الغربية وهي: العيون، الداخلة، السمارة.

- الوسائل المنتهجة من قبل جبهة البوليزاريو في سبيل التحرر:

يعتبر الصحراويون أن قضيتهم هي مسألة تقرير مصير أولا وقبل كل شيء إذ بنت أساليبها على أساس العمل السياسي والعسكري المنظمين كأسلوب للتحرير ويتضح ذلك من خلال.

أ- العمل السياسي: من خلال محاولة كسب دعم وتأييد دول العالم، والاعتراف بأحقية الصحراويين في الاستقلال، وفي هذا الصدد أجريت الكثير من الاتصالات والمفاوضات وقدمت الكثير من المذكرات السياسية والقانونية إلى المؤتمرات والندوات العربية والإفريقية والدولية وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية.

ب- العمل العسكري: بدأت جبهة البوليزاريو بتنظيم رجالها وعملت على تدريبهم، حيث قامت بعدة عمليات ضد الاحتلال الإسباني، غير أنه ومع انسحاب إسبانيا 1976 بعد اتفاقية مدريد الثلاثية 1975، بدأت البوليزاريو عملياتها ضد القوات المغربية، التي كانت تحت سيطرتها منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب، كما قامت بعمليات ضد موريتانيا المسيطرة على منطقة وادي الذهب، وهنا انتقل النزاع بين أطراف جديدة، طرفها الأول التحالف المغربي الموريتاني وطرفه الثاني الجزائر وجبهة البوليزاريو، وظل هذا النزاع حتى بعد قيام الجمهورية العربية الصحراوية في 28 فيفري 1976 ظلت الهجمات مستمرة[1].

وبالنسبة للبوليزاريو يعتبر نزاع الصحراء الغربية مسألة تقرير مصير أولا وقبل كل شيء وقدمت بيان تؤكد فيه أن مطلبها الوحيد بخصوص التطبيق السليم للقانون الدولي على وجه الخصوص حق تقرير المصير، وبالفعل قامت الأمم المتحدة وبشكل متكرر بالتأكيد على أن

[1] حميد فرحات الراوي، الاتحاد المغاربي ومشكلة الصحراء الغربية، مرجع سابق، ص 14.

القرار رقم 1514 ينطبق على الصحراء الغربية، ويعتبر الاستفتاء أحد الأساليب المعترف بها لحل المسائل المتعلقة بإخلاء الاستعمار، ففي حال اتخاذ الصحراويين قراراً، على أن يكونوا مغربيين فسوف يتم احترام هذا القرار، ولكن الاستفتاء حول تقرير المصير هو وحده الذي من الممكن أن يحل هذه المشكلة، وبتفضيل هذا المسار الذي يتوجه تسوية النزاع والذي تم الاتفاق عليه بشكل مشترك مع المغرب، ولا ترى البوليزاريو وجود سبب يدعوها إلى تغيير موقفها وتشير هي إلى أن ذلك يختلف كل الاختلاف عن موقف المغرب الذي قام بالتحايل على التزامات تمت في السابق بعد أن تيقن من أن القيام باستفتاء حول تقرير المصير سوف يضر بمصالحه، وبحسب وجهة نظر البوليزاريو، فإن قرار المغرب بالاستنجاد بما يسمى حقوقها التاريخية هو لمجرد التغطية بالنسبة لطموحاتها، وبناءاً على ذلك يتم وصف وتصنيف الإدعاء المغربي على أنه جزء من مشروع أكبر اتساعا هو "المغرب الكبير".

كما يتركز انتقاد البوليزاريو للموقف المغربي أيضا على الطبيعة التناقضية وغير المستقرة لموقفها، فما تقوم بقبوله اليوم ستقوم برفضه في اليوم الذي يليه، وكل ذلك من أجل ربح الوقت[1].

كما أكدت جبهة البوليزاريو عن موقفها الرافض من اتفاقية مدريد، حيث اعتبرتها اتفاقية غير شرعية، تفتقد للقيم القانونية والأخلاقية، على اعتبار أن هذه الاتفاقية جاءت لتتويج التفاهم بين القوى الاستعمارية وليس تتويجا لمجهود الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى، إضافة إلى تأكيده على أن أي تطور خطير سيلحق بالمنطقة إنما، مرده إلى تلك الاتفاقية، التي اعترضت مع المبادئ القانونية المتعارف عليها وذلك لأسباب منها:

- عدم ملائمة الاتفاقية مع سياسة الاستعمار المتبعة من طرف الأمم المتحدة.
- انتهاك هذا الاتفاق لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

[1] تقرير الشرق الأوسط، الصحراء الغربية تكاليف النزاع، مرجع سابق، ص، ص 03، 04.

– الظروف التي وقع فيها الاتفاق، حيث أنه وقع من طرف دول لا تملك التصرف في سيادة الإقليم الصحراوي.

وبالتالي فإن اتفاقية مدريد قد أبرمت من طرف دول لا تملك حق السيادة على الإقليم، فإسبانيا ليس لها الحق في إتباع الطرق المتعلقة بتصفية الاستعمار، وفقا لقرارات منظمة الأمم المتحدة وخاصة القرارات 1415 و2625، ومن تم فإن إجراءات التنازل أو تحويل الإدارة لا يمنحها حق التصرف فيه، إذ لا سيادة لها عليه بل اعتبرت باطلة، ونفس الشيء مع المغرب وموريتانيا، بصفتهما دولا مجاورة لا يحق لها تقسيم الإقليم.

وهو ما جعل البوليزاريو تأكد بأن الصحراء ليست أرضا بلا مالك كما كانت تزعم بعض الأطراف، بل إن الصحراويين شعب له هويته الخاصة، وإرادته التي يجب احترامها، وأن الصحراويين الذي أخرجوا الإسبان هم قادرون على مواصلة الكفاح المسلح ضد أي طرف يحتل أرضهم[1].

"ومن جهة أخرى لا تزال جبهة البوليزاريو ترفع راية حقوق الإنسان، والتي أصبحت تشكل نقطة حساسة بالنسبة للمغرب، فقد استنجد الصحراويون بتقارير المنظمات الدولية مثل هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch وأمنيستي أنترناشيونال Amnesty International اللتان سجلتا انتهاكات متكررة لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية، من أشهرها أحداث تفكيك مخيم اللاجئين كديم أزيك الذي أقامه الصحراويون في نواحي مدينة العيون، فأقدمت قوات الأمن المغربية على تفكيكه، الأمر الذي أدى إلى سقوط ضحايا، وهو ما جعل هذا الملف حساسا مما دفع السلطات المغربية إلى التشدد في السماح بدخول الصحافة والمراقبين الدوليين إلى المنطقة، وتستغل جبهة البوليزاريو هذا الجانب الذي يلقى صدى كبير لدى الرأي العام الغربي بعدما قررت مرحليا أن تتخلى عن السلاح، لفتح باب المفاوضات للبحث عن حل سلمي ومنح ذلك الجبهة نتيجة لم تكن في الحسبان بعد قضية أمينة حيدر، المناضلة الصحراوية لحقوق

[1] طاهر مسعود، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليزاريو، مرجع سابق، ص 43.

الإنسان، التي قامت بإضراب عن الطعام، تجاوب معه الرأي العام الدولي لمّا رفضت السلطات المغربية السماح لها بالعودة إلى مدينة لعيون عاصمة إقليم الصحراء الغربية، ففي 2013 أشارت مؤسسة كينيدي لحقوق الإنسان إلى مبادرة أمريكية تطالب فيها مجلس الأربعين بوضع آليات جديدة لفرض احترام حقوق الإنسان في الإقليم، وتأتي هذه المبادرة لوضع خاص، حيث إن القوات الأممية الموجودة في الصحراء الغربية لم تتمكن من وضع حد لما تعتبره انتهاك لحقوق الإنسان، ولم تتمكن من حماية المدنيين الذين يشاركون في عمليات الاحتجاج، رغم وجودها في الأراضي الصحراوية، مما أثار غضب البوليزاريو ، ومن المحتمل أن تتم مشاورات بين الولايات المتحدة و فرنسا قبل دراسة هذا الاقتراح في مجلس الأمن، مع العلم أن فرنسا تتحفظ تقليديا على اللوائح التي لا ترضي المغرب، وإذا صادق مجلس الأمن على هذه النقطة، فإن الوضع سيتغير ميدانيا، لأن قوات الأمن المغربية ستضطر إلى الخضوع لقواعد جديدة في تعاملها مع الصحراويين، مما يغير الوضع السياسي في الصحراء الغربية[1].

المطلب الثاني: مواقف الأطراف غير المباشرة من قضية الصحراء الغربية.

هناك بعض الدول المهتمة بالنزاع الصحراء الغربية ولكل طرف وجهة نظر ومصلحة في الإقليم على غرار إسبانيا– موريتانيا– الجزائر– وبعض المنظمات الإقليمية و الدولية.

أولا: موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية.

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ التي نص عليها الدستور في الفصل السابع من الباب الأول، على مجموعة من المواد، ابتداءا من المادة 86 إلى المادة 93 وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، وحركة عدم الانحياز.

---

[1] عابد شريف، أزمة الصحراء الغربية: حلول غائبة وسياق أمني إقليمي متغير، تم تصفح الموقع يوم: 18 أفريل 2016، الساعة: 16:00 في: http://studies.aljazeera.net .

وتتجلى هذه المبادئ في حل النزاعات بالطرق السلمية، مبدأ حسن الجوار الإيجابي، مبدأ ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار، مبدأ دعم الشعوب في تقرير مصيرها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ...وفيما يلي تفصيل لهذه المبادئ الثلاثة الأخيرة تماشيا مع موقف الجزائر الداهم لقضية الصحراء الغربية[1].

1- مبدأ ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار:

إذا كانت الجزائر ترى مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ تورثها فإنها تجد في ضبط الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم حسن الجوار الإيجابي وبذلك سعت لترسيم حدودها مع الدول المجاورة، وأعلنت أن أي تغيير يطال وضعية هذه الحدود سيشكل سابقة قد تهدد استقرار بلدان المنطقة.

وهو ما يفسر دعمها لجبهة البوليزاريو في ظل الموقف الداعي إلى احترام الوضعية الترابية والحدود الموروثة عن عهد الاستعمار.

2- مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها:

يعتبر الوقوف إلى جانب حركات التحرر[*]، وقصد تحقيق تقرير المصير لشعوبها عنصرا إضافيا وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار، ويستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير المصير، قبل وأثناء الثورة التحريرية، لذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر[2].

---

[1] سليم العايب، "الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم سياسية ،قسم العلوم سياسية، جامعة باتبة، 2010- 2015)، ص 27.

[*] حركات التحرر: هي تنظيمات تمثل شعوبا خاضعة لسيطرة استعمارية أجنبية أو عنصرية وهي حركات طالبت وتطالب بالاستقلال انطلاقا من مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

[2] محمد فجالي، "ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار، الحالة الجزائرية التونسية"، (رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990)، ص- ص 302- 304.

3- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة:

نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2، على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو ما نصت عليه العديد من مواثيق المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها وبهذا فإن التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاجتماعية في الأقاليم المتجاورة وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار، وفي حال الإخلال بذلك فإنه يؤدي إلى دوامة من النزاعات التي لا تنتهي، ويخلف معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية وحق الدفاع عن النفس[1].

ثانيا: أسباب مساندة الجزائر للطرف الصحراوي.

اعتبرت قضية الصحراء الغربية قبل أي شيء آخر على أنها مسألة مبدأ، وحال الصحراويين كما هو الحال لدى الجزائريين أنفسهم، حيث يتم النظر إلى الصحراويين، باعتبارهم ضحايا استعمار من حقهم أن ينالوا حق تقرير المصير وبالتالي فوقوف الجزائر إلى جانب شعب الصحراء الغربية، هو وقوف إلى جانب مبادئ الأمم المتحدة والتقاليد النضالية من أجل قضية الحرية في العالم وهو ما عبر عنه أحد المسؤولين الجزائريين حيث يقول: "إن مبدأ تقرير المصير يعتبر حق مقدس، وسوف يقوم المغرب بدفع ثمن كبير بالنسبة لمصداقيته وشرعيته لو تمت التضحية بذلك المبدأ في سبيل الحل، والجزائر تعتبر نفسها طرفا له اهتمام لأن حدوث ذلك النزاع يتم عند حدودها، وبناءاً عليه يجب عليها أن تكون يقظة، فهي تعمل باتجاه التخفيف من التوترات بين المغرب والبوليزاريو.

- ويستند الموقف الجزائري، اتجاه قضية الصحراء الغربية، إلى ثلاث ركائز أساسية هي أساس أي تحرك سياسي واستراتيجي إذ:

- تعتبر الجزائر نفسها طرفا مهتما بالموضوع، والمنظمات الدولية تعامل الجزائر على هذا الأساس.

---

[1] بلقاسم لحلوح، "دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية المنازعات المسلحة"، (رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، كلية الحقوق والعلوم سياسية، قسم القانون العام، جامعة البليدة، 2004)، ص 55.

- أن الجزائر ليس لها أي مطالب أو طموحات إقليمية اتجاه إقليم الصحراء الغربية[1].

– حق تقرير المصير هو الآلية الأكثر ضمانا لحق الشعب الصحراوي، كما يمكن تحديد الموقف الجزائري حسب تقرير البعثة الأممية من أجل تقصي الحقائق المرسلة إلى الصحراء الغربية في النصف الأول من سنة 1975 وفق النقاط التالية.

- نفت نفيا قاطعا لأي مطامح ترابية في الإقليم.
- تمسكت بضرورة خروج الاستعمار الاسباني من المنطقة وفق مبادئ الأمم المتحدة وقرارات منظمة الوحدة الإفريقية.
- احترام إرادة الشعب الصحراوي في الاختيار الحر.
- مساندتها للشعوب الراغبة في تقرير مصيرها، يستمد شرعيته من التجربة الثورية والمواثيق الرسمية للدولة الجزائرية.

– إن تصريحات المسؤولين الجزائريين تؤكد على هذه المبادئ بشكل مستمر فقد صرح الرئيس هواري بومدين 19 جوان 1975 قائلا: "الجزائر ليس لها أطماع ترابية هناك، ولا يمكن أن تتخلى عن مبادئها السياسية ومن بينها الحق في تقرير المصير ولن تكون ضد مبادئ الأمم المتحدة"، وهو ما أكدته مختلف المذكرات المقدمة إلى هذه المنظمات في إطار سعيها لإيجاد حل سلمي، وعادل للقضية الصحراوية ونذكر منها:

– مذكرة الجزائر إلى الأمين العام للأمم المتحدة: في 12 فيفري 1976 كرد فعل على اتفاق مدريد الثلاثي، والفكرة العامة تدور حول رفض اتفاق مدريد وأن الجزائر لا تزال تعتبر إسبانيا هي المسؤولة أمام الأمم المتحدة وتسوية القضية يتقرر بموافقة ومشاركة جميع الأطراف المعنية وفقا لقرارات مجلس الأمن.

– مذكرة الحكومة الجزائرية إلى لجنة تطبيق الاستفتاء التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية، وكان هذا في اجتماع نيروبي في أوت 1981.

---

[1] تقرير الشرق الأوسط ،الصحراء الغربية تكاليف النزاع ، مرجع سابق، ص 04.

– وبذلك تعد الجزائر من أكبر المناصرين للقضية الصحراوية والتي تعتبرها أحد مسلمات سياستها المعتمدة منذ الاستقلال والمدعمة لمبدأ تصفية الاستعمار الذي ناضلت من أجل تحقيقه وبذلك عليها أن تدلوا بدلوها في هذا المسار بتدعيم جميع الحركات التحررية[1].

ثالثا: الأهداف الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية.

الموقف السياسي الجزائري تجاه قضية الصحراء الغربية مختلف عن الموقف السياسي للمغرب حيث تحكمه عدة أهداف يمكن ابرازها في النقاط التالية:

1- حماية السيادة الإقليمية ودعم الأمن الوطني: فحرص الجزائر على حماية أمنها الوطني يمثل أحد الأهداف الأساسية التي جعلتها تدخل في صراع دبلوماسي وعسكري مع المغرب بعد اتفاق مدريد الثلاثي، حيث شعرت الجزائر أنها مهمشة في قضية الصحراء الغربية، وأكثر من ذلك أن الاتفاق الثلاثي يمثل تهديد لمستقبل كيانها الإقليمي، فعملية ضم المغرب للصحراء الغربية سيؤدي في نظر صانعي القرار الجزائري إلى تقوية المغرب في المنطقة، وبعد ذلك فإنها ستطالب في إقليم الجزائر، خصوصا وأن معاهدة الحدود لسنة 1972 بين البلدين لم تصادق عليها الرباط، فالجزائر في مساندتها للبوليزاريو كانت تبحث عن وسيلة ضغط على المغرب لجعلها تتخلى نهائيا عن مطالبها في منطقة تندوف، حيث أن قيام دولة صحراوية تضع حداً نهائيا المطالب المغربية، ولهذا كان عملها على ألا يتدعم موقف المغرب في المنطقة كقوة سياسية وعسكرية وذلك يتطلب مساندة البوليزاريو، في إقامة دولة مستقلة في الصحراء الغربية ساهم في تدعيم الحصار الجزائري على المملكة المغربية وإقرار وضع الجزائر كدولة قائدة في المنطقة.

2- الحفاظ على توازن القوى في منطقة المغرب العربي: يعتقد البعض أن الأمر الذي جعل الجزائر – نظام هواري بومدين– يساند البوليزاريو يهدف أساسا إلى تحقيق توازن القوى في المنطقة، تقوم فيه الجزائر بإنهاك قوى المغرب السياسية والعسكرية والاقتصادية، خصوصاً

[1] رياض بوزرب، "النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963– 1988"، مرجع سابق، ص 93.

بعدما اعتبر الرئيس الراحل هواري بومدين المسيرة الخضراء واتفاق مدريد الثلاثي، دون التشاور المسبق معه، مؤامرة ثلاثية تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة.

وبمعادلة بسيطة فإن اتفاقية مدريد كانت تمثل بالنسبة للجزائر الحسابات التالية: المغرب+ موريتانيا+ الصحراء الغربية= حصار الجزائر على طول حدودها الغربية وبالتالي رجحان كفة ميزان القوى لصالح المغرب[1].

3- الدفاع عن الإيديولوجية التحررية: وتمثل إحدى المبادئ الهامة في السياسة الخارجية الجزائرية، وفي هذا الإطار فإن طبيعة النظام السياسي الجزائري ذو التوجه الثوري بسبب خوضه لحرب تحررية ضد الاستعمار جعلته يساند الحركات التحررية العالمية وموقفه من الصحراء الغربية يفسر انطلاقا من هذه الإيديولوجية التي تبررها المطالب التالية:

- مساندة الشعوب التي تكافح من اجل تقرير مصيرها ومن بينها الشعب الصحراوي.
- النزاع المغربي الصحراوي هو مشكل تصفية الاستعمار، لذلك يجب أن يسوى وفقا لقرارات منظمة الأمم المتحدة ولوائح منظمة الوحدة الإفريقية.
- احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار والتشبث بوحدتها الترابية.

وفي الواقع أن الهدف "الدفاع عن الإيديولوجية التحررية، كان يغلب عليه الخطاب السياسي الجزائري ويمثل أحد المبادئ الرئيسية للسياسة الخارجية، إلا أنه لا يكفي وحده لتفسير دوافع الجزائر في اتخاذ مواقفها السياسية تجاه قضية الصحراء الغربية.

4- عامل المصلحة الاقتصادية والموقع الجيوسياسي لإقليم الصحراء الغربية: هناك من يركز على عامل المصلحة الاقتصادية كسب رئيسي لتفسير توتر العلاقات الجزائرية المغربية ومحاولات تحسينها، فالصحراء الغربية في حد ذاتها منطقة شديدة الغنى بالثروات الطبيعية مما جعل النزاع حول الإقليم يأخذ الاتجاه التصاعدي بين الدول المجاورة للإقليم، ومن ثمة فإن الجزائر كانت لها أهداف اقتصادية في المنطقة تمثلت أساسا في:

---

[1] مصطفى صايج، تطور العلاقات الجزائرية المغربية 1962- 2000، دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية، مرجع سابق، ص 103.

– الجزائر ترغب بإنشاء خط مباشر يربط بين تندوف وشاطئ المحيط الأطلسي، عبر خط مستقيم قصير، يَمُر وسط إقليم الصحراء، لنقل خام الحديد الجزائري إلى موانئ تصديرية قريبة بدلا من نقله إلى الشمال عبر طول الأراضي الجزائرية وصولا إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط، وقد جاء الرد الرسمي الجزائري على أصحاب المتحدثين عن الأطماع المزعومة للجزائر بأنها تبحث عن ممر عبر الصحراء الغربية ليصلها بالمحيط الأطلسي، يتناسون بأن الجزائر بلد بحري، ونشاطه الاقتصادي عبر المواصلات البحرية معروف، وليست هناك مسافة بعيد بين وهران أو الغزوات وبين جبل طارق تبعدنا عن الأطلسي[1].

رابعا: الأهمية الجيوسياسية للصحراء الغربية بالنسبة للجزائر.

وتتمثل أساسا في البحث عن واجهة لصحراء الجزائر عبر الأطلسي، فالجزائر وبموقعها في قلب إفريقيا، كانت بحاجة إلى واجهة ثانية بحرية تطل على الأطلسي لتحييد تطويق المغرب لها. على طول حدودها الغربية، إضافة إلى البحث عن موانئ لتسويق معادن غار جبيلات ومن ثمة فإن من بين أهداف الجزائر في إقليم الصحراء ألّا تحكم دولة معادية لها سيطرتها على الإقليم، لأن ذلك يعني حصارها داخل إفريقيا دون أن يكون لها منفذ بحري على المحيط الأطلنطي، فالصحراء هي معبرها إلى مياهه.

– إذن هناك عوامل متنوعة كانت وراء دعم الجزائر للبوليزاريو في مواجهة المملكة المغربية هذه العوامل ذات أبعاد مختلفة نوجزها عموما في:

أمنية: لحماية السيادة الإقليمية ودعم الأمن الوطني.

سياسة: للحفاظ على توازن القوى في المنطقة.

إيديولوجية: للدفاع عن الإيديولوجية التحررية كأحد أهم المبادئ في السياسة الخارجية الجزائرية.

اقتصادية وجيوسياسية: عامل المصلحة الاقتصادية في الإقليم ذو الأهمية الجيوسياسية بموقعه وامتداده على طول المحيط الأطلنطي 1500 كلم.

---

[1] المرجع نفسه، ص 105.

– فنجد أنه يطغى على هذه الأهداف فئة: الأهداف التي تخدم المصالح القومية أو الذاتية للدول Goals Of National Self– Interest المتمثلة في:

الأهداف الأمنية، السياسية، الاقتصادية والجيوسياسية، بينما فئة الأهداف القومية ذات النزعة المثالية Goals Of National Idealism فتمثلت في الأهداف الإيديولوجية من خلال المطالبة بتقرير المصير للشعب الصحراوي لدعم مبدأ مساندة الحركات التحررية.

خامسا: الوسائل الجزائرية في الصحراء الغربية.

هناك رؤيتين متناقضتين بين الطرف الجزائري والمغربي، فالأولى تساند قيام دولة صحراوية مستقلة، بينما الثانية تريد إدماج إقليم الصحراء الغربية إلى أراضيها وهو ما جعل كل طرف يسخر إمكانياته المادية والمعنوية لتحقيق أهدافه في المنطقة ويمكن أن نحدد الوسائل التي استخدمتها الجزائر وذلك من خلال مستويين: المستوى السياسي والدبلوماسي، والمستوى العسكري[1].

1– المستوى السياسي والدبلوماسي: وذلك من خلال:

– دعم ملف الصحراء الغربية في المنظمات الدولية ودفع المغرب لقبول إجراء الاستفتاء بعدما طرح الحسن الثاني مبادرة نيروبي 1981، حيث تم التراجع عن موقفه السابق الذي يرمي أن ملف الصحراء الغربية قد تم حله نهائيا في قمة مدريد الثلاثية.

– كما أن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، تم قبول عضويتها في منظمة الوحدة الإفريقية في القمة العشرين نوفمبر 1984، مما أدى إلى انسحاب المغرب من المنظمة ووصل الاعتراف الدولي بالجمهورية الصحراوية إلى غاية 1995 أكثر من 70 دولة، وقد كان للتحركات الدبلوماسية الجزائرية على المستويين الإقليمي والدولي دور في تطوير ملف قضية الصحراء الغربية ويمكن إظهار ذلك من خلال النقاط التالية:

---

[1] مصطفى الخلفي، "أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية"، تم تصفح الموقع يوم: 05 ماي 2016، الساعة: 13:30 في: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/09d2f2cc-a1e7-4681-9c2e-d92da5e12078 .

أ- الدخول في علاقات تحالف مع الدول المهتمة والمعنية بقضية الصحراء الغربية: وهذه الوسيلة كانت تهدف إلى دعم ومساندة دولة صحراوية مستقلة وذلك من خلال:

- التحالف الجزائري- الليبي بعد اتفاقية مدريد الثلاثية: فعندما أعلن الملك الحسن الثاني إقامة مسيرة خضراء باتجاه مدينة العيون، عاصمة الإقليم طالب القذافي بمشاركته في المسيرة ضد الاحتلال الإسباني، غير أن المغرب رفضت ذلك بسبب التأثيرات السياسية التي خلقها القذافي في المنطقة، لأن المغرب وضع في حساباته حلم القذافي في إقامة الولايات المتحدة الصحراوية، وكذا مساندته المادية والمعنوية للبوليزاريو، وعلى هذا الأساس أبعد المغرب أي تحالف مستقبلي مع نظام القذافي الذي له أطماع سياسية في المنطقة، وهنا ومن الطبيعي أن يكون "عدو العدو صديق" فالجزائر التي وضعت أهداف سياسية وجيوسياسية لمواجهة المغرب الذي يريد أن يزعزع الاستقرار في المنطقة وجدت في نظام القذافي الحليف الطبيعي بمساندته المادية والمعنوية للبوليزاريو[1].

- وقد تجسد التحالف الجزائري- الليبي أساسا في تقديم الدعم المالي وتدريب الجيش الصحراوي وإمداده بالإمكانيات المادية واللوجيستيكية لمواجهة المغرب.

فإذا كانت مظاهر التحالف واضحة، فإن الأهداف تختلف بين الجزائر وليبيا في دعمهما للبوليزاريو، فالجزائر تدعم قيام دولة صحراوية مستقلة لأسباب أمنية، سياسية، جيوسياسية واقتصادية. بينهما ليبيا كانت تحلم في إنشاء الولايات المتحدة الصحراوية، تجمع موريتانيا وكذلك لأسباب جيوسياسية منها: محاصرة قوى إقليمية كبرى لليبيا على حدودها، مصر على الحدود الشرقية، الجزائر على الحدود الغربية، لذلك فإن النظام الليبي كانت له أطماع في لعب دور سياسي هام في الجنوب، التشاد، النيجر، مالي، موريتانيا والصحراء الغربية، ولهذه الأسباب لم يكن النظام الليبي متحمس للاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية إلى 1980، رغم الدعم المادي الذي كان يقدمه للبوايزاريو، غير أن التحالف الجزائري الليبي

[1] الموقع نفسه.

قد عرف التصدع بعد تغيير الموقف الليبي تجاه قضية الصحراء الغربية وانضمامها إلى المغرب (تحالف مغربي- ليبي بموجب اتفاقية وجدة 1984) وبقي الصراع الجزائري المغربي الشيء الثابت وسط دوامة فك وإعادة تركيب التحالفات بين أعضاء المنطقة، كونها بؤرة للنزاع في المغرب العربي كله.

- التحالف الجزائري-التونسي- الموريتاني: معاهدة الإخاء والوفاق في مارس 1983 رغم أنه لم تكن لتونس أية نوايا عدائية تجاه المغرب، حيث لجأت إلى التوقيع على معاهدة الإخاء والوفاق مع الجزائر، لأسباب منها: الخطر الليبي على تونس، حيث اتهمته عدة مرات بتشجيع الاضطرابات الداخلية، ولجأت تونس إلى عدة إجراءات أمنية تمثلت أساسا في تحويل جزء من الأموال المخصصة للأغراض التنموية إلى ميزانية الدفاع وهذا ما يفسر رفض كل من تونس والجزائر انضمام ليبيا للمعاهدة، بعدما تم قبول انضمام موريتانيا في ديسمبر 1983.

ج- الدعم الدبلوماسي الجزائري للجمهورية العربية الصحراوية:

بعد اتفاقية مدريد الثلاثية في نوفمبر 1975، جعلت الجزائر من قضية الصحراء الغربية أهم محور لتحركها الدبلوماسي في إفريقيا والعالم الثالث، هدفها طرح ملف الصحراء الغربية في المنظمات الدولية، ووضع حد لاتفاقية مدريد، حيث كانت الجزائر من بين البلدان الأولى التي اعترفت بالجمهورية الصحراوية في 06 مارس 1976 بعدما تم إعلان جبهة البوليزاريو عن تشكيل حكومة صحراوية في نفس اليوم مما أدى إلى قطع المغرب وموريتانيا علاقتهما الدبلوماسية مع الجزائر بسبب اعترافها بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية[1].

وأصبحت المواجهة الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب إحدى الوسائل الهامة لتحقيق أهدافها في الصحراء الغربية وذلك من خلال المواقف التالية:

- إبداء رأيها الاستشاري قبل الانسحاب الإسباني أمام محكمة العدل الدولية حول السؤالين الآتيين: هل كانت الصحراء الغربية "وادي الذهب والساقية الحمراء" أرضا بدون صاحب عندما

[1] مصطفى صايح، تطور العلاقات الجزائرية المغربية 1962- 2000، دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية، مرجع سابق، ص 115.

احتلتها إسبانيا؟ ماذا كانت العلاقات القانونية القائمة من جهة والمملكة المغربية وجمهورية موريتانيا؟ حيث قدمت الجزائر طروحات تبطل إدعاءات المغرب كما طالبت بحق اللجوء إلى استفتاء حق تقرير المصير.

– اتفاق مدريد الثلاثي، يعد تجاوزاً لتشاور البلدان المجاورة الثلاثة للصحراء الغربية وهي: المغرب، الجزائر، وموريتانيا.

ويمكن أن نميز أهداف الدبلوماسية الجزائرية على المستوى القاري "منظمة الوحدة الإفريقية" والأممي "منظمة الأمم المتحدة" من خلال النقاط التالية:

– على المستوى الإفريقي، كان يتمثل في قبول عضوية البوليزاريو داخل منظمة الوحدة الإفريقية ومن ثمة الدفاع عن مبدأ الاستفتاء في الصحراء الغربية، وبعد تفكيك التحالف المغربي الموريتاني رسميا منذ اتفاق الجزائر "بين البوليزاريو وموريتانيا في أوت 1979 انتقلت الجزائر إلى المرحلة الثانية في تحركها الدبلوماسي، أي من دفع منظمة الوحدة الإفريقية للاعتراف بالجمهورية الصحراوية إلى دفع المغرب للمفاوضات المباشرة مع البوليزاريو.

– أما داخل منظمة الأمم المتحدة، فالجزائر منذ 1979 كان نشاطها هاما داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث استطاعت أن تدفع بالقرارات المطروحة داخل منظمة الوحدة الإفريقية لكي تتبناها الجمعية العامة وبالأغلبية حيث حققت أهدافها المتمثلة في الاعتراف بالبوليزاريو للوصول إلى حل نهائي وعادل للقضية، ضرورة إجراء استفتاء عام لتقرير مصير الشعب الصحراوي[1].

2– المستوى العسكري:

– رغم أنه كلا من المغرب والجزائر كانتا حريصتين على ألا تدخلا في حرب شاملة في الصحراء الغربية خلال الفترة الممتدة من 1975– 1995 إلا أن الحرب بين البلدين كانت في كل مرة قريبة الوقوع، وفي وسط هذه الظروف المشحونة بالتوترات، كانت العلاقات الجزائرية– المغربية تعرف بنوع من الحرب الباردة، من وسائلها نجد، بناء التحالفات وإعادة فكها، الدعاية

[1] المرجع نفسه، ص 116.

الإعلامية، السباق نحو التسلح، فمن خلال الدعم الجزائري للبوليزاريو كانت المواجهة بين الجزائر والمغرب تتصاعد على المستوى العسكري ومن بين مظاهرها نجد:

– تنمية قدرات الدولة من القوة، حيث بدأ الجيش الوطني الشعبي في برنامجه لتحديث قواته منذ أزمة الصحراء الغربية، أي منذ احتمال قيام نزاع على الحدود.

– زيادة التسلح ونسبة النفقات العسكرية، حيث لجأت الجزائر إلى وضع برنامج لتحديث الوحدات العسكرية للاستعداد لأية حرب محتملة في الصحراء الغربية مما أدى إلى الدخول في سياق التسلح بين المغرب والجزائر، والذي عرف تصاعداً كبيراً في القارة الإفريقية[1].

موقف موريتانيا من قضية الصحراء الغربية:

– يقوم الموقف المغربي الموريتاني من هذه القضية على أسس تاريخية تمثل في أن هذه المجموعة التي تسمى البيضان وهي قبائل تعمر في موريتانيا والصحراء الغربية حيث تحكمهما نفس الثقافة واللغة، كما أن نمط الحياة في هذه الأرض واحد، لذلك كان المختار ولد دادة مستحضراً في ذهنه هذه الوحدة الترابية لأرض البيضان، أما الأساس الثاني فهو الأساس السياسي حيث ظل هذا الإقليم تاريخيا جزءاً من موريتانيا، ولم يتم الفصل بينهما إلا سنة 1900 حيث تقاسمت فرنسا وإسبانيا المنطقة، فأخذت إسبانيا الصحراء الغربية وكانت موريتانيا لفرنسا دون ترسيم حدودهما، ومما أثار نزاع موريتاني مغربي حول هذا الإقليم، مما دفعهما للجوء إلى محكمة العدل الدولية، وقدم كل طرف حججه وفي النهاية حكمت بأنها أرض موريتانية، لكن المغرب كان له ولاء بعض قبائل شمال الصحراء، إلا أن بعض القبائل الصحراوية أكدت في مؤتمر طرابلس 1975 من هلال الولي مصطفى انتماء الصحراويين للمجموعة الموريتانية لذلك حين قررت إسبانيا الخروج من الصحراء أطلعت الحكومة الموريتانية.

وفي خضم هذه الأحداث والتفاعلات جاءت اتفاقية مدريد في نوفمبر 1975 التي تقر مسؤولية الأطراف الثلاثة المغرب، موريتانيا، إسبانيا في إدارة شؤون الإقليم تحت إشراف الأمم

[1] المرجع نفسه، ص 120.

المتحدة، لكن الملك المغربي اغتنم فرصة انشغال إسبانيا بأوضاعها، ونظم المسيرة الخضراء واحتل الصحراء الغربية فانسحبت إسبانيا من هذه القضية، وبقيت المغرب وموريتانيا ودخل البلدان في مفاوضات وقد بذلت الدبلوماسية الموريتانية جهوداً كبيراً من أجل الاتفاق على تقسيم الصحراء بين البلدين وهو ما غير الأمور بشكل كامل، حيث أن دخول موريتانيا الصراع حول الصحراء الغربية وتحالفها مع المغرب من أجل تقسيم الإقليم بين الطرفين جاء كتكتيك سياسي من أجل درء الأطماع المغربية على أراضيها، خاصة بعد أن أكد بعض ممثلي حزب الاستقلال المغربي أحقيتهم المزعومة على الصحراء الغربية[1].

لكن هذه الحماية الموريتانية لأراضيها يراها الشعب الصحراوي أنها كانت على حسابه، مما ولد توثرا كبيرا، كما لم ترضى الجزائر بهذا التقسيم فوقفت في صف جبهة البوليزاريو وأعانتهم بالسلاح من أجل الدفاع على أراضيهم، وفوجئت موريتانيا بتحول الصحراويين الذين تعتبرهم جزءاً من شعبها وقبائلها إلى أعداء وقيامهم بضرب بعض المواقع الموريتانية. ودخلت هذه الأخيرة حرب الصحراء ووقفت إلى جانب المغرب أما البوليزاريو فدعمتهم الجزائر، ولقد تكبدت موريتانيا خسائر سياسية واقتصادية، فأجبرت على الانسحاب من الأراضي الصحراوية، لكن بعد انقلاب 1978 والإطاحة بالرئيس مختار ولد دادة أعلن قائد الانقلاب مصطفى ولد السالك سنة 1979 على توقيع اتفاقية سلام مع الصحراويين وتخلي موريتانيا على حقوقها والانسحاب تماماً من المنطقة، فأعلن الحياد في هذه القضية. واعتبر بعض السياسيين الموريتانيين انسحاب موريتانيا من القضية هو هدر للمكتسبات الإستراتيجية لهم، لكن قائد الانقلاب قال بأن القرار كان واقعياً يهدف لخدمة السيادة الوطنية والحفاظ على تماسك المواطنين.

لكن بالرغم من إعلانها الحياد بقيت تواجه مأزقا حقيقيا يتمثل في إشكالية التوازن بين المغرب والجزائر، فالأول يريد أن تكون موريتانيا في دائرة مواقفها لترجيح كفتها في هذه القضية

---

[1] أيوب السايح المبارك، "اللاستقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي"، (رسالة ماجستير في العلوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم سياسية، قسم العلوم سياسية، جامعة باتنة، 2010)، ص- ص 136- 140.

والجزائر لا تريدها أن تخرج عن خانة المساندين لجبهة البوليزاريو، أما موريتانيا لا تريد لا هذا ولا ذاك وإنما تسعى لموقف يكون نابعاً من إرادة الشعب الموريتاني يصون سيادته ويحمي حقوق الصحراويين ويرضي الجزائر والمغرب، لكن موقفا من هذا النمط يحتاج إلى الكثير من المرونة السياسية والحنكة الدبلوماسية، فمنذ إعلان موريتانيا انسحابها من هذه القضية إلا أن موقفها لا يزال يتسم بالكثير من التذبذب وعدم الاستقرار. حيث أشار الرئيس الموريتاني في لقاء خاص به في مجلة "جون أفريك" في 2006 عندما سئل عن موقف بلاده من النزاع الصحراوي حيث أجاب: "يتلخص موقفنا في التشبث باحترام الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ونحن تواقون إلى حل عادل لنزاع طال أمده يؤثر علينا وعلى المنطقة برمتها.

في حين كان موقف حزب تكتل القوى الديمقراطي الموريتاني المعارض الذي عبر عن دعمه لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، كان حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية كان قد عبر رئيسه محمد جميل ولد منصور، "تمسك حزبه بالحياد والاعتدال بين أطراف القضية كما أكد رئيس البرلمان الموريتاني مسعود ولد بلخير عن موقف موريتانيا الثابت الذي لخصه في التمسك بالشرعية الدولية وحث الأطراف على التفاوض، وبعد انتخاب محمد ولد عبد العزيز رئيسا لموريتانيا وتعيينه لأول وزيرة خارجية عربية الناها بنت مكناس تساءل البعض هل ستبقى موريتانيا على حيادها في قضية الصحراء الغربية بعد سنوات من تحفظها على توازن مواقفها اتجاه أطراف النزاع، كما أن هذا الحياد فرض على المجتمع الدولي إشراك موريتانيا في كافة مراحل مسار التسوية الذي ترعاه الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل لهذه القضية، حيث شاركت في الجولة الأولى ما بين 18 و19 جويلية 2007 في نيويورك، حيث تم استدعائها رفقة الجزائر، بوصفهما دولتي الجوار، كما حضرت الجولة الثانية 10 أوت 2007 و25 جانفي 2008 وقد أعلنت أنها تدعم جهود الأمم المتحدة لإنهاء الصراع وأنها تؤيد حل توافقي يوافق عليه الطرفان، كما أكدت عن رغبتها في تحقيق الاستقرار بالمنطقة[1].

[1] المرجع نفسه، ص 144.

– إذن يمكن تلخيص الموقف الموريتاني المتغير حول النزاع في الصحراء الغربية حيث أنها كانت تنادي بمبدأ موريتانية الصحراء.

إلى مبدأ التقسيم مع المغرب في أواسط السبعينيات مروراً، بمبدأ تقرير المصير مجددا للصحراويين انتهاءاً بلا علاقة لموريتانيا بما يجري في الإقليم.

موقف إسبانيا من القضية الصحراوية:

إسبانيا هي الدولة المستعمرة وصاحبة السلطة الإدارية على الإقليم، وموقفها المتعلق بتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية قد تطور عبر السنوات، حسب دستور 1961 والمرسوم رقم 3349، والمبدأ الإسباني هو اعتبار الإقليم تابعا للسيادة الإسبانية على غرار أقاليم إفريقيا، غير أنه حدث توجه جديد في السياسة الإسبانية، ففي بيان صدر يوم 20 فيفري 1973 طالبت الجماعة[*] من الجنرال فرانكو التأكيد على أن شعب الصحراء الغربية هو الوحيد المؤهل لتقرير المصير وتحديد مستقبله بعيدا عن أي تدخل، أو ضغوط خارجية، جاء الرد من طرف فرانكو بتاريخ 21 سبتمبر 1973 ووجه للجماعة مؤشرات تفيد بأن الحكومة الإسبانية منهمكة في كيفية تطوير وتسيير شعب الصحراء الغربية لشؤونه الداخلية والبقاء تحت الإدارة الإسبانية، وأن الصحراويين سيحددون ويختارون مستقبلهم بكل حرية، وفي 1974 أعلنت إسبانيا بأنها ستحدد وضعاً سياسيا جديدا لإقليم الصحراء الغربية وإجراء الاستفتاء حول تقرير مصير الشعب، تحت مراقبة منظمة الأمم المتحدة وذلك خلال الستة أشهر الأولى من سنة 1975، لكن بسبب الاحتجاجات والضغوط المغربية لم يتم إجراء هذا الاستفتاء، وتغير موقف إسبانيا نتيجة الضغوطات عليها كدولة مستعمرة، سواءً من طرف الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة عدم الانحياز وأخيرا من طرف الدول المعنية بالمشكلة في سياستها التنسيقية والتعاونية من أجل الإسراع في تصفية استعمار الإقليم[1].

تغير موقف الحكومة الإسبانية من مبدأ حق تقرير المصير حيث:

---

[*] الجماعة: هي تسمية الجمعية العمومية للصحراء الغربية، "مجلس عمومي يتكون من 32 عضوا له اختصاصات محدودة.

[1] مصطفى صايج، "تطور العلاقات الجزائرية المغربية 1962– 2000 دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية"، مرجع سابق، ص 105.

أ. أيدت إسبانيا حق تقرير المصير لشعب الصحراء، مؤكدة أن أساس إنهاء الاستعمار في الصحراء هو ممارسة السكان لهذا الحق.

ب. عندما أيدت الأمم المتحدة تطبيق هذا المبدأ تراجعت بحجة عدم أهلية السكان، وكذلك عدم رغبة زعماء القبائل الصحراوية في التعجيل بالتنفيذ.

ج. عندما تعاونت إسبانيا مع الجماعة الصحراوية، وضمنت أن مصالحها ستتحقق عبرها عملت على بناء تنظيم سياسي صحراوي بهدف منحه الاستقلال.

د. عندما تقاسمت موريتانيا والمغرب الإقليم، تراجعت إسبانيا عن فكرة الاستفتاء، على أن تمنح الإقليم حكماً ذاتياً، والشروع في بناء دولة للحفاظ على مصالحها بالإقليم[1].

مواقف بعض الهيئات الإقليمية والدولية من القضية:

لم تكن الهيئات الإقليمية (الوحدة الإفريقية سابقا والإتحاد حاليا) والدولية (الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي) بمنأى عن القضية الصحراوية، حيث أصدرت العديد من القرارات بغية التوصل إلى حل سلمي وعادل للقضية تمهيدا لمخطط السلام الذي تسعى إليه هذه الهيئات، ففي ظل بيئة دولية فوضوية، عملت على توفير آليات فعالة تمكن من تحسين العلاقات بين الدول وذلك عن طريق التعاون وتجنب الدخول في صراعات، وتستند في عملها على عدد من الوسائل والآليات من أجل تفادي مظاهر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وهو ما أكدت عليه منظمة الأمم المتحدة في ميثاقها ذلك أن الفصل السادس خصص لحل النزاعات سلميا وهو ما نصت عليه المادة (33) من الفقرة (01) "يجب على أطراف النزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ الأمن والسلم الدوليين للخطر أن يلتمسوا بادئ ذي بدء طريق المفاوضات

[1] موسوعة مقاتل من الصحراء، مشكلة الصحراء الغربية (البوليزاريو)، تم تصفح الموقع يوم 21/ 04/ 2016، الساعة: 10:15، في: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Polesario/sec19.doc_cvt.htm .

والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل التي يقع عليها اختيارها[1].

وتقوم المنظمة على مجموعة من المبادئ نذكر منها:

– المساواة في السيادة بين الدول كبيرها وصغيرها.

– إلزام جميع الدول باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

– منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها عند نيل الاستقلال السياسي لأية دولة.

– أن تتمتع جميع الشعوب بحق تقرير مصيرها ويقوم **هذا المفهوم على قواعد** منها[2]:

* لا يجوز اعتبار تخلف الإقليم في الميدان السياسي والاقتصادي والثقافي حجة لعدم منحه الاستقلال، فيجب منح الدول مهما كان وضعها حق تقرير مصيره.

* أن خضوع الشعوب للاستعباد أو السيطرة أو الاستغلال يعد إنكارا لحقوق الإنسان ويتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة ويهدد الأمن والسلم الدوليين[3].

* حق الشعوب المستعمرة أن تتحرر وتحكم نفسها بنفسها وأن تختار شكل النظام الذي تراه ملائما.

* أن إلحاق أو ضم جزء من دولة إلى دولة أخرى يجب أن يكون عن طريق الاستفتاء من قبل سكان ذلك الإقليم[4].

---

[1] ياسين طرشي، "إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام في فترة ما بعد الحرب الباردة، دراسة حالتي كوسوفو والسودان"، (رسالة ماجستير في العلوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم سياسية، قسم العلوم سياسية، جامعة باتنة، 2008– 2009)، ص– ص 64– 75.

[2] غازي حسين صباريني، الوجيز في مبادئ القانون الدولي العام، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1، 2004)، ص 35.

[3] سهيل حسين الفتلاوي وغالب عواد حوامدة، القانون الدولي العام حقوق الدول وواجباتها– الإقليم– المنازعات الدولية– الدبلوماسية، (عمان: دار الثقافة للتصميم والإنتاج، ط 2، 2009)، ص 29.

[4] سهيل حسين الفتلاوي، الأمم المتحدة الإنجازات والاتفاقات، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، 2011)، ص 91.

والملاحظ: أن ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة لا يتنافى مع مبادئ الهيئات الأخرى، إلا أنه يمكن القول أن الخلاف يكمن في أهداف وتوجهات موقف كل طرف من القضية بما يتماشى والإستراتيجية المتبعة في إدارة وتسوية هذا النزاع.

وهذا ما سيتم التفصيل فيه أكثر في الجدول التالي من خلال إبراز موقف كل من منظمة الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي وكذلك منظمة الوحدة الإفريقية سابقا والإتحاد حاليا وأهم المبادرات والقرارات التي أصدرت من أجل حل وتسوية النزاع المغربي الصحراوي.

موقف الأمم المتحدة	أهم المبادرات والقرارات
- العمل على إدارة وتسوية النزاع من خلال عملية المفاوضات المباشرة بين كل من المغرب والبوليزاريو كطرفين معنيين بالنزاع والجزائر وموريتانيا كطرفين ملاحظين إلى	- **المينورسو**(*) **ومخطط التسوية:** فترة الأمين العام بريس دي كويلار في 30 أوت 1988. - بروز فكرة الطريق الثالث التي تنص على اقتراح الحكم الذاتي كبديل عن اختياري الاستقلال والاندماج للمغرب. - محاولة تطبيق وقف إطلاق النار في 1991/09/06 من قبل المينورسو وفشلها في تحقيق ذلك نظرا للخروقات التي تمت من قبل المغرب والبوليزاريو رغم تقبلهما للمشروع في البداية لوقف إطلاق النار، وتحديد هوية المشاركين في الاستفتاء من القبائل الصحراوية. - إنشاء المينورسو "Munorso"- وهي بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء بالصحراء الغربية، كظاهرة جديدة تزامنت مع نهاية الحرب الباردة، ولم يكن في ميثاق المنظمة بند يشير لإنشاء مثل هاته اللجان، التي تهدف للحفاظ

(*) المينورسو Munorso: هي بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. أنشأت بتاريخ 30 أوت 1988 بقرار من مجلس الأمن الدولي يحمل الرقم 690/ 1991 وطبقا لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم (22464) وتنقسم البعثة إلى ثلاثة مكونات وحدة مدنية وأخرى عسكرية ووحدة مدنية، يتكون طاقمها من 250 إلى 450 شخصا ما بين مراقب عسكري وشرطي مدني، مقرها مدينة العيون بالصحراء.

طاولة المفاوضات برعاية أممية، أو عن طريق مفاوضات غير مباشرة من خلال إرسال المبعوثون الأمميون للدول المعنية بالنزاع لعرض مقترحاتهم. – العمل على إيجاد حل عادل ومقبول للقضية الصحراوية	على السلم والأمن الدوليين في مناطق النزاع، وأعطى بطرس غالي لهذه اللجان صفة أجندة من أجل السلام، وهي تشكل من بعثتين عسكرية متواجدة على جهتي طرفي النزاع يقودها أكثر من 320 ضابط حسب إحصائيات 2000، وبعثة مدنية تتكلف بالتحقيق في الهوية والعمل على إعادة اللاجئين[1]. – أفريل 1991 إقرار مجلس الأمن مجموعة من النقاط: فترة انتقالية – وقف إطلاق النار– تبادل الأسرى– تقليص عدد القوات العسكرية لطرفي النزاع– تحديد هوية المصوتين في الاستفتاء وعودة اللاجئين المؤهلين للتصويت، وكل هذا حسب اللائحة 690. – فشل مهمة المينورسو وظهور مجموعة من العراقيل منها: الرفض المغربي المفاجئ لإحصاء 1974 بعد أن تم قبوله سابقا– قيامها بخرق وقف إطلاق النار– عرقلة عمل بعثة المينورسو عند محاولتهم الاتصال بسكان الصحراء الغربية المتواجدين في مختلف الأقاليم. – والملاحظ أن المغرب هو من قام بكل هذه العراقيل وهو ما أدى إلى تعقد الموقف أكثر. – **مبادرة بطرس غالي:** 1994 أقنع طرفي النزاع "المغرب وجبهة البوليزاريو" بإجراء المفاوضات ففي 10 مارس 1994 قدم الأمين العام تقريره لمجلس الأمن وعرض فيه ثلاث خيارات: 1– تنظيم الاستفتاء من جانب واحد: وقد أيد المغرب هذا القرار لأنه في صالحه. 2– استمرار مهمة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية وتقريب وجهات

[1] محمد بوبوش، "الاندماج الاقتصادي الإقليمي المغاربي مع الاتحاد الأوروبي"، المجلة العربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 80، 2008، ص 167.

النظر بين الطرفين، مع متابعة أعمال لجنة تحديد الهوية وهذا الخيار تبنته جبهة البوليزاريو، كما تبناه مجلس الأمن في قراره رقم (907).

3- انسحاب قوات المينورسو من الصحراء الغربية، والإبقاء على قوة رمزية تراقب وقف إطلاق النار.

- تعبير الأمين العام بطرس غالي عن استياءه نتيجة عودة الخلاف مجددا بين الطرفين وقد عبر عن ذلك في تقريره الذي قدمه 11 سبتمبر 1955 واقترح خيارات أخرى منها: سحب قوات المينورسو من المنطقة - إجراء استفتاء تقرير المصير خلال سنة.

- جانفي 1996 تغيير الأمين العام لموقفه بشأن سحب قوات البعثة لأن ذلك سيهدد الأمن والسلم في المنطقة وطلب تمديد عمل البعثة لفترة ستة أشهر تمهيدا لتسليم ملف القضية لخليفته كوفي عنان.

- **مبادرة كوفي عنان:** والذي قام بتعيين جيمس بيكر ممثلا شخصيا له وذلك في 1997.

- ترأس بيكر أولى المفاوضات بين طرفي النزاع والتي تبعتها جولات دامت ثلاثة أسابيع في لشبونة ثم لندن ثم لشبونة مجددا واختتمت بعقد مؤثر في معهد بيكر للسياسية العامة في جامعة رايس هيوستن بتكساس من 14-16 سبتمبر 1997.

- توقيع طرفي النزاع على اتفاقية هيوستن وتتضمن: إلزام الطرفين بعملية تحديد الهوية- إعادة السجناء واللاجئين المحتجزين- الامتثال لقواعد السلوك الخاصة بالاستفتاء.

- أن تكون المينورسو السلطة الأساسية للإشراف على عملية الاستفتاء، وقد اتخذ مبدأ واضحا في المفاوضات هو تقديم اقتراحات وأفكار وذلك

حسب النقاط التالية:

– استكمال الجهود السابقة: إتباع السرية التامة وعدم الإعلان عن أية نتيجة حتى نهاية المفاوضات.

– إتباع سياسة الخطوة خطوة، في حال فشل المفاوضات سوف يعلن عن ذلك.

– عودة الخلاف بين طرفي النزاع مجددا مع بداية تطبيق الاتفاق وأساس الخلاف هو مشكلة تحديد الهوية مع نهاية 1999 وبداية سنة 2000 خاصة مع مجيء الملك المغربي محمد السادس[1].

– الخطوة الإيجابية للبوليزاريو لم تتحقق لأن الاستفتاء الذي كان مقرر في 2000 لم يتم.

– **مبادرة الحل الثالث اتفاق الإطار**: 25 جويلية 2000 وتتضمن منح الأقاليم الصحراوية حكما ذاتيا تحت السيادة المغربية لمدة خمسة سنوات وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 1309 يتم بعدها إجراء استفتاء يختار الصحراويون ما بين الاستقلال أو الانضمام للمغرب، ويتضمن الحكم الذاتي منح الصحراويين استقلال ذاتي واسع باستثناء ارتباطهم بالمغرب بالمجال الخارجي والعملة والعلم. وأن تكون الجزائر وموريتانيا شاهدين عليه وكل من فرنسا والولايات المتحدة بمثابة ضامنتين لتقرير التسوية وتنفيذ الاتفاق.

هذا القرار رفضته الجزائر وجبهة البوليزاريو رفضا قاطعا فقد أكد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في عدة مناسبات منذ توليه الحكم إلى اليوم، على تمسك الجزائر بمبدأ حق تقرير المصير أما البوليزاريو فقد رأت فيه

[1] خير الله خير الله، المغرب في عهد محمد السادس ماذا تغير...، (عمان: دار الساقي، ط 1، 2003)، ص 187.

توكيدا للاحتلال، بينما رحبت المغرب بهذا الحل.

– **مبادرة الحل الرابع أو خيار التقسيم:** هو اقتراح آخر لبيكر أطلق عليه الحل الرابع 2002 ويتضمن:

– تقسيم الصحراء بين المغرب والبوليزاريو، حيث تمارس المغرب سيادتها على إقليم الساقية الحمراء وتمارس البوليزاريو سيادتها على وادي الذهب وتذكر بعض المصادر أن الجزائر هي من اقترحت الحل.

– رفض المشروع من قبل المغرب على أساس أنه ينال جزء من السيادة المغربية بينما قبلت البوليزاريو به.

– في جويلية 2003 اتخذ مجلس الأمن قراره رقم 1945 لتمديد صلاحية بعثة المينورسو لغاية أكتوبر 2003 واقترح: إقامة حكم ذاتي لسكان الصحراء لفترة ما بين 04 و05 سنوات مرتبطا بالمغرب من خلال:

* إجراء استفتاء لتحديد مصير سكان الإقليم بعد انقضاء الفترة المذكورة أعلاه.

* دعوة الأطراف المعنية بالأزمة إلى العمل مع الأمم المتحدة باتجاه الموافقة على خطة السلام.

* دعوة البوليزاريو إلى إطلاق سراح ما تبقى لديها من المحتجزين المغاربة تنفيذا للقانون الإنساني الدولي.

– تم رفض مقترح الحل الوسط من قبل الجزائر والبوليزاريو لأنه لا يلبي طموحات سكان الصحراء بالاستقلال كما رفضه المغرب لأنه يتعارض مع مبدأ سيادتها.

– تقديم جيمس بيكر استقالته 06 نوفمبر 2004 من تولي قضية الصحراء الغربية بصفته مبعوثا شخصيا للأمين العام، وفي أكتوبر عين الأمين العام

بيتر فان فالسوم مندوبا خاصا له للإشراف على العملية السياسية للنزاع الصحراوي.

– في أفريل 2008 تقديم كل من المغرب والبوليزاريو كل على حدة بخطة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بن كي مون وتتضمن الخطة المغربية منح سكان الصحراء حكما ذاتيا في إطار السيادة المغربية أمّا البوليزاريو أكدت على تمسكها بإجراء استفتاء شعبي لتقرير مصير الصحراء ومستقبلها كحل وحيد لحل النزاع.

– 2008 عقدت بمنهاست "ضواحي مدينة نيويورك" أربع جولات من المفاوضات بين المغرب والبوليزاريو لكنها مل تقضي إلى حل نتيجة تعنت مل طرف وتشبثه بموقفه، بل هددت البوليزاريو بالعودة إلى الكفاح المسلح إذا ما رفضت المغرب إجراء الاستفتاء بشكل رسمي.

– استقالة بيتر فان فالسوم 2008 وتعيين بان كي مون الدبلوماسي الأمريكي كريستوفر روس كوسيط أممي في القضية، لكنه لم يتقدم كثيرا حتى دخل في أزمة ثقة مع حكومة المغرب، التي أفرزها الربيع العربي بل ومحاولة المغرب 2012 عزله بسبب ما اعتبره تحيزا إلى مطالب جبهة البوليزاريو، خاصة عند تركيزه على انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي الصحراوية، ومطالبة مجلس الأمن بدراسة القضية.

– تهديد المغرب بسحب القضية من السيد روس، واضطرار بان كي مون للتدخل والإبقاء على روس في منصبه.

– دعوة روس في النزاع للتعامل مع القضية بجدية[1].

[1] ديدي ولد السالك، مشاريع التسوية والحلول الممكنة لقضية الصحراء الغربية، ورقة مقدمة لندوة "تأثير قضية الصحراء الغربية على مسار البناء المغاربي"، المركز المغاربي للدراسات الإستراتيجية، 17 فيفري 2008.

موقف الإتحاد الأوروبي	أهم المبادرات والقرارات المتخذة
– العمل على إيجاد تسوية عادلة ونهائية للنزاع المغربي الصحراوي. – دعم الإتحاد لمبادرات تعزيز عملية السلام في المنطقة. – دعم وتأييد الشعب الصحراوي في تقرير مصيره. – إدانة كل الأعمال التي تمس الصحراويين والتي يقوم على انتهاك حقوقهم. – دعم وتأييد الإتحاد الاقتراح المغربي لفكرة الحكم الذاتي واعتبارها	**– من الناحية الإنسانية:** – إدانة أعمال القمع التي تقوم بها القوات الأمينة المغربية، تجاه النشطاء السياسيين والمؤيدين لحق تقرير المصير، والممارسات اللاأخلاقية تجاه الصحفيين ومنعهم من إظهار الحقائق. – عبر الإتحاد عن انشغاله حيال وضعية حقوق الإنسان في الإقليم وفيما يخص أهم قراراته المتعلقة بحقوق الإنسان نجد قرار هيلنسكي 1975 حيث نجد أن المبدأين الأول والتاسع يؤكدان على احترام حقوق الإنسان والحريات العامة له بما في ذلك حرية التفكير، الدين، الاعتقاد، والمبدأ الثامن يؤكد على تساوي وعدالة الحقوق وحق تقرير المصير، وهو ما يتماشى مع القضية الصحراوية. – تأكيد الإتحاد في تقريره السنوي حول حقوق الإنسان والديمقراطية 2014 على الظروف المأساوية السائدة في السجون المغربية وممارسات التعذيب ضد السجناء. **من الناحية السياسية:** المطالبة باستئناف المفاوضات بين طرفي النزاع بغية التوصل لحل سياسي مقبول وعادل للكل. ومن جهة أخرى الإتحاد تربطه علاقات وثيقة مع المغرب لاسيما مع فرنسا ففي سنة 2008 تم التصويت على رفع درجة الشراكة مع المغرب في إطار سياسية الجوار الأوروبية. – دعوة المغرب إلى كفالة حرية تكوين الجمعيات والتجمع في الصحراء الغربية.

الخيار المناسب والحاسم للقضية بالنظر إلى لعبة المصالح التي تربط الإتحاد بالمغرب فإنه يمثل الحليف الأول لها وأنه يدعم أي قرار تختاره المملكة المغربية.	– دعوة قوات السلطات المغربية إلى ضبط النفس عند النظر في اللجوء إلى القوة. – فرنسا هي الطرف الأكثر دعما وتأييدا لخطة الحكم الذاتي كأساس للمفاوضات وهو ما أكده الرئيس ساركوزي أمام البرلمان المغربي في 23 أكتوبر 2007 أنها خطة جدية وموثوقة كأساس للمفاوضات. – نادرا ما تنتقد فرنسا علنا انتهاك المغرب لحقوق الإنسان بل على العكس من ذلك دائما تشيد بالتقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان في المملكة[1]. – ويتوقف دور الإتحاد في قضية الصحراء الغربية من خلال تقاريره التي تتبنى إستراتيجية أمنية تهدف إلى تحقيق الأمن الإنساني من خلال مبررات أخلاقية، تهدف إلى نشر قوات في المنطقة تحول دون استمرار انتهاكات حقوق الصحراويين بغية المساعدة في حماية المدنيين.
– أما الموقف الفرنسي من النزاع يتميز بالثبات على دعم الطروحات المغربية ومنه الحرص على إدارة موازين القوى في المنطقة بالشكل الذي لا يسمح ببروز قوة	– من الناحية القانونية الإتحاد كمنظمة عليه التزام قانوني بالعمل على تحقيق الأمن الإنساني في أنحاء العالم عموما والصحراء الغربية خصوصا المادة (55) من ميثاق الأمم المتحدة نصت على وجود التزام على الدول بالعمل على الاحترام العالمي لحقوق الأفراد كما نصت المادة (04) من الدستور الأوروبي "على أن الإتحاد عليه العمل على تحقيق الأمن والسلم الدوليين[2].

[1] تقرير حقوق الإنسان، حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للاجئين، ديسمبر 2008، ص 30 تم تصفح الموقع يوم: 18/ 04/ 2016 على الساعة: 18:30 في: http://www.hrw.org.

[2] خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، 2009)، ص 159.

إستراتيجية منفردة أو متكتلة في المنطقة تهدد مصالحها.	– تقديم فرنسا الدعم الدبلوماسي والعسكري للمغرب الأقصى من أجل ترجيح الكفة واختلال موازين قوى النزاع لصالح المغرب على الرغم من حيادها الرسمي إزاء نزاع الصحراء الغربية[1].

موقف الوحدة الإفريقية سابقا	**أهم المبادرات والقرارات المتخذة**
– العمل على تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال. – السعي لإيجاد حل توافقي وتصالحي بين طرفي النزاع. – السعي إلى تقريب وجهات النظر بين الطرفين.	لعبت المنظمة دوراً كبيرا في: – تصفية الاستعمار من القارة الإفريقية منذ تأسيسها ومعالجة مختلف النزاعات المتعلقة بمشاكل الحدود. – تأكيدها على مبدأ تقرير المصير ومكافحة الاستعمار والذي جاء واضحا في المادة (02/ فقرة د) من الميثاق والذي ينص على أن القضاء على الاستعمار بجميع أشكاله في القارة. وتقوية وحدة وتضامن الدول الإفريقية، الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها، دعم التعاون الدولي مع الأخذ في عين الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان كما نصت المادة (03) وتحقيقا للأغراض المبينة في المادة (02) على المبادئ التالي: – المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء– عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول– احترام سيادة كل دولة– التسوية السلمية للمنازعات– التحرير الشامل للأراضي الإفريقية التي لم تستغل بعد[1].

[1] بيرم فاطمة، "أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، (رسالة ماجستير في العلوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم سياسية، قسم العلوم سياسية، جامعة باتنة، 2009– 2010)، ص 164.

– التوفيق بين أطراف النزاع وبناء الثقة.	– لقد قابلت المنظمة سياسة المغرب إزاء الصحراء الغربية بالرفض لأنها تعتبره خرقا لميثاقها. أهم القرارات نجد: – 1966 تبنت أول قرارا لها (82) على ضرورة تحرير كل المناطق الواقعة تحت النفوذ الإسباني. – من 19– 24 أفريل 1976 في اجتماع بماباتو بالمزمبيق الاعتراف بجبهة البوليزاريو كحركة تحررية. – 1976 عقد مؤتمر جزيرة موريس في بورلوي خاص لدراسة قضية الصحراء الغربية. – 17 جويلية 1978 تم إدخال قضية الصحراء الغربية ضمن جدول أعمال رؤساء الدول. – 22 فيفري 1982 قبول عضوية الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في الوحدة الإفريقية في أديس أبابا[2]. – في جوان 1983 التصديق على القرار 104 لدعوة الطرفين المغرب وجبهة البوليزاريو لإجراء المفاوضات مباشرة والتمهيد لإجراء الاستفتاء السلمي والعادل من أجل تقرير مصير الصحراويين دون أي ضغوط. – في حل النزاع، خاصة بعدما تم استدعاء آدم كودجو "الأمين العام للمنظمة لجبهة البوليزاريو" لحضور إحدى اجتماعات مجلس وزراء المنظمة غي أديس أبابا 1982. – انسحاب 19 دولة إفريقية من الاجتماع وإعلان المغرب انسحابه من المنظمة 1984 وتخليه عن التزاماتها وهكذا فشلت المنظمة في تسوية النزاع[3].

[1] أحمد محمد بونة، ميثاق جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، (عمان: المكتب الحديث، ط 1، 2009)، ص، ص 45، 46.

[2] ليلى بديع عيتاني، البوليزاريو قائد وثورة، (بيروت: دار الميسرة، ط 1، 1978)، ص 178.

[3] صالح يحيى الشاعري، تسوية المنازعات الدولية سلميا، مرجع سابق، ص 252.

موقف الإتحاد الإفريقي من القضية	أهم المبادرات والقرارات المتخذة
– العمل على إيجاد حل سلمي وعادل لقضية الصحراء الغربية يضمن قبول كلتا الطرفين. – العمل على تقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع وتسوية الترسبات التاريخية العالقة بين الجزائر والمغرب. – العمل على نشر ثقافة التعايش السلمي والتعاون في المنطقة عموما وبين أطراف النزاع خصوصا. – العمل على تحسين	– تم تأسيس الإتحاد الإفريقي خلفا لمنظمة الوحدة الإفريقية. – ميلاد الإتحاد كان بمثابة البداية لإيجاد حل لهذه القضية التي استمرت طويلا. – اعتبار الحل السياسي الحل شبه الوحيد لمشكلة الصحراء لأسباب منها: * عالم اليوم هو عصر الوفاق الدولي المحكوم بالتوازن النووي. * تشابك العلاقات السياسية والاقتصادية لكل من المغرب والجزائر. * تحقيق وحدة تضامن أكبر فيما بين البلدان والشعوب الإفريقية. * الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها. * تعزيز مواقف إفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام المشترك للقارة وشعوبها والدفاع عنها. * تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة. – ولتحقيق هذه الأهداف هناك مجموعة من المبادئ يعمل وفقها نذكر منها: * احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال. * مع استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء في الإتحاد. * حق الإتحاد في التدخل في دولة عضو، طبقا لما يقرره المؤتمر في ظل ظروف خطرة مثل جرائم الحرب والإبادة.

الاتصال والعلاقات بين الأطراف المتنازعة.	* عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى. * تم تشكيل مجلس السلم والأمن الإفريقي[*] كآلية أخرى أكثر فعالية في إطار تأسيس الإتحاد الإفريقي الأولى في ديربان جنوب إفريقيا 2002 والذي أصبح جاري المفعول 25 ماي 2004. – من أهم أهداف المجلس نجد: * الحد من اندلاع النزاعات وحفظ السلم. * تعزيز الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. * وضع سياسة دفاعية مشتركة للإتحاد. – لتحقيق هذه الأهداف هناك مجموعة من المبادئ يعمل في إطارها المجلس منها: * التسوية السلمية للمنازعات. * احترام الحدود الموروثة عند نيل الاستقلال. * احترام سيادة الدول الأعضاء. * حق التدخل في شؤونها الداخلية في الحالات الثلاثة فقط: جرائم الحرب، الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية[1].

المصدر: من إنجاز الباحثة.

[*] مجلس السم والأمن الإفريقي: يتشكل من (15) عضوا يمثلون أقاليم القارات الخمس يتم اختيارهم على أساس الحقوق المتساوية، 10 أعضاء يتم انتخابهم لفترة سنتين، و(05) أعضاء يتم انتخابهم لفترة ثلاث سنوات لضمان الاستمرارية.

[1] العايب سليم، "الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي"، (رسالة ماجستير في العلوم سياسية، كلية الحقوق و العلوم سياسية، قسم العلوم سياسية، جامعة باتنة، 2010– 2011)، ص 141.

خلاصة الفصل الثاني:

– القضية الصحراوية كانت ولازالت تشكل عائقا كبيرا أمام قيام وحدة في منطقة حساسة جدا في العالم بصفة عامة إفريقيا وبالضبط في منطقة المغرب العربي فقضية الصحراء الغربية سواءاً باعتبارها مسألة تقرير مصير للشعب الصحراوي حسب الطرح الجزائري المؤيد والداعم للبوليزاريو، أو باعتبارها استكمالا للوحدة الترابية حسب الطرح المغربي، وبالتالي تشبث كل أطراف النزاع بمواقفها زاد من صعوبة إيجاد حل للقضية.

– الموقع الاستراتيجي لإقليم الصحراء الغربية "الساقية الحمراء ووادي الذهب" والذي يتوسط ثلاث قارات إضافة إلى أهميته الاقتصادية وما يحتويه من ثروات باطنية وسطحية جعل منه محطة أطماع ومنطقة تنافس بين أطراف أخرى لاستغلال ثروات الإقليم بشكل مباشر كالمغرب أو غير مباشر كالجزائر وأطراف أخرى تحت غطاء إنساني، غير أنه في ظل نظام فوضوي نجد أن كل طرف يسعى لتحقيق أهدافه على أساس أنه ليس هناك صديق دائم ولا عدو دائم وإنما هناك مصلحة دائمة.

– تعدد أسباب النزاع حول إقليم الصحراء الغربية أدى إلى تفاقم حدته نظراً لتداخل الأسباب مع بعضها البعض مما كان من الصعوبة التعامل مع هذه القضية.

– صحيح أن كل طرف يسعى لإثبات أحقيته بالإقليم من خلال الحجج والبيانات التي يقدمها والتي يدافع عنها على أساس أنه خلاف قانوني حول خط الحدود وطريقة رسمه لكن سرعان ما يتحول إلى نزاع سياسي مهدد للأمن القومي لكل طرف، الأمر الذي يبقى على احتمال استمرار انفجار النزاعات أمراً قائما.

– وبناءا على ما سبق أيضا نجد أن الحدود ما هي إلا فواصل وهمية تتجه نحو الزوال خاصة مع الروابط والمصالح الاقتصادية التي تزداد أهمية كل يوم، وعليه فإنه على الأطراف المعنية بقضية الصحراء الغربية سواءً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أن تأخذ في الحسبان أن الجانب الإستراتيجي والتوازن الإقليمي والزعامة الإقليمية يمكن استغلالها من أجل قيام جمهورية صحراوية تنظم إلى الإتحاد المغاربي لتزيد من قوته وتستفيد جميع الأطراف من ذلك، فمن

جهة تنتهي هذه المشكلة ومن جهة أخرى تعتبر دعما قويا للإتحاد، وبهذا يتم تجاوز الحسابات الضيقة خدمة للشعوب لا لخدمة الأنظمة، وبالتالي يمكن إحلال السلام في الصحراء الغربية وحل هذا النزاع الذي لا يخدم سوى بعض الأطراف وخاصة الخارجية منها.

خاتمة

من خلال ما سبق نجد أن القضية الصحراوية سواء كانت مسألة تقرير مصير حسب الطرح الصحراوي المدعم من قبل الجزائر، أو باعتبارها استكمالا للوحدة الترابية للمغرب تشكل عائقا كبيرا في منطقة حساسة جدا في إفريقيا، وهي منطقة المغرب العربي، حيث أصبحت محل اهتمام للعديد من الأطراف المهتمة بالنزاع، والتي تقدمت بمشاريع من أجل إيجاد تسوية لهذا النزاع، وقد اختلفت هده المشاريع من حيت الشكل والمضمون، وكذلك من حيث الجدية ونوعية الأطراف، والتي كان لها الأثر المباشر في توجه مسار النزاع.

حيث أن هذه القضية بالنسبة للبوليزاريو هي قضية تحرر، أما المغرب فيعتبرها قضية وحدة وطنية غير قابلة للمساومة، في حين أن موريتانيا تجد فيها امتدادها الطبيعي وعمقها الاستراتيجي، والجزائر تمثل لها مركز نفوذ والذي يجب الاحتفاظ به، وبالتالي نجد أن للأهمية الإستراتيجية التي يتمتع بها الإقليم إضافة إلى النزوات السطحية والباطنية (المناجم الطاقوية– الثروة السمكية) كل ذلك جعل منها محطة أطماع للعديد من الأطراف الإقليمية والدولية، بما في ذلك الجزائر التي ما انفكت تدافع عن القضية الصحراوية دفاعا عن مبادئها، لكن ليس من غير المعقول ألا يكون لها دوافع اقتصادية وأمنية، كأن يصبح لها منفذ على الأطلسي ، كذلك الرغبة في تزعم المنطقة، فالمنطق السائد ليس هناك عدو دائم ولا صديق دائم بل هناك مصلحة دائمة. وبالتالي نجد أن القضية في الأساس تحكمها أولويات سياسية، لرهانات إستراتيجية ذاتية، بين المغرب والجزائر، لا تقبل التنازل، وهذا ما يجعل من الهدف هو المحرك لسلوكهما وليس المبدأ لذلك على القادة السياسيين في كلتا البلدين أن يتجاوزا خلافاتهما الماضية والراهنة والمستقبلية.

وبعيدا عن الحجج التاريخية للمغرب، وبعيدا عن مبدأ تقرير المصير الذي تطالب به جبهة البوليزاريو، يجب النظر إلى القضية من زاوية موضوعية عقلانية، تضع مستقبل ومصلحة الشعب الصحراوي فوق وقبل كل اعتبار بعيدا عن الإقليمية، ذلك أن العبرة ليس بإقامة دولة على أساس القوة، بقدر ما تعني استمرار الدولة على أساس رضا شعبها.

فرغم الجهود المبذولة لإيجاد تسوية وحل نهائي للنزاع إلا أنها تبقى مرتبطة أساسا بتطوير إستراتيجية التفاوض لدى الأطراف المتنازعة، حيث أن أي تغيير إيجابي في موقف أحدهما سيؤدي لا محالة إلى تقريب وجهات النظر أكثر، ومن ثمة الوصول إلى حل توافقي يرضيهم حيث تبقى فعالية الطرف الثالث في معظم الحالات إن لم يكن كلها منحصرة في تقديم إطار لإدارة النزاع الصحراوي وليس حله وتسويته نهائيا حيث أدت الاستراتيجيات التي تم توظيفها من قبله والقائمة أساسا على إضعاف جبهة البوليزاريو بكل الطرق –ماعدا الطرف الجزائري الذي حال دون ذلك– إلى أن تقتنع بالحكم الذاتي كخيار وحيد، وهو ما يفسر إطالة أمد النزاع وبالتالي زيارة تفاقم النزاع بدل الحد منه وهو ما يؤكد أن المنطقة المغاربية معرضة إلى مزيد من اللاستقرار نتيجة الانسداد الذي ساد الجولات التفاوضية، الأمر الذي جعل من هذه المشكلة صعبة بما في ذلك على منظمة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات التي وقفت عاجزة عن إيجاد حل مناسب وعادل لهذا النزاع ذلك أن حجم ما بذل من محاولات ومساعي دولية لم يتناسب والنتائج المحققة في سبيل التسوية، والمفارقة أن هذه الهيئات لاسيما منظمة الأمم المتحدة باعتبارها الراعية للسلام والمكلفة بتسوية النزاع رغم المبادرات التي قامت بها من أجل التسوية لكنها فشلت، ليس بسبب عجزها فحسب وإنما بسبب ضغوطات فرضتها أطراف خارجية ليس من مصلحتها حل النزاع وقيام دولة صحراوية في المنطقة تهدد مصالحها بقدر ما تعمل على إطالة أمد النزاع بل وترجيح الكفة أحيانا لصالح المغرب في اقتراح الحكم الذاتي، واعتباره الخيار المناسب والذي من شأنه أن يؤدي إلى وقف النزاع وحله، هذا من جهة ومن جهة أخرى استغلال القضية من قبل أطراف خارجية لتحجيم المنطقة المغاربية والعمل على الإبقاء على القضية الصحراوية كبؤرة توتر في المنطقة تستنزف طاقاتها، وتلهيها عن قضاياها القومية والإسلامية مثل قضية فلسطين، ومن ثمة نجد أن الإرادة الصادقة تمثل العامل المساعد على تجاوز الخلافات وتقريب وجهات النظر، المرتبطة أساسا بحجم التنازلات ومرونة أطراف النزاع وكذلك عدم تقديم شروط مسبقة، ومنه الوصول إلى حل نهائي وعادل لهذه القضية.

و على هذا الأساس يمكن القول أن ما ستئول إليه القضية الصحراوية عموما هو:

– إما أن يظل الوضع على ما هو عليه.

–أو تآكل جبهة البوليزاريو، ووصول قيادات إلى الحكم مرنة في تعاملها مع القضية وبالتالي تتنازل عن مطلب الاستقلال وتقبل بخيار الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية.

– أو أن تتنازل المملكة المغربية بنفسها على الإقليم، نتيجة التكاليف التي تتحملها إزاء الدفاع عن مبدأها، ومنه إقتناعها أن هذه القضية أصبحت تمثل لها عبئ وليس هدف.

أو أن تصل إلى الحكم قادة أكثر مرونة وجدية في تعاملها مع القضية.

ومن جهة أخرى وعلى اعتبار أنه من الأسباب الرئيسية للنزاع الصحراوي هو العلاقات الثنائية بين المغرب والجزائر، القائمة على اللاثقة واللاتواصل والاتهامات المتبادلة فإذا ما كان هناك انفراج في العلاقات بين البلدين مستقبلا ونسيان خلافاتهما، أو على الأقل التخفيف من حدة التصلب اتجاه مواقفهم، أو أن يكون هناك تغير في الأنظمة لكلا البلدين بوصول نخبة جديدة تؤمن بالمسار الديمقراطي، وتؤكد على ضرورة التعاون وترك الأمم المتحدة تفصل في النزاع مع الاتفاق على القبول بقراراتها سواء كانت لصالح أو ضد طرف أو كلا الطرفين.

الملاحق

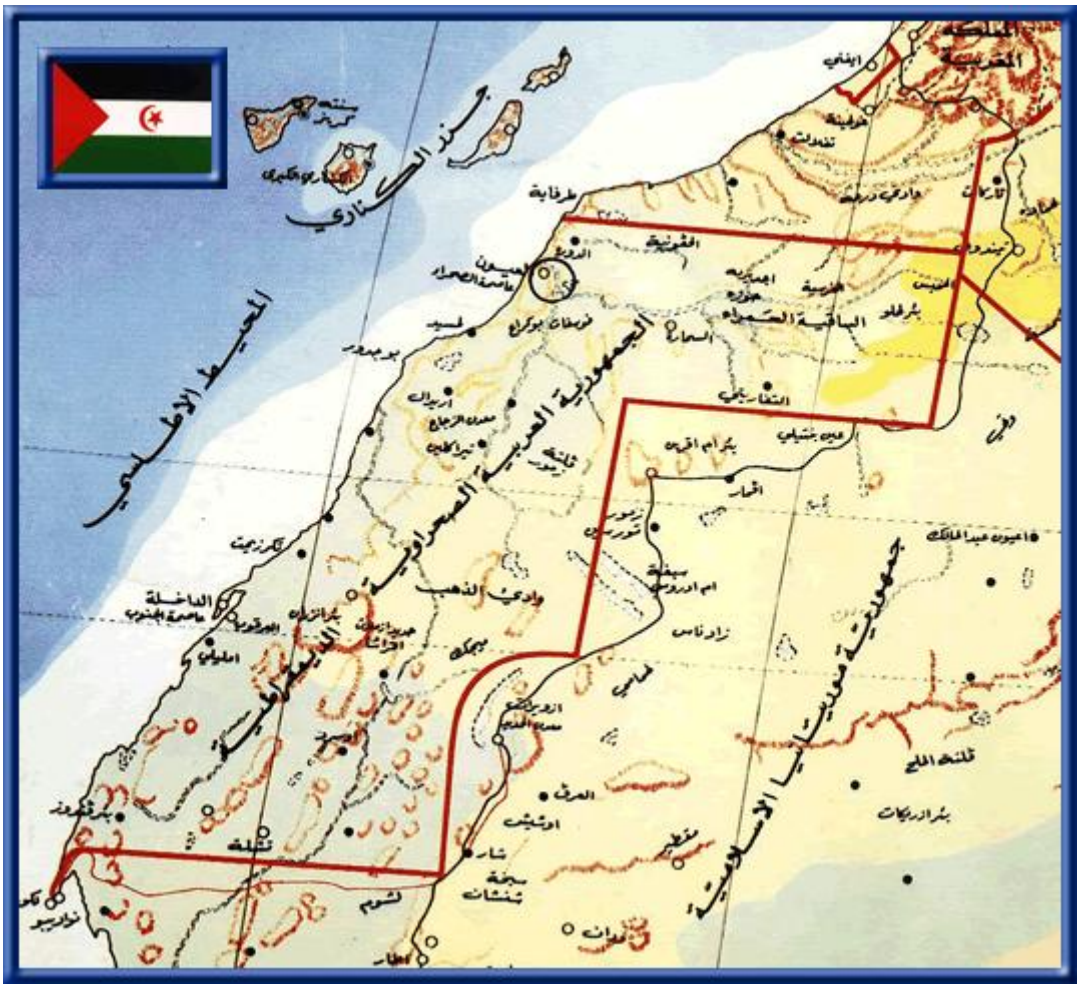

المصدر: موقع الجيش العربي، http://www.arabic-military.com/ .

الملحق رقم 01: خريطة الصحراء الغربية.

التقسيم الإداري والجغرافي للصحراء الغربية

المصدر: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، 2005.

الملحق رقم 02: التقسيم الإداري والجغرافي للصحراء الغربية.

الأهمية الاقتصادية للصحراء الغربية

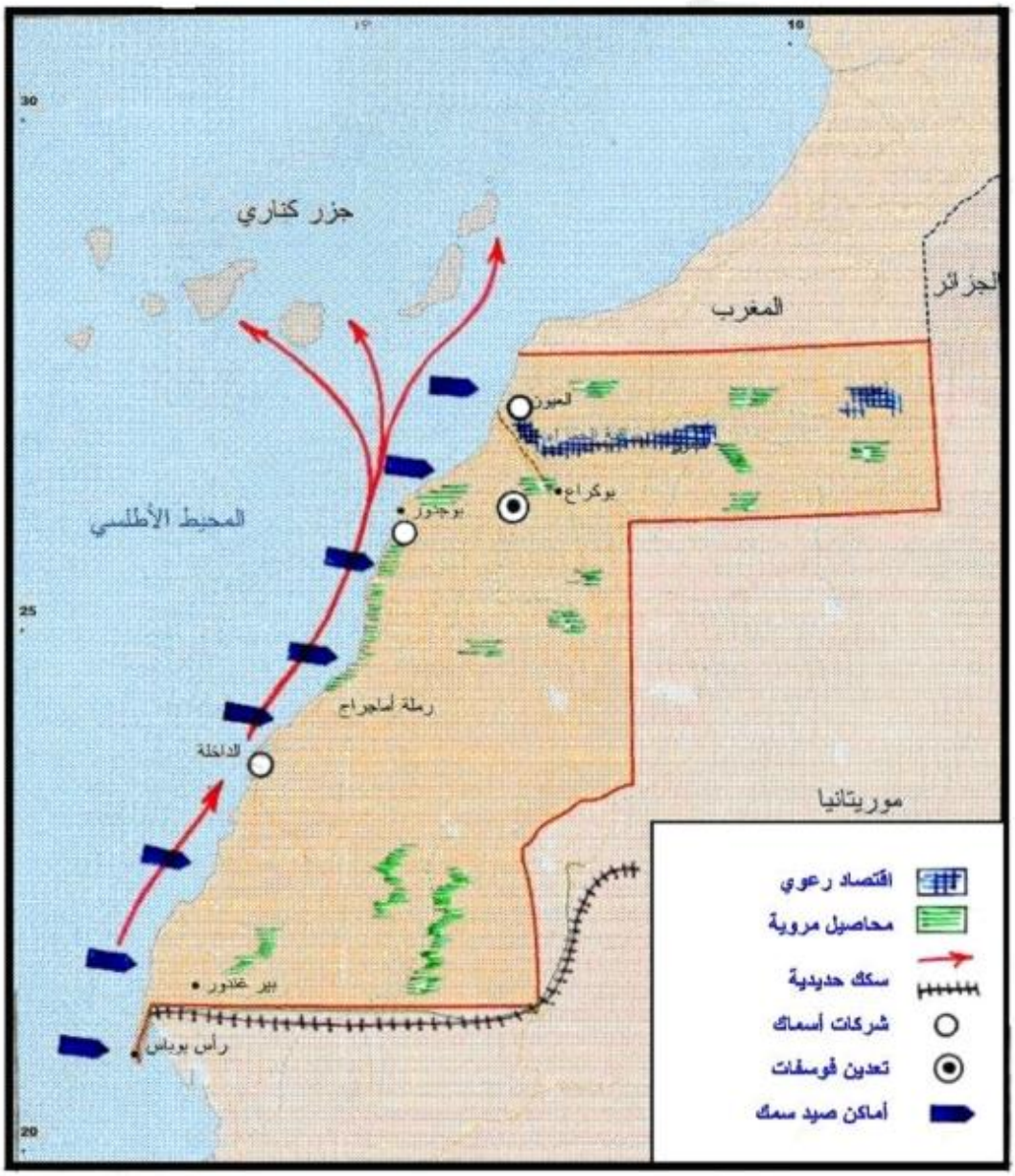

المصدر: نفس المصدر السابق.

الملحق رقم 03: الأهمية الاقتصادية للصحراء الغربية.

المغرب الكبـير كمـا تصـوره عـلال الفاسـي سـنة1956

المصدر: موقع مجمع الأفارقة، http://africansmajma.com/.

الملحق رقم 04: خريطة المغرب الكبير حسب تصور علال الفاسي.

قائمة المصادر والمراجع

I- المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- إبراهيم محمد أحمد، الحروب الأهلية في إفريقيا، (القاهرة: مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ط 1، 2001).

2- بوقارة حسين، تحليل النزاعات الدولية، (الجزائر: دار هومة، د ط، 2008).

3- بوقارة حسين، التكامل في العلاقات الدولية، (الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2008).

4- بلقزيز عبد الإله، الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1967- 1986، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1992).

5- جمعة زاقود عبد السلام، الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد، (عمان: دار زهران للنشر، ط 1، 2014).

6- حداد كمال، النزاعات الدولية، (بيروت: الدار الوطنية للدراسات والنشر، د ط، 1997).

7- حساني خالد، مدخل إلى حل النزاعات الدولية، (الجزائر: دار بلقيس، ط 1، 2011).

8- حسين خليل، قضايا دولية معاصرة، (بيروت: دار المنهل اللبناني، ط 1، 2008).

9- خير الله خير الله، المغرب في عهد محمد السادس ماذا تغير...، (عمان: دار الساقي، ط 1، 2008).

10- دندن عبد القادر، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ط 1، 2015).

11- الراوي جابر، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية، (د ب ن: د د ن، ط 1، 1970).

12- سعد الله عمر، الحدود الدولية النظرية والتطبيقية، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 2007).

13- سعد الله عمر، القانون الدولي لحل النزاعات، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، ط 1، 2008).

14- سعد الله عمر، القانون الدولي للحدود، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط 1، 2003).

15- سيد عبد الرحمان مصطفى، الجوانب القانونية لتسوية نزاعات الحدود الدولية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط 1، 1994).

16- صالح يحيى الشاعري، تسوية النزاعات سلميا، (القاهرة: مكتبة مذبولي، ط 1، 2006).

17- صباريني غازي حسين، الوجيز في مبادئ القانون الدولي المعاصر، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1، 2009).

18- عبد الله حسين عادل، التسوية القضائية لمنازعات الحدود الدولية، (بيروت: دار النهضة العربية، د ط، 1997).

19- عبد الغني سعودي محمد، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية، (القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، د ط، 2010).

20- عرفة خديجة أمين محمد، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، ط 1، 2009).

21- العيدروس محمد حسين، الحدود العربية العربية في الجزيرة العربية، (الإمارات: دار الكتاب الحديث، ط 1، 2002).

22- عيون السود نزار، سيكولوجية النزاع، (دمشق: إتحاد كتاب العرب، ط 1، 2007).

23- عيتاني ليلى بديع، البوليزاريو قائد وثورة، (بيروت: دار المسيرة، ط 1، 1978).

24- الفتلاوي سهيل حسين، الأمم المتحدة الإنجازات والاتفاقات، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، 2011).

25- الفتلاوي سهيل حسين وغالب عواد حوامدة، القانون الدولي العام حقوق الدول وواجباتها- الإقليم- المنازعات الدولية- الدبلوماسية، (عمان: دار الثقافة للتصميم والإنتاج، ط 2، 2009).

26- قادري حسين، النزاعات الدولية دراسة وتحليل، (باتنة: منشورات خير جليس، د ط، 2007).

27- قوجيلي سيد أحمد، الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط 1، 2014).

28- كامل محمد الخزرجي تامر، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، (عمان: دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، ط 1، 2005).

29- محمد بادي مصطفة الكتاب، النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق، (دمشق: دار المختار للطباعة والنشر، ط 1، 1998).

30- محمد بونة أحمد، ميثاق جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، (عمان: المكتب الجامعي الحديث، ط 1، 2009).

31- محمود السرياني محمد، الحدود الدولية في الوطن العربي: نشأتها وتطورها ومشاكلها، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، 2001).

32- محمود ديب، الجغرافيا السياسية أسس وتطبيقات، (القاهرة: د د ن، ط 1، 1979).

33- المرابط مصطفى، تكلفة عدم الانحياز مشروع الإتحاد المغاربي، (بيروت: مركز الجزيرة للدراسات، ط 1، 2014).

34- مسعود طاهر، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليزاريو، (دمشق: دار المختار للطباعة والتحضير الطباعي، ط 1، 1997).

35- معراف إسماعيل، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث عن الشرعية الدولية، (الجزائر: دار هومة، ط 1، 2010).

36- معراف غالية إسماعيل، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط 1، 1995).

37- مقلد إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، ط 4، 1984).

38- يوسف حتى نصيب، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط 1، 1985).

ب- الأطروحات:

1- بلعيد سمية، "النزاعات الإقليمية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية"، (رسالة ماجستير في العلوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم سياسية، قسم العلوم سياسية، جامعة قسنطينة، 2009- 2010).

2- بوزرب رياض، "النزاع في العلاقات المغربية الجزائرية 1963- 1988"، (رسالة ماجستير في العلوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم سياسية، قسم العلوم سياسية، جامعة قسنطينة، 2007- 2008).

3- حكيمي توفيق، "الحوار النيوواقعي- النيولبرالي حول الصعود الصيني"، (رسالة ماجستير في العلوم سياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم سياسية، قسم علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة باتنة، 2007- 2008).

4- حمزة حسام، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، (رسالة ماجستير في العلوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم سياسية، قسم العلوم سياسية، جامعة باتنة، 2010- 2011).

5-راقدي عبد الله، "مقاربة المفاوضات الدولية نحو تصميم إطار تحليلي متكامل"، (أطروحة دكتوراه في العلوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم سياسية، قسم العلوم سياسية، جامعة باتنة، 2008- 2009).

6- سلافة عبد الرحمان أحمد عثمان، "الصراعات في القارة الإفريقية، دراسة حالة السودان"، (رسالة ماجستير في العلوم سياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم سياسية، قسم العلوم سياسية، جامعة الخرطوم، 2008).

7- السايح المبارك أيوب، "اللااستقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي"، (رسالة ماجستير في العلوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم سياسية، قسم العلوم سياسية، جامعة باتنة، 2010).

8- شعلان جاسم، "مشكلة الصحراء الغربية وانعكاساتها على مستقبل الأمن القومي العربي"، (رسالة ماجستير في العلوم سياسية، كلية التربية الأساسية، قسم الجغرافيا السياسية، جامعة بابل، د س).

9- شعنان مسعود، "نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية"، (أطروحة دكتوراه في العلوم سياسية والعلاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم سياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007).

10- صايح مصطفى "تطور العلاقات المغربية الجزائرية 1962- 2000 دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية"، (رسالة ماجستير معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، الجزائر، 1995- 1996).

11- طرشي ياسين، "إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام في فترة ما بعد الحرب الباردة، دراسة حالتي كوسوفو والسودان"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 2008- 2009).

12- العايب أحسن، "الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945- 2006"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005).

13- العايب سليم، "الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010- 2015).

14- فجاي محمد، "ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية التونسية"، (رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 1990).

15- لحلوح بلقاسم، "دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية المنازعات المسلحة"، (رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم القانون العام، جامعة البليدة، 2004).

16- لكريني إدريس، "تطور السياسة الخارجية المغربية إزاء قضية الصحراء الغربية"، (رسالة ماجستير في العلوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم سياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة مراكش، 2010).

17- نصيب عتيقة، "العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011- 2012).

ج- المجلات الدوريات:

1- بوبوش محمد، "الاندماج الاقتصادي الإقليمي المغاربي مع الإتحاد الأوروبي المجلة العربية للإدارة المحلية والتنمية"، العدد 80، 2008.

2- عاشور مهدي محمد، "دور الوساطة في تسوية منازعات الحدود الإفريقية، آفاق إفريقية"، المجلد 11، العدد 38، 2013.

3- مزيان محمد، "المغرب والجزائر في الجوار والصعب"، مجلة سياسية عربية، دورية محكمة تعني بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة، العدد 12، جوان 2015.

4- مكاوي بهاء الدين، "الصحوة الإثنية في إفريقيا"، مجلة دراسات حوض النيل، العدد الخامس، د س.

د- الموسوعات:

1- عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، (القاهرة: الملكية الفكرية للنشر والتوزيع).

2- الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة الدولية، ج. 2. 6، (لبنان: المؤسسة العربية للدرسات والنشر).

هـ- التقارير:

1- تقرير حقوق الإنسان، "حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للاجئين"، ديسمبر 2008.

2- تقرير الشرق الأوسط، "الصحراء الغربية: تكاليف النزاع"، العدد 65، 11 جويلية 2007.

3- محمد بن زايد، "توتر العلاقات المغربية الجزائرية... الأسباب والتداعيات"، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 5271).

و- ندوة:

1- ولد السالك ديدي، "مشاريع التسوية والحلول الممكنة لقضية الصحراء الغربية"، ورقة مقدمة لندوة، تأثير قضية الصحراء الغربية على مسار البناء المغاربي، المركز المغاربي للدراسات الإستراتيجية، في 17 فيفري 2008.

ز- المواقع الإلكترونية:

1- البهالي حمة المهدي، الموقع الجغرافي للصحراء الغربية، ثم تصفح الموقع يوم 24/04/2014 على الساعة 17:30 في http://www.aljazeeratalk.com/ .

2- الخلفي مصطفي، "أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية"، تم تصفح الموقع يوم: 05 ماي 2016، الساعة: 13:30 في http://www.aljazeera.net.

3- شريف خالد، أزمة الصحراء الغربية، حلوول غائبة وسياق أمني متغير، ثم تصفح الموقع يوم 2016/03/24 على الساعة 22:15 في http://studies.aljazeera.net/.

4- المدني توفيق، "المغرب العربي بين مأزق الصحراء وسياسة الهيمنة الإقليمية"، تصفح الموقع يوم: 25 أفريل 2016، الساعة: 12:30 في: http://www.merzougui.net.

5- موسوعة مقاتل من الصحراء، مشكلة الصحراء الغربية (البوليساريو)، تم تصفح الموقع يوم 2016/03/23، الساعة: 11:10، في: http://www.moqatel.com.

6- هلاب محمد، النزاع في الصحراء الغربية، ثم تصفح الموقع في 2016/03/24 على الساعة 17:30 في http://intifadamay.com/.

II- المراجع باللغة الأجنبية:

A- Books:

1- Adler Immanuel: Security Communities, Cambridge University Press, New York, 1998.

2- Barry Bazan, People State And Fear, The National Security Problem In International Relation, London: Wheatsh Eaf, 1983.

3- Battistella, Théories Des Relation International, 2eme Edition: Les Presses Sciences, 2006.

4- Boyond Zakharia, Hegemomy: Cyprus, Energy Securitization And The Emergence Of New Regional Security Complexes, 2010, 23 April 2016, Https://Www.Washingtonpost.Com/ .

5- Dahl Robert, Politics: Who Gets What, When And How, New Haven, 1999.

6- Grilliths Martin, International Relations For 21 Centry, London, Routledge, 2012.

B- Dictionnaire:

1- Hmet Guy, Et Autres, Dictionnaire De La Science Politique Et Des Institutions Politiques, Edition Dalloz, Paris, 2001.